كنت وزيرا للداخلية

محمد مصطفى

أخبار اليوم
إدارة الكتب والمكتبات

غلاف بريشة : أسامة أحمد نجيب   ماكيت : عبد الكريم محمود



قبـــل أن نقــــرأ

قالوا لنابليون أن وزير داخليتك الذى اخترته . . رجل بلا قلب . . وإنه يخيف حتى أولاده فى بيته . . فكيف به بالنسبة للناس ؟

فقال نابليون :

حسنا هذه هى أول تباشير نجاحه كوزير للداخلية . .

لا أعرف لماذا تذكرت هذه المقولة قبل أن أفتح هذا الملف بعنوان « كنت وزيرا للداخلية » ؟ فعلى الرغم من أن صورة وزراء الداخلية قد تبدلت إلى حد كبير . . بل أن صورة رجل الأمن بشكل عام لم تعد تلك الصورة التى كانت عليها فى الماضى . . تلك الصورة المرتبطة بالقسوة . . والتعذيب . . وأحيانا بالتلفيق . .

وقد جاء التغيير على مراحل بسرعة تتواكب مع سرعة ايقاع الممارسة الديمقراطية . . لكن علينا أن نتسم بالواقعية ونحن نقيم الأمور . . لنرصد بقايا من ظلال الماضى التى لاتزال كامنة فى زوايا ذكريات البعض . . إذا حاولنا ازالتها أو التخفيف من حدتها عند هؤلاء جاء الرد فى شكل مقولة مأثورة تبرر أسباب هذا النوع من الخوف . . الخوف بمعناه الإنسانى فيقولون : « إن من لسعته الشوربة فإنه ينفخ فى الزبادى » . وهو تبرير له وجاهته إذا ما وقف أحدنا فى موضع مماثل لقائليه . .

ووزارة الداخلية تعتبر . . من أعقد الوزارات . . فهى لها تشابكاتها الحادة مع كثير من مجالات الحياة العادية للمواطنين ، كما أنها تمس بشكل

مباشر جوانب هامة للناس . . فهى الوزارة التى يحتكون بها بشكل مستمر فى حياتهم اليومية ، بدءا من استخراج البطاقة الشخصية . . حتى الخلافات مع الآخرين .

وتظهر الصورة الأكثر حدة لأهمية تلك الوزارة فى الحياة السياسية التى تتعلق معظم فعالياتها بعمل وزارة الداخلية . . بداية من تنظيم نشاط الجماعات والأحزاب السياسية وحتى إجراء الانتخابات التشريعية العامة . . من هنا فإن « وزير الداخلية » هو الشخص الذى يتحمل الجانب الأكبر من سلبيات أو ايجابيات تلك السياسات .

وقبل أن نقرأ صفحات هذا الكتاب « الوثيقة » يهمنى التأكيد على عدة أمور - تمثل مدخلا مناسبا للأحاديث القادمة مع وزراء داخلية مصر . . فى مقدمة هذه الأمور - أن لكل مرحلة طبيعتها الخاصة ، ولها سماتها التى تفرض السياسات التى تتبع خلالها ، وبالطبع فإنه لا يمكن فهم تلك السياسات إلا بفهم ظروف تلك المرحلة . . كما أن لكل مرحلة مشكلاتها وأخطارها التى اجتهد كل وزير فى مواجهتها .

ولكل وزير ايجابياته التى تحسب له . . كما أن له سلبياته التى تحسب عليه . . ولا يمكننا أن نتصور أن وزيرا ما قد مارس أخطاء وسياسات سلبية طوال مدة توليه . وهو ما حاولت جهدى خلال صفحات هذا الكتاب أن أوضحه . . ولعل كثيراً من القضايا التى تناولها هذا الكتاب مع وزراء الداخلية السابقين تضم تفاصيل أحداث هامة وقعت فى فترات زمنية متتالية ، كان لها ولاشك تداعياتها المؤثرة - سجلها التاريخ على صفحاته بحقائقها - بصرف النظر عن تباين الاجتهادات والرؤى حولها . . ولايزال التاريخ يدون فى صفحاته مزيدا من الشهادات المرتبطة بها . . ولعل صفحات هذا الكتاب تمثل إضافة لما سُجِّل ويُسجَّل فى خزائن التاريخ والذى يمثل ولاشك رصيدا هاما للأجيال القادمة .

* * *

اعترف . . أن من أكثر الصعوبات التى واجهتنى أثناء إعداد هذا الكتاب هو رغبتى الشديدة فى أن تخرج صفحاته تحمل وجهات نظر وزراء الداخلية فى قضايا هامة أعددت لها . . بهدف استرجاع تفاصيلها . . لنستخلص منها « العبرة » فى إطار تقييم موضوعى ، خاصة أن فرسانها - وهم « وزراء

الداخلية » السابقون ـ قد مضى على تركهم لمواقعهم فترة تكفى لإلتقاط الأنفاس والتأمل الهادىء ، بعد أن استقرت المشاعر . كنت مُصراً منذ البداية على أن ابتعد بهذه الصفحات عن أن تكون « مناظرة » بين وزراء الداخلية السابقين . . وللحق أقول إن البعض منهم كان يشاطرنى هذه الرغبة . ماحدث . . هو إننى فوجئت أثناء إجراء الأحاديث مع بعضهم . . والاستعانة بأحاديث سابقة لى معهم ، إضافة إلى الاستعانة بأجندتى الخاصة التى دونت فيها كثيرا من الملاحظات للقاءاتى العديدة بهم . .

فوجئت بأن الكثير من أرائهم حول بعض المواقف متضاربة . . بل فوجئت أكثر . . أن كثيراً من تفاصيل الأحداث يرويها كل طرف بشكل يبتعد تماما عن رواية الطرف الآخر . . وفى أحداث كانت تجمع هذه الأطراف وإن اختلفت المواقع وقتها . . وهنا قررت أن أقف فى موقع « المحايد » . . أنقل بأمانة ما يقال . . وأترك للقارىء مهمة اكتشاف الحقائق لدى هذا الطرف أو ذاك . . ولأن للحقيقة حراسا لا يغفلون مع مرور الأيام . . فأتوقع أن يُدلى شهود العيان على هذه الأحداث بشهاداتهم . . لله وللتاريخ . . وهو ما سيساعد القراء على استنباط الحقائق .

لقد خضت أثناء إعداد هذا الكتاب تجربة صحفية « مثيرة » حقا بقدر ما كانت مضنية وشاقة . . فقد كان البعض منهم ينطلق فى الحديث بلا توقف أو تحفظ . . مستغرقا فى سرد التفاصيل . . قائلا الكثير والكثير مما تضمنته صفحات هذا الكتاب مما لم أجد ضرورة لذكره . . لكننى أقرر أننى لم أزد حرفا واحدا على ما قاله . . أما البعض الآخر فقد بدأ حديثه متحفظا ، ومع مرور الوقت وتعدد اللقاءات . . بدا أكثر انطلاقا وأفرج عن الكثير من الأسرار . . وإن تحلى طوال الوقت ـ بحذر رجال الأمن ـ لكن ما قاله يستحق الوقوف عنده طويلا .

وهناك من وجدته عازفا للغاية عن الحديث . . لم أيأس . . كررت المحاولة مرات عديدة . . لاحقته فى القاهرة وفى منزله الريفى ببلدته . . وأخيرا . . نجحت . . نجاحا نسبيا بالطبع . . فقد تحدث معى (٦) ساعات كاملة سجلت جانبا منها لكنه كان طوال الوقت متحفظا لم يشأ أن يخرج حديثه فى شكل سؤال وجواب . . شرح لى الرجل أسباب تحفظه . .

تلك الأسباب التى احترمها . . وأقف عند وعدى له بعدم الإفصاح عنها . . فلكل إنسان حساباته وآراؤه .

وهناك من امتنع تماما . . فقد كان يرى أن ما لديه سوف يهدم المعبد ، ويثير دوائر لا تنتهى من الجدل . .

ما أريد أن أسجله هنا . . هو ما صادفنى من مواقف أثناء إعداد هذا الكتاب وأثناء لقاءاتى مع السادة وزراء الداخلية السابقين يستحق « كتابا » خاصا . . فقد اقتربت منهم بالقدر الذى أتاح لى التعرف على زوايا هامة فى شخصياتهم ، ربما لا يعرفها الكثيرون وسوف أعكف قريبا على تفريغ ما تزدحم به أجندتى الخاصة من تفاصيل ومواقف هى بالفعل « مثيرة » . .

بقى أن أقرر ـ أن كل ما جاء فى سطور وصفحات هذا الكتاب هو ما قاله السادة وزراء الداخلية السابقون دون أى زيادة أو تحريف ـ وهو مسجل بأصواتهم ويعرفون ذلك . .

بل اننى أتحت للبعض منهم الفرصة لأن يراجعوا أقوالهم قبل عرضها على « النيابة » ـ أقصد الرأى العام ـ وهو أمر لا أتصور انهم كانوا يمارسونه مع من مثل بين أيديهم من المواطنين . .

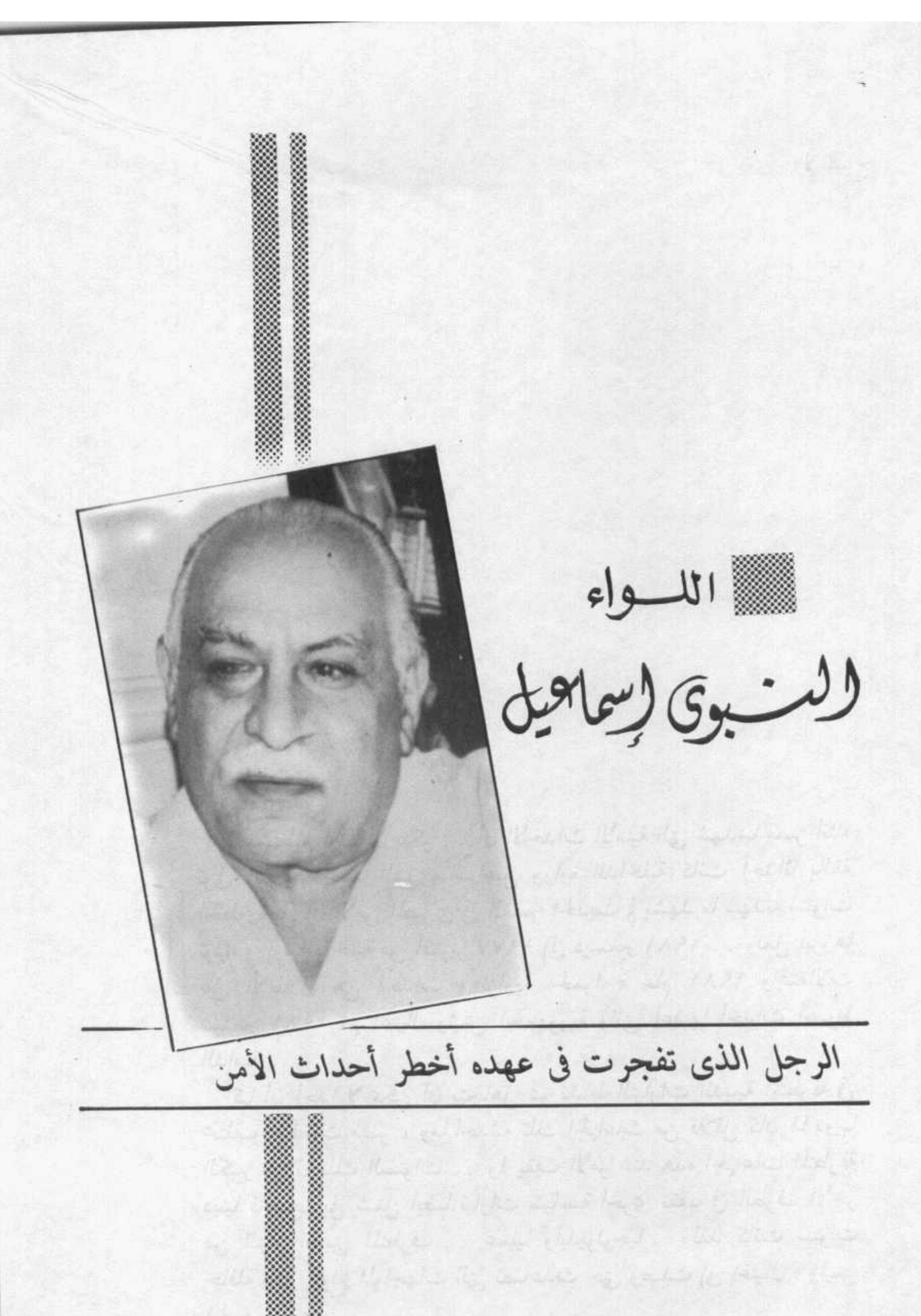
اليوم . . انقلب السحر على الساحر . . فوزراء الداخلية الذين اعتادوا على استجواب غيرهم . . وتوجيه الاتهامات لهم بعد أن يسوقوا الأدلة . . لكنهم أبدا لم يعتادوا أن يستجوبهم الآخرون . . أو يسألوهم . . أو يضيقوا الخناق عليهم . . بل يشيروا إليهم بأصابع الاتهام أحيانا . . لكن . . هذا ما حدث . .

قدرى . . فى هذا الكتاب . . أن أظل أكثر من عام أجمع الأدلة والقرائن حول أحداث بعينها أسأل وأحقق . . استمع إلى ما يطمئن له قلبى . . كما أستمع إلى ما لا أرتاح لمصداقيته . .

يوما ما سيقول التاريخ كلمته . . حول كل ما جاء فى سطور وصفحات هذا الكتاب . . والتاريخ كما قلت . . لا يرحم .

محمد مصطفى

يناير ١٩٩٢



اللـــواء

النبوى إسماعيل

الرجل الذى تفجرت فى عهده أخطر أحداث الأمن

لا يستطيع أحد أن ينكر .. أن الأحداث الأمنية التى شهدتها مصر أثناء تولى اللواء/ محمد النبوى اسماعيل وزارة الداخلية كانت أحداثا بالغة الخطورة بل أن الأمن المصرى فى العصر الحديث لم يشهد ما شهدته سنوات توليه وزارة الداخلية من أكتوبر ١٩٧٧ إلى ديسمبر ١٩٨١ .. ولعل أبرزها على الاطلاق هى أحداث « الزاوية الحمراء » عام ١٩٨١ واعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ثم اغتيال رئيس الجمهورية والتى أعقبها أحداث أسيوط الدامية .

كما أن أحدا لا يمكن أن يتجاهل نمو نشاط التيارات الدينية المتطرفة فى مختلف محافظات مصر ، وما أحدثته تلك الجماعات من قلاقل كان لها دويها الكبير خلال تلك السنوات .. ولم يقف الأمر عند هذه الجماعات المتطرفة دينيا فحسب بل شمل أيضا تيارات سياسية أخرى تقف فى الطرف الآخر من التيار الدينى المتطرف .. عمليا وأيديولوجيا .. لقد كانت سنوات حافلة بكل أنواع المواجهات التى تصاعدت حتى وصلت إلى اغتيال « رئيس الجمهورية » .

ويختلف الكثيرون مع اللواء/ النبوى اسماعيل - نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية - الأسبق ليس فقط حول سياساته التى انتهجها حين كان يتولى موقعه الهام ، وعندما كان واحدا من المقربين للرئيس الراحل « أنور السادات » بل يشمل الخلاف الآراء التى يطرحها من وقت لآخر والأحداث الهامة التى يروى تفاصيلها فى أحاديثه .

عندما فكرت فى اعداد هذا الملف الصحفى « كنت وزيرا للداخلية » إنتابتنى حيرة كبيرة حول اعادة الحوار مع اللواء/ النبوى اسماعيل خاصة أننى سبق أن أجريت معه حديثا مطولا وتفصيليا منذ ثلاث سنوات ، وأعتقد انه أدلى فى هذا الحديث بكل ما عنده بداية من عمله فى مباحث النقل والمواصلات حتى نالته أصابع الاتهام فى علاقته « بالريان » وكشوف البركة ومرورا بحادث المنصة واغتيال الرئيس الراحل « السادات » فى عهده ، لكننى عدت أبحث من جديد عن مزيد من التفاصيل لأحداث هامة وقعت ابان تولى اللواء/ النبوى اسماعيل - وزارة الداخلية - وللحق فقد أجاب الرجل عن جميع أسئلتى . . بسعة صدر . . رغم طلبه من وقت لآخر أن أغلق جهاز التسجيل ليصرح لى بأسرار يسبقها دائما عبارة « لمعلوماتك الخاصة » تلك المعلومات التى يكتشف بعد قليل أنه قالها فى جلسة سابقة ، وهنا يضحك قائلا : « إذن لا مانع من نشرها وليحدث ما يحدث !! » .

لقد قال اللواء محمد النبوى اسماعيل الكثير فى هذا الحوار . . تحدث عن سنوات عمله الأثير فى مباحث النقل والمواصلات . . وعن الظروف التى شغل فيها مواقعه العديده فى جهاز الشرطة . . مديرا لمكتب وزير الداخلية ممدوح سالم ومديرا لمكتبه عندما عين رئيسا للوزراء . . ونائبا لوزير الداخلية للأمن ووزيرا للداخلية ونائبا لرئيس الوزراء ، تحدث بتحفظ عن دوره فى اعتقالات سبتمبر - تلك القضية التى يثار حولها الجدل كما ذكرت - كما تحدث عن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وتكوين الحزب الوطنى ، وعلاقته بالسادات وأحداث الزاوية الحمراء . . ومواجهات جهاز الأمن مع الجماعات الدينية . . وصرح لأول مرة فى هذه الحلقات بأنه انضم للتنظيم الطليعى وتحدث أيضا عن الساعات الحرجة قبل مقتل « السادات » وبعده وخاصة أحداث أسيوط ، كما تناول بالتفصيل الصدامات العنيفة بينه وبين فصائل المعارضة . . وفى آخر محطات هذا الحوار يتحدث عن حقيقة تخليه

عن منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

إن مرحلة النبوى اسماعيل يمكن أن توصف بأنها المرحلة التى تفجرت فيها أخطر أحداث الأمن فى مصر الحديث .

***

* أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧
* مقتل الشيخ الذهبى
* أحداث الزاوية الحمراء
* مظاهرات حلوان
* السادات والأمن



« انتفاضـــة الحرامية »

*** من الأحداث الأمنية الهامة التى شهدتها مصر ١٨ ، ١٩ يناير . . كيف تقيم هذه الأحداث بعد مرور سنوات طويلة على وقوعها ؟**

ـ عندما وقعت هذه الأحداث كنت يومها مديرا لمكتب رئيس الوزراء السيد ممدوح سالم ، وعندى تتجمع التقارير والدراسات لعرضها على رئيس الوزراء وفى هذه الفترة تقدم د/ عبدالمنعم القيسونى ـ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ـ بمجموعة من الاقتراحات بمثابة (روشته) لعلاج اقتصادنا الذى كان يعانى من آثار الحروب المتتالية التى خاضتها مصر وغيرها من التحديات . . وعندما درست الاقتراحات بدقة عرضت على رئيس الوزراء مجموعة من الملاحظات منها أن د/ القيسونى رجل اقتصادى ولكن للموضوع جانب آخر سياسى قد يغيب عن البعض تحت ضغط الظروف الاقتصادية ، وإن ما ورد فى مقترحاته عظيم ولكنه لو نفذ برمته فستكون له آثار عكسية خاصة أنها قرارات تتعلق بأحوال المواطن المعيشية والأسعار ، وإن الجانب السياسى يقدره رئيس الوزراء أكثر من غيره . . واقتنع السيد/ ممدوح سالم بوجهة نظرى ورأى تأجيل البت فى مقترحات القيسونى لمزيد من الدراسة . . لكن حدث ما لم أكن أتوقعه ، ففى أحد اجتماعات مجلس الوزراء ذات مساء عرضت مقترحات القيسونى وتمت الموافقة عليها وفوجئت بجميع الوزراء يسارعون عقب الاجتماع ويبلغون الأجهزة التابعة لهم بمضمون هذه القرارات للبدء فى تنفيذها ، وخرجت الصحافة فى اليوم التالى بعناوين بارزة ومثيرة عن قرارات رفع الأسعار ، وقد ظهرت ردود فعلها السلبية على الفور بين العاملين بمجلس الوزراء نفسه الذين أخذ كل منهم يحسب الأعباء التى سيتحملها نتيجة هذه القرارات .

*** وكيف سارت الأمور عقب صدور هذه القرارات ؟**

ـ استغلت عناصر شيوعية هذه القرارات وأخذت فى اثارة الجماهير وبدأت المظاهرات فى الاسكندرية ، اتجهت من الترسانة البحرية والجامعة حتى وصلت إلى منطقة وسط المدينة . . وفى القاهرة من كلية هندسة عين شمس ثم حلوان وتفرعت إلى عدة مظاهرات واستمرت مسيرتها حيث ازداد عدد المتظاهرين وأصبح تفريقهم يشكل صعوبة على رجال الأمن .

وازدادت الأمور سوءا خاصة فى اليوم التالى بتدخل عناصر غوغائية فى المظاهرات تحت ضغط الشحن والاثارة من العناصر الشيوعية حيث قامت باشعال الحرائق وارتكاب أعمال نهب وسلب للمحلات والمساكن . . ولذلك أطلق عليها الرئيس السادات « انتفاضة الحرامية » إشارة إلى الدور الذى قامت به العناصر الغوغائية وهذا هو ما تأيد فيها بعد من أن عدداً كبيراً من المقبوض عليهم فى هذه الأحداث كان من بين العناصر الغوغائية التى استغلت المظاهرات فى القيام بأعمال تخريبية .

*** قيل أن بعض التيارات اليسارية كانت وراء هذه المظاهرات ؟**

- نعم كانت العناصر اليسارية المتطرفة وراء هذه الأحداث وبالنسبة للعوامل الرئيسية التى أدت إلى وقوع أحداث ١٨ ، ١٩ يناير فقد بدأت فى رأيى فى نوفمبر ١٩٧٦ حيث كانت انتخابات مجلس الشعب ، والتى دفعت فيها التنظيمات الشيوعية بمرشحين من أعضائها لاستغلالها فى تشويه صورة النظام واثارة سخط الجماهير وتعبئتها . . وكان الشيوعيون يدركون تماماً أنهم لن يفوزوا فى انتخابات مجلس الشعب وأن فرصتهم ضئيلة لكنهم كانوا يهدفون من وراء ذلك استغلال حق الترشيح للانتخابات فى اقامة المؤتمرات والندوات وعمل المسيرات ونشرات الدعاية لاثارة الجماهير لدرجة أننى قلت يوماً أنه يكفى أن تدفع ٢٠ جنيها رسم الترشيح للانتخابات وتستطيع أن تهاجم الحكومة وتهلهل النظام بالحق أو بالباطل . . وركز الشيوعيون فى دعاياتهم على المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسياسة الانفتاح وما ترتب عليها من اختلال فى الفوارق الاجتماعية والمعيشية .



اللواء نبوى إسماعيل يجيب على أسئلة المؤلف

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مرحلة الانفتاح الديمقراطى والاقتصادى التى سادت فى هذا الوقت بعد انغلاق دام فترة طويلة كانت سبباً فى حدوث انفلاتات وشطحات سياسية واقتصادية انعكست على الوضع الاجتماعى وهذا أمر يحدث فى كافة المجتمعات ويرشد مع الزمن وبعد فترة .

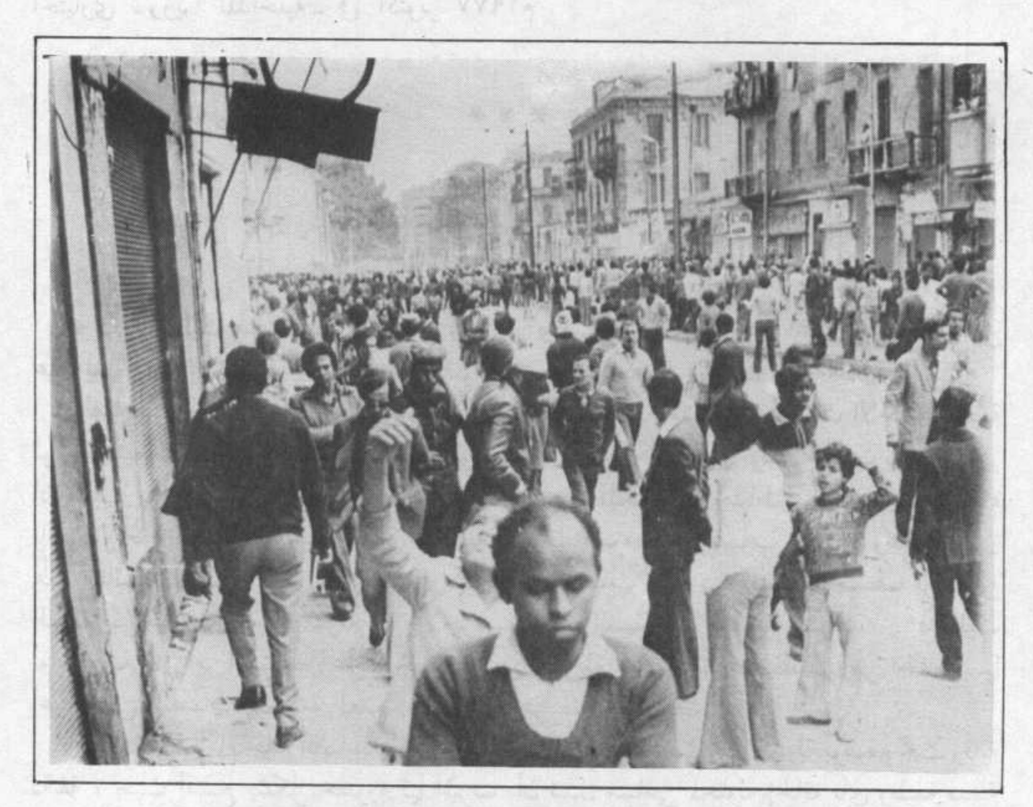
ولقد استطاعت العناصر الشيوعية استغلال موضوع زيادة الأسعار الذى كان محور القرارات الاقتصادية فى يناير ١٩٧٧ . . فالبداية لأحداث يناير فى نظرى كانت فى نوفمبر ١٩٧٦ ، حيث كان الشعب مهيئا للاثارة من جانب التنظيمات الشيوعية بالاضافة إلى أنه لم تكن هناك خطة إعلامية مدروسة تمهد للقرارات الاقتصادية أو تقوم على الأقل بتحييد قطاع كبير كان من الممكن ألا يكون محل استثارة بسبب هذه القرارات . . كما أن الخطأ السياسى الذى وقعت فيه الوزارة وقتها هو أن هذه القرارات كان من الممكن أن تخرج على مراحل وليست دفعة واحدة ويكون تطبيقها بطريقة وأسلوب معقول وتدريجياً .

« مفاجــأة كاملـــة »

*** ولماذا فشل الأمن فى مواجهة الأحداث فى بداياتها ؟**

ـ هذه الأحداث كانت مفاجأة للأمن وكانت فرص السيطرة على الموقف فى البداية قبل تضاعف أعداد المتظاهرين ووصول المظاهرات من المناطق البعيدة إلى وسط مدينة القاهرة والاسكندرية حتى فاقت جهاز الأمن عدداً وعدة ، وكذا وجود العناصر الشيوعية طليعة أول يوم ثم اليوم التالى هيأ لها فرص التصاعد بالأحداث ونجاحها فى تحقيق مخططها .

وعندما انتشرت المظاهرات فى اليوم التالى فى معظم أنحاء الجمهورية ووضح فقدان السيطرة على الموقف وتقرر نزول القوات المسلحة لإيقاف حالة التدهور واعلان حظر التجول ، وتولت مباحث أمن الدولة بعد ذلك القبض على العناصر التى كانت وراء الأحداث كما عدلت الحكومة عن قراراتها الاقتصادية التى كانت بمثابة الموجة التى ركبها الشيوعيون ونجحوا فى استثمارها .



العناصر الشيوعية كانت وراء أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧

« من نائب وزير . . إلى وزير »

*** ما هي الإجراءات التي اتخذتها فور توليك منصب نائب وزير الداخلية ؟**

ـ منذ أول يوم لقيامي بمهام منصبي وضعت في اعتباري أن أعمل كوزير لا كنائب وذلك لسببين : أولهما أن أخفف الأعباء عن كاهل ممدوح سالم فرئاسة الوزراء مسئولية ضخمة ، وثانيهما الا أكون مثل المرؤوس الذي يمثل عبئا على رئيس الوزراء ويرجع له في كل صغيرة وكبيرة بينما أعرف جيدا أن منصب نائب الوزير هو منصب سياسي له صلاحياته .

وعلى مدى ٨ شهور من فبراير حتى أكتوبر كنت أمارس صلاحيات وزير الداخلية حتى القرارات التي لم تكن من اختصاصي كنت أصدرها كما كنت أعد حركة تنقلات وترقيات الضباط وكنت أحيط السيد/ ممدوح سالم بكل ما هو هام فقط حتى تكون لديه صورة حول مجريات الأمور . . وصارت الأمور هكذا حتى قرر الرئيس الراحل « السادات » اجراء تعديل وزاري وتم اختياري ـ وزيرا للداخلية ـ في أكتوبر ١٩٧٧م .

* * *

« مقتل الشـيخ الذهبـي »

*** ما بين توليك منصب نائب الوزير والوزير وقعت حادثة هامة وهي اغتيال الشيخ الذهبي على يد جماعة « شكري مصطفى » كيف تمت مواجهة هذا الحادث ؟**

ـ لقد لعب القدر دوره في حادث اغتيال الشيخ الذهبي فقد سبق هذا الحادث الاجرامي قصة لو تم استيعابها لكان من الممكن أن تتغير أمور كثيرة . . فقد حدث فور توليتي منصب نائب الوزير أن طلبت من إدارة شئون الضباط قائمة بأسماء الضباط المحالين للاحتياط للنظر في أمرهم سواء بالعودة للعمل أو بالفصل من الخدمة طبقا للقانون على ضوء ما هو منسوب إليهم ، وكان من بين هذه القائمة ضابطان الأول اسمه طارق عبدالعليم ومنسوب إليه تهمة التخطيط لنسف فرع أمن الدولة ببني سويف وحيازة مفرقعات والآخر نسب إليه التستر على عصابة مخدرات . . فأعطيت أوامري بعرض أمر الضابطين على المجلس الأعلى للشرطة الذي وافق على فصلهما من الخدمة بينما أعيد باقي الضباط للخدمة لعدم خطورة ما هو منسوب إليهم .

ويومها كتبت أمام حالة الضابط طارق عبدالعليم : تخطر مباحث أمن الدولة بوضعه تحت رقابة دقيقة ، حيث أصبح يشكل خطورة كما أشرت بأن تبذل مساعي لمحاولة إلحاقه بأي وظيفة مدنية لتهيئة أسباب المعيشة له كما طلبت متابعة الضابط الآخر لاحتمال تورطه مع مهربي المخدرات بعدما تم فصله من الخدمة . . وقد قامت الادارة العامة لشئون الضباط بابلاغ توجيهاتي بالنسبة للضابط طارق عبدالعليم للواء/ حسن أبو باشا مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة في ذلك الوقت وبالنسبة

للضابط الثانى إلى المرحوم اللواء/ سامى أسعد مدير الادارة العامة لمكافحة المخدرات . وبعد ذلك بفترة وجيزة قام هذا الضابط نفسه بخطف الشيخ الذهبى وأخفاه بمنطقة الهرم وقام بقتله كما تبين انه كان يتردد على أمير جماعة التكفير والهجرة « شكرى مصطفى » فى مخبئه بشارع مصر والسودان وبعض أعوانه وكان مطلوب القبض عليهم فى قضية سابقة وهاربين من الشرطة .

* * *

« عدم تنفيذ الأوامر . . روتين »

*** وكيف تفسر عدم تنفيذ تأشيرتك ؟**

ـ إنها مسألة روتين وسوء تقدير لمدى خطورة الضابط خاصة بعد فصله . . ولقد جمعت القيادات يومها وقلت لهم أن علوى حافظ عضو مجلس الشعب قدم استجوابا للحكومة عن حادث مقتل « الشيخ الذهبى » وعلمت أنه تسربت إليه معلومات من الوزارة حول التعليمات التى أصدرتها بمراقبة الضابط والتى لم تتم فبماذا أرد عليه ؟ وكان الوجوم بادياً على الجميع . . ولقد علمت أن الرئيس السادات وكان فى رحلة بالخارج اتصل برئيس الوزراء وكان ثائرا بسبب وقوع هذا الحادث . . وقد كنت مستعداً لتحمل المسئولية لهذا الحادث وفاتحت السيد ممدوح سالم فى ذلك لكنه رفض وعندئذٍ نزلت بنفسى للعمل على تصفية أوكار التنظيم . . وبالفعل فقد ساهم ذلك فى إتاحة الفرصة لنا لنكشف جميع عناصر التنظيم ومن ثم القضاء عليه .

*** وماذا كان رد فعل الرئيس « السادات » عقب عودته من الخارج ؟**

ـ طلب تغيير قيادات الوزارة التى كان قد أمر بنقلها بسبب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وطلبت تأجيل هذا الاجراء وقتها وعندما طلب منى السيد ممدوح سالم تنفيذ ذلك عقب حادث اغتيال الشيخ الذهبى قلت أن حركة التنقلات السنوية للضباط على الأبواب وانه لاداعى لتغيير هذه القيادات الآن حتى لا نسىء إليها . . وبعد أن وافق ممدوح سالم على اقتراحى دفعت الجهاز بأكمله ونزلت بنفسى لتصفية أوكار التنظيم رغم نصح المحيطين بى بعدم النزول حتى لا أتعرض للخطر وتمت التصفية فى زمن قياسى حيث تم القبض أيضا على رئيس عصابة هارب هو « شكرى مصطفى » ، وفعلا تم فى حركة التنقلات التى صدرت بعد حوالى شهرين من اغتيال الشيخ الذهبى تغيير بعض القيادات لهذا السبب .

* * *

« الزاوية الحمراء . . وشرارة الفتنة الطائفية »

*** عقب حادث مقتل الشيخ الذهبى وأنت نائب لوزير الداخلية وقع حادث آخر لا يقل جسامة عن أحداث يناير ١٩٧٧ خاصة انك كنت على رأس وزارة الداخلية هذه المرة حيث**

اندلعت أحداث الزاوية الحمراء التى هزت مصر . . ألم يكن لدى الوزارة مؤشرات حول احتمال وقوع هذا الحادث ؟

ـ أحداث الزاوية الحمراء لم تكن الوحيدة من نوعها فقد سبقها على مر السنين السابقة خلال الستينات والسبعينات عديد من هذه الحالات وبعضها كان خطرا جسيما ، وأحداث الزاوية الحمراء لو استفحلت ولم يتم علاجها بالاسلوب الذى عولجت به والذى كان غائبا عن الجميع لدخلت البلد كلها فى دوامة لا يعلم مداها إلا الله . وبدأت الأحداث بمشادة عادية تحدث يوميا فى الأحياء الشعبية بين سيدة مسلمة وأخرى مسيحية حول تساقط مياه على شرفة الجارة . . وفى المساء عندما تقابل زوج السيدة المسيحية مع شقيق السيدة المسلمة فى الطريق دار بينهما عتاب تطور إلى مشادة انضم على أثرها عدد من المصلين الذين كانوا قد خرجوا لتوهم من الصلاة فى المسجد وأيضا مجموعة من المسيحيين المقيمين بالمنطقة وارتفعت الأصوات فى المنطقة بأن هناك رجلا مسيحيا وراء دعم المسيحيين فى المنطقة وانه كان يحاول الاستيلاء على قطعة أرض بالمنطقة لاقامة كنيسة عليها وهذا ما أثير وتردد واتجهت مجموعة من المسلمين تجاه منزل هذا المسيحى الذى أفزعه ذلك فبادرهم باطلاق عدة أعيرة نارية أصيب فيها بعض المسلمين .

هنا توتر الموقف وساعد على ذلك انتشار شائعات حول مقتل عدد من المسلمين على أيدى المسيحيين فى الزاوية الحمراء ، وتحرك المسلمون من مناطق مجاورة من بينهم بعض المتطرفين للأخذ بالثأر .

كانت وجهة نظرى منذ اندلاع الأحداث أن المسلم والمسيحى أخوة وأن الشرطة وهى سلطة الدولة بمثابة الوالد الذى يتدخل بينهم لفض الاشتباك بأقل خسائر ممكنة . وكلفت اللواء حسن أبو باشا مساعد وزير الداخلية فى ذلك الوقت ومعه القوات اللازمة بالانتقال إلى المنطقة للسيطرة على الموقف لكن المشكلة كانت تتفاقم لأن المنزل الواحد كان يقيم فيه عدد من الأسر المسلمة والمسيحية معا ، فكلفت مع أبو باشا مساعدين آخرين للوزير لدعم القوات وسرعة السيطرة على الموقف . وقد طلب مساعدو الوزير منى الإذن باطلاق الرصاص فقلت لهم يجب أن يتعاملوا مع هذه الأحداث مثلما يتعامل الجراح الماهر مع المريض . فى البداية يبذل الطبيب أقصى جهده فى محاولة لإزالة الالتهاب قبل أن يقرر البتر ، فإذا كان لابد من البتر فسوف أعطيكم الأوامر بإطلاق النار . . ووجهت بتقسيم المناطق إلى قطاعات وفرض حظر التجول واستخدام الغاز والقبض على عناصر الاثارة .

كان تقديرى أن أصدر أمراً بإطلاق الرصاص وايقاف الشغب فورًا وكان هذا ممكنا ولكن فى إحدى حالتين : أولاهما إذا حاولت بعض العناصر الخروج بهذه المظاهرات ونقل الشغب خارج الزاوية الحمراء لتتحول البلاد إلى أحداث مماثلة لأحداث ١٨ ، ١٩ يناير أو أن يقوم البعض بالتوسع بإحداث حرائق بدور العبادة الإسلامية والمسيحية ، وهنا كنت سأوقف هذه الأحداث فوراً ومهما كان الثمن .

كانت الظروف يصعب تخيلها . . إصرار وإلحاح من البعض لاتخاذ قرار صعب فى أسرع وقت وهو إطلاق الرصاص يقابله إصرار منى بضرورة التروى وطول النفس وضبط الأعصاب . وزاد من صعوبة الموقف أن « الرئيس السادات » نفسه اتصل بى وقال بالحرف الواحد : لقد قلت فى كل

خطبى بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير إنى أصدرت أوامرى (بالضرب فى المليان) فى حالات الشغب ولابد من اطلاق النار . . قلت له إنها مسألة تختلف عن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وأن إطلاق النار من شأنه أن يصعد الأحداث ، ويسقط الشهداء من المسلمين برصاص الشرطة ويتسع نطاق المظاهرات ويمتد إلى مناطق أخرى وتعلو الهتافات ضد الدولة وقائدها وتتزايد عمليات التخريب وتضطر الشرطة إلى مواجهة الموقف باطلاق مزيد من الرصاص ويسقط مزيد من القتلى وهكذا ، وأخطر من هذا أن يصور الأمر على أن الدولة والمسيحيين فى جانب ضد المسلمين ، ويطلقون عليهم النار وبذا نحول مجرى الأحداث إلى أن تكون ضد الدولة بدلاً من مجرد مشاجرة بين مواطنين مسلمين ومسيحيين .



من أحداث الزاوية الحمراء

وأضفت بأنه عندما اعتزمت الحكومة اتخاذ القرارات الاقتصادية وعلقت العناصر الشيوعية بأن أحداثاً مثل أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سوف تهب أعلنت فى مجلس الشعب صراحة بأن الشيوعيين يريدون أن تظل الحكومة أسيرة لهذه الأحداث وأن تظل شبحا يخيفها ويقعدها ويعطلها عن أن تتخذ أية قرارات لإصلاح حال البلاد ، وهو الأمر الذى تستهدفه العناصر الشيوعية حتى تسوء الأحوال ويستفيدون من ذلك فى إثارة السخط . . وأضفت فى خطابى أننى أتحدى أن يحاول الشيوعيون القيام بمثل أحداث ١٨ ، ١٩ يناير فلن أديرها معهم معركة من مكتبى بالتليفون ولكننى سأنزل لهم فى الشارع حاملاً مدفعى للقضاء عليهم . .

وقلت يا سيادة الرئيس هذا لأنه تحرك ضد النظام وسياسته ومصالح الجماهير ولكن أحداث الزاوية الحمراء مشاجرة بين مواطنين ، فأصر على رأيه بضرورة اطلاق النار لايقافها فقلت له إن هذه رؤيتى فى معالجة الأحداث وإذا كان هذا غير مجد فيمكن أن يتولى غيرى معالجة الموقف بالصورة التى يراها السيد الرئيس .

وهنا أغلق الرئيس خط التليفون غاضبا . . ثم هدأت الأمور بعد ذلك وتم اخماد شرارة الأحداث بسرعة وأذكر أنه جاء لى أحد مساعدى الوزير وهو اللواء/ مصطفى رفعت وكان موجودا بمسرح الأحداث ليؤكد لى أننى لو استجبت لهم وأعطيت الإذن باطلاق الرصاص لسقط ما لا يقل عن ٢٠٠ طفل من أول وهلة ضحايا . . ولما سألته عن السبب قال : لقد كان الأطفال يعتبرون المسألة لعبة مثيرة ويشكلون لنا مشكلة . . كانوا يجرون هنا وهناك ويشعلون كرات من النار يلقونها فى كل مكان ويقذفون بالحجارة فى كل اتجاه وإذا تم استخدام الرصاص فهذا يعنى استخدام الرش . . فى البداية فى مستوى الساقين بالنسبة للكبار وبالتالى كان ذلك هو مستوى رؤوس الأطفال أو صدورهم .

* * *

« مظاهـــرات حلـــوان »

*** اندلعت مظاهرات أخرى فى حلوان أكبر منطقة عمالية فى القاهرة عقب صلاة الجمعة التالى لأحداث الزاوية الحمراء . . فهل كنتم تتوقعون ذلك ؟**

ـ كان هذا موضع تقديراتنا . . فقد تم وأد أحداث الزاوية الحمراء يوم الثلاثاء وكنا نتوقع أن يخطط البعض لتصعيد الأحداث بالخروج بمظاهرات عقب صلاة يوم الجمعة التالى للأحداث ، ومن الممكن أن تقع بعض عمليات التخريب بحجة الانتقام للقتلى من المسلمين فى الزاوية الحمراء فالتقيت برجال الدين الإسلامى والمسيحى وطلبت منهم وضع الأحداث فى حجمها بعيداً عن المبالغات والاثارات والتصدى لدعاة الإثارة وضبط النفس والالتقاء بالمواطنين فى دور العبادة وتبصيرهم بحقيقة الموقف وأبعاده . . وللحق فإن القيادات الدينية الإسلامية أدت واجباتها بمسئولية كاملة وذهبوا إلى المساجد التى توجد بها تجمعات مثيرة وعملوا على تهدئة الأمور وانتهى الأمر بسلام . كما أدت القيادات المسيحية أيضا مسئولياتها باخلاص ووعى ، ولقد ظهرت حقيقة ومعدن وأصالة المواطن المصرى مسلم ومسيحى عندما يرى أن البلاد تواجه خطرا .

وبينما كنت أتابع الموقف من مكتبى بالوزارة كان السيد/ سعد مأمون محافظ القاهرة والسيد/ محمد رشوان أمين الحزب بالعاصمة قد حضرا للاطمئنان على الموقف وكانا فى غاية القلق لما يتردد من معلومات وشائعات حول الموقف فى ذلك اليوم واحتمالاته . . سمعت فى جهاز اللاسلكى مساعد الوزير المكلف بمتابعة الموقف بمنطقة حلوان يقول : لقد بذلنا النصح ولم يمتثل المتظاهرون الذين تجمعوا عقب الصلاة فى ميدان المحطة والموقف ملتهب . وطلب المساعد تدخل القوات لفض الشغب بالقوة فتدخلت فى الخط وأصدرت تعليماتى « القوات تعود لأماكنها » . . وكنت قد

سمعتهم فى جهاز اللاسلكى يقولون إن شخصاً يسمى الشيخ يوسف البدرى يقوم بالخطابة وسط الحشود ويقود المتظاهرين فطلبت أن يأتوا به إلى أقرب سيارة بها جهاز لاسلكى لأتحدث معه وقلت للشيخ البدرى إننا لم نتعارف ولم نلتق من قبل مما يجعلك تثق فيما أقوله لك أو لا تثق ، لكن من واجبى كمسلم وكمسئول أن أوضح لك الصورة الحقيقية للموقف والتى تخالف تماما ما تفعلونه الآن وذلك حتى أكون قد أديت واجبى أمام الله . . وطلبت منه أن يتصل بكبار العلماء الذين التقيت بهم فى يوم سابق وأوضحت لهم كافة التفاصيل ، كما قلت له أننى أبرىء ذمتى أمام الله ولن أهددك أو اعتقلك فهذا ليس أسلوبى ولكنى أبصرك حتى تتحمل النتائج أمام الله أولاً وأمام القانون ثانياً .

فاقتنع الرجل وقال إننى أسمع عن رحابة صدرك وكنت أرجو لقاءك فدعوته للحضور لمكتبى فى اليوم التالى . . وبالفعل خطب الرجل فى المتظاهرين وبدأت أعدادهم تتناقص شيئا فشيئا . . حتى انفض الجميع وعادت الأمور إلى طبيعتها . .

وهنا أقول ماذا يكون الحال لو تعاملت الشرطة مع المتظاهرين . . واضطرت لإطلاق النار وسقط الجرحى والقتلى فى منطقة حلوان أيضا . . هذا الأمر لا يحتمل أى تعليق فى نظرى .

* * *

« السادات يعترف بتجنبنا وقوع كارثة »

*** لكن البعض كان يرى أن حسم الأحداث واخمادها من البداية كان هو الحل السليم ؟**

ـ لو استخدمنا الرصاص لسقطت أرواح بريئة معظمها من المسلمين الذين تحركوا للأخذ بالثأر على حد اقتناعهم ـ لمن سقطوا قتلى برصاص المسيحيين ـ إذن سيكون رصاص الشرطة موجهاً للمسلمين ومتى سقط قتلى برصاص الشرطة ـ أى الدولة ـ التهبت المشاعر أكثر وأكثر ولاتسع نطاق المظاهرات وامتدت لمناطق أخرى وحدثت صدامات أكثر عنفا سيسقط فيها حتما مزيد من القتلى برصاص الشرطة فى سلسلة لا تتوقف ولا يعلم مداها إلا الله كما أوضحت . إن مواجهة مثل تلك المواقف تستلزم فكرا وأسلوبا معينا بعيدا عن السطحية والنظرة البوليسية الضيقة . . انها تستلزم قوة فوق قوة البشر إلهاما من الله بالقرار الصائب .

ويواصل اللواء النبوى إسماعيل سرد هذه الساعات الحرجة ويقول :

وبعد أن تكشفت أبعاد الموقف ووضحت نتائج المعالجة وكيف أمكن وأد الفتنة وحصرها خرج الرئيس الراحل بعد أن كان غاضبا لعدم اطلاق النار وقال على صفحة كاملة بجريدة مايو : (لقد تصرف وزير الداخلية كمسئول سياسى على أعلى مستوى وجنب البلاد شر فتنة لا يعلم مداها إلا الله وقص فى حديثه اسلوب معالجة الموقف مما جنب البلاد من تداعيات خطيرة) .

وهنا أتساءل : أبعد هذا يخرج علينا حاقد أو جاهل ليشوه موقفا لا أدعى إلا انه توفيق من الله سبحانه وتعالى ليجنب مصر الكنانة شرورا لا قبل لنا بها .

« الضـــرب فى المليـان »

*** فى عدة خطب « للرئيس السادات » كان يهدد باستمرار بالضرب فى المليان . . كيف تعاملت مع هذه التصريحات كوزير للداخلية ؟**

ـ بدأ « الرئيس السادات » يردد هذه التصريحات بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وكنت آخذ عليه ذلك لأنه حتى لو كان أصدر تعليمات بذلك فلا يجوز له أن يعلنها فى كل مناسبة على الملأ هكذا كرئيس للجمهورية . لكن كان يردد هذه التصريحات فى لحظات انفعال وربما كان يقصد تحذير العناصر الغوغائية أو التى تستهدف أمن البلاد . . وأنا شخصيا كوزير للداخلية مسئول عن أمن البلاد ، وكان لدى اقتناع بأنه لو حدث أى موقف يستدعى استخدام الرصاص لن أتردد فى استعماله سواء أمر الرئيس أو لم يأمر بذلك . . والعكس صحيح إذا طلب الرئيس اطلاق الرصاص فى وقت لا أرى فيه مبرراً لذلك لامتنعت . . بدليل اننى فى أحداث الزاوية الحمراء لم أستجب مع ما طلبه الرئيس بالضرب فى المليان وعرضت عليه ترك موقعى كما سردت من قبل تفاصيل هذا الموضوع .

* * *

« السادات . . والأمن »

*** بصراحة . . هل كان الرئيس السادات يتدخل فى أعمال الأمن وفى اختيار قياداته ؟**

ـ لم يحدث أن تدخل الرئيس الراحل السادات مرة فى اختيار قيادة . . كل ما طلبه وأنا نائب للوزير إجراء تغييرات فى قيادات الوزارة عقب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير . وقلت يومها للسيد ممدوح سالم بصفته وزيراً للداخلية أن هذا الوقت غير مناسب فاقتنع إلى أن وقع حادث مقتل الشيخ الذهبى وثار السادات وعاتب ممدوح سالم عن عدم تنفيذ أوامره بالتغيير منذ أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وفى هذه المرة أيضا أقنعت السيد ممدوح سالم بارجاء التغيير إلى موعد حركة التنقلات وكانت بعد شهر حتى لا نسىء لأحد وفعلاً تمت التغييرات فى هذه الحركة .

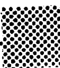
ولا أذكر فى يوم من الأيام خلال فترة توليتى الوزارة أن طلب منى الرئيس السادات تغيير أى قيادة أو حتى ضابط فى الوزارة ، فقد كانت لى الحرية الكاملة فى إدارة شئون الوزارة على الدرجة التى أراها محققة للصالح العام مع مراعاة العدالة وحسن الإختيار ، أما عن أعمال الأمن فقد كنت أعرض عليه تليفونيا أحياناً وفى مقابلة أحياناً أخرى أخطر الأمور ، كما كانت تعرض مثل هذه الأمور أولاً بأول على السيد الرئيس حسنى مبارك أيام كان نائبا للرئيس ويتولى التصرف فيها أو إحاطة الرئيس السادات علماً بها حسبما يتراءى له ، وعلى سبيل المثال بالنسبة لتنظيم الجهاد فقد عرضت أمره على الرئيس الراحل ونائبه فى ذلك الوقت (الرئيس حسنى مبارك) بمجرد إكتشافه فى سبتمبر ١٩٨١ ، كما عرضت عليهما ما تم اكتشافه وضبطه من أفراد وأسلحة ومفرقعات بعد أن

بدأت عملية تصفية التنظيم وبصفة خاصة تفتيش منزل عبود الزمر وما عثر لديه ، وكان ذلك على وجه التحديد فى الصباح الباكر قبل توجههما لمحطة قليوب لركوب القطار لرحلة المنصورة ، واقترحت يومها على الرئيس الراحل إتمام الرحلة بالطائرة بدلاً من القطارات لاعتبارات الأمن ولكنه أصر على إتمامها بالقطار كما جاء فى البرنامج المعد .



* الساداتــ ولعبة التوازنات مع التيارات السياسية
* العلاقة مع الاخوان والجماعات المتطرفة
* تحديــات كامب ديفيــد
* قرارات سبتمبر واجراءات التحفظ
* اغتيــال الســادات





« سياســة خاطئــة »

*** هل حاول « السادات » استخدام التنظيمات والقيادات الدينية المسلمة والمسيحية لتحقيق أغراضه فى الداخل والخارج ؟**

ـ الحقيقة أن الرئيس السادات كانت له خبرة كبيرة فى تكتيك السياسة وفى مرونة الحركة . . وعلى سبيل المثال كان قد تردد أنه طلب مساعدة بعض القيادات التى كان يعتقد أنها وطنية ومؤثرة فى إنتخابات النقابات المهنية وسواء أكانت إتجاهات هذه القيادات يمينية أو يسارية . . وكان هذا عملا سياسيا محضا بعيدا عن الأمن ووزير الداخلية إذ يمكن أن يقوم به الحزب أو القيادات الحزبية وكان هذا التصرف يعتبر أسلوب تحرك سياسى أو حزبى وليس أسلوب قهر أو تزوير إذ كان حزب الأغلبية من حقه أن يتحرك وسط القطاعات المختلفة للوصول بقياداته وإعضائه إلى المراكز القيادية المهنية المختلفة .

*** هذا فيما يتعلق بالقيادات المهنية . . لكنى أسأل عن القيادات الدينية المسلمة والمسيحية وإستخدامها لتحقيق أغراض معينة فى الداخل أو الخارج ؟**

ـ عندما تولى الرئيس المسئولية وكنت أعمل مديرا لمكتب وزير الداخلية عام ١٩٧١ تحركت العناصر الشيوعية فى الجامعات تحركات مضادة . . وعندما أعلن عن عام الحسم وكان يستعد لمعركة التحرير وخذلته بعض القوى الدولية فى ذلك الوقت برفضها تزويدنا ببعض قطع السلاح وقطع الغيار غير المتوافرة عندنا بحجة أن هناك حرباً فى آسيا وانشغال هذه القوى بهذه الحروب . . هنا قام الشيوعيون بحملة كبيرة ضده وهاجموا تعبير « عام الحسم » وقالوا إنه نوع من الدجل السياسى وأنه ليس جادا فى تحرير الأرض وقامت اضطرابات واعتصامات فى الجامعة وخارجها وحدثت تجاوزات كثيرة وبشكل صارخ .

وأحسست فى ذلك الوقت من خلال موقعى كمدير لمكتب وزير الداخلية ومما أتلقاه من تقارير أجهزة الأمن التى أعرضها على الوزير أن بعض القيادات السياسية كلفت على المستوى السياسى بالتحرك لدفع عناصر غير شيوعية ـ ولتكن دينية ـ للتصدى لهذه التيارات داخل الجامعة وكان ذلك فى أوائل السبعينات وعلى مستوى الخارج ، فقد كان يستعان أحياناً ببعض القيادات المصرية مسلمة أو مسيحية لتهيئة المناخ بين المصريين المقيمين فى الخارج عند زيارته للدول الأجنبية .

*** هل حدث هذا بايعاز من السلطة أم جاء تلقائياً ؟**

ـ حدث ذلك باقناع هذه القيادات للقيادة السياسية بأن هذا أمر لابد منه لوقف نمو التيار الشيوعى وبأنه يجب أن يكون هناك توازن ، واستمرت هذه المسألة لفترة محدودة حتى حرب ١٩٧٣ حيث انحسرت نسبياً لأن من طبيعة الشعب المصرى أن يقف يداً واحدة فى اللحظات

المصيرية ، وينسى كل فرد فيه أفكاره وإيديولوجياته ومواقفه من الحكم . . وهكذا غيرت حرب ١٩٧٣ كثيرا من الأمور وخفت إلى حد ما حدة التيار الشيوعى ونموه الذى كان متزايداً فى عامى ٧١ ، ٧٢ وأوائل عام ٧٣ وهدأت نسبياً فكرة تنمية التيار الدينى فى مواجهة التيار الشيوعى ، وعندما شغلت منصب نائب وزير الداخلية فى أوائل فبراير ١٩٧٧ سرت على نفس أسلوبى .

*** إذن ألم يكن الرئيس السادات يلعب على عملية التوازنات ؟**

ـ لا تسميها لعبة بمعنى الكلمة وإنما هو تحرك تكتيكى خاصة إن الرئيس السادات كانت له خبرة سياسية طويلة منذ مطلع شبابه ومن هنا لا يمكن إن نحرمه من إن يكون له تصوره التكتيكى حول تعبئة مظاهر القوة فى الجبهة الداخلية وتحييد مظاهر الضعف ومن هنا لا يجب إعتبارها لعبة ولكن « أسلوب حزبى سياسى » وليس بأسلوب تنفيذى ومن ثم لا تشارك فيه الأجهزة التنفيذية .

* * *

« لعبة التوازن مع التيارات السياسية »

*** قيل إنك ساندت التيارات الدينية فى الجامعات لتواجه التيارات اليسارية هل هذا صحيح ؟**

ـ أنا ممن لا يؤمنون بأسلوب مساندة تيار على حساب تيار آخر فى مجالات الأمن واعتبرها سياسة لها محاذيرها ، وإن جاز لبعض السياسيين أو الحزبيين ممارسة مثل هذا الأسلوب ولكن لا يكون على حساب الأمن .

وإذا ما هادنت تيارا على آخر فسوف ينقلب ضدى فى يوم من الأيام وأصبح كما أعلنت من قبل ولأول مرة كمن يطلق العفريت من القمقم ولا يستطيع صرفه . . لقد كان معيارى دائما التمسك بالشرعية والقانون ولست مع أى تيار لا اليمين المتطرف ولا اليسار المتطرف . . ويمكنك العودة إلى البيان الذى ألقيته فى المؤتمر العام للحزب الوطنى عام ١٩٨٠ فى حضور الرئيس الراحل والجميع وقلت فيه : إن النظام فى بعض مراحله كان يقوم بمهادنة تيار معين على حساب تيار آخر لأنه كان يشعر بمواقف ضعف تجعله يهادن تيارا على حساب آخر ، أما الآن فالنظام يتمتع بالثقة ويقف على أرض صلبة من خلال إنجازاته ولا يهادن وضربت مثلا بأننا فى أسبوع واحد سابق على المؤتمر ضبطنا تنظيما يساريا متطرفا وآخر يمينيا متطرفا .

*** هل صحيح أنك كنت أكثر عداء للتيار اليسارى ؟**

ـ بالعكس أنا لم أعاد اليسار . . أنا كنت أواجه فقط التنظيمات اليسارية المتطرفة أى الشيوعية التى تتحرك خارج إطار الشرعية والقانون (تحت الأرض) ، أما اليسار كفكر فأنا أحترمه وأحترم أصحابه ، ولى أصدقاء ومعارف ومؤيدون كثيرون منهم وإذا تحاورنا نتحاور فكرا إزاء فكر ولا مجال للقانون هنا . . فأنا لم أتعرض يوما لفكر خاص لأن حرية الفكر والعقيدة أمر لا يمكن المساس به ، ومن يعتنق أى فكر فله مطلق الحرية فى ذلك أما من ينتمى إلى تنظيم سرى ويمارس العمل تحت الأرض أو يلجأ للعنف والإرهاب فلابد من التعرض له بالقانون . . وهذا هو ما كنت ألتزم به مع اليسار المتطرف وبنفس الحال مع التيارات الدينية المتطرفة .

*** وهل صحيح أن التنظيمات السرية تزايدت فى عهدك لدرجة أنه تم ضبط ٥٠ تنظيما يساريا ويمينياً ؟**

ـ الظواهر الأمنية تنبع من الظروف السائدة فى مرحلة ما ، وكانت ظروف المرحلة التى عايشتها وتحديتها خاصة حدث السلام تساعد على ظهور مثل هذه التنظيمات . . بالإضافة إلى أن بعض هذه التنظيمات كانت موجودة فى الأصل وكلما تم تصفيتها تعيد تنظيم نفسها كل فترة لتظهر على السطح مرة ثانية . . واستطعنا خلال هذه الفترة القبض على أكثر من تنظيم إرهابى قادم من الخارج علاوة على التنظيمات المحلية . . وبكل الفخر والتقدير فإن كشف وضبط هذه التنظيمات يسجل للشرطة .

* * *

« الإخوان والجماعات المتطرفة فى (سلة واحدة) »

*** كثير من وزراء الداخلية كانوا يضعون الإخوان المسلمين والجماعات المتطرفة فى سلة واحدة هل كان لك رأى مختلف بحكم وجود علاقة خصوصية بينك وبين بعض رموز الإخوان ؟**

ـ أنا لم تكن لى خصوصية بينى وبين أحد من التيارات السائدة على الساحة السياسية . . فعلاقتى مع الكل وفى كل وقت يحكمها صالح العمل والصالح العام فقط ، فلا تمييز عندى بين صاحب رأى أو فكر أو عقيدة . . وأنا ضد التعصب والتطرف ومن باب أولى ضد الإرهاب بكل قوة .

كذلك فإننى لست من أنصار تعميم الأحكام على الناس ، فقد لمست مثلا بين الإخوان المسلمين وكذلك بين الجماعات الإسلامية عناصر على مستوى من التقوى والإلتزام ونبذ الإرهاب والعنف وبعضهم كان يعاوننى فى محاربة التطرف كذلك كان هناك كثير من الماركسيين فكرا لا يقرون العمل خارج إطار الشرعية فى صورة تنظيمات سرية تحت الأرض .

وأضيف أنه لابد ألا نفقد الخيط الذى يفصل بين المتدين والمتعصب والمتطرف والإرهابى وألا نسلم مع من يحلو له القول بأن كل عناصر الإرهاب قد خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين فهذا يتطلب شيئا من الدقة والتحفظ .

لقد التقيت ببعض رموز الإخوان والجماعات الإسلامية من بينهم الشيخ عمر التلمسانى والشيخ سليمان ربيع والدكتور عصام العريان والدكتور حلمى الجزار وغيرهم ممن ساعدونى فى التصدى للتطرف فى أحداث الزاوية الحمراء وتخفيف حدة التوتر فى الجامعات .

وهذه العلاقة الطيبة مع بعض هذه الرموز لم تمنعن من التصدى لرأى أحد من جماعة الإخوان أو الجماعات الإسلامية فى حالة خروجهم عن القانون أو الشرعية وذلك حتى أى مرحلة أو فى أى موضع كنت فيه .

وإذا دققنا النظر لوجدنا أن عدد المتطرفين وكذلك عدد الإرهابيين تحت غطاء الدين لا يقاس بحال بعدد أفراد جماعة الإخوان المسلمين أو الجماعات الإسلامية . . إنهم يشكلون نسبة ضئيلة

جدا منهم ، وهؤلاء يجب مواجهتهم بكل العزم من أجل صالح المجتمع ككل والقانون كفيل بذلك . . وفى الوقت نفسه فلابد من التحفظ وعدم وصم المجموعات الكبيرة الملتزمة بالتطرف أو الإرهاب ، فقد حدث فى وقت ما أن اعتبر البعض بسطحية إن كل من يطلق لحيته متطرفا أو إرهابيا . مما إضطر كثيرين إلى حلق ذقونهم .

* * *

« تحديات كامب ديفيد »

*** معاهدة « كامب ديفيد » وزيارة القدس هل ألقت أعباء جديدة على جهاز الأمن ؟**

ـ فى تصورى أن « الرئيس الراحل » عندما إتخذ قراره بزيارة القدس وتوقيع معاهدة « كامب ديفيد » لم يكن غائبا عنه حجم التحديات والمخاطر التى سيتعرض لها وتتعرض لها مصر . . كان يدرك حجم هذه التحديات لكن تولد لديه اقتناع أنه لابد من حسم الموقف عن طريق السلام القائم على العدل إنطلاقا من مركز القوة والكرامة الذى تولد بنصر أكتوبر العظيم وبذا نوفر فقد مزيد من دماء أبناء مصر ووضع حد لاستنزاف ثرواتنا .

وإزاء هذا الحدث وقبل سفر الرئيس الراحل وبعد عودته من القدس كان الإعداد الأمنى يجرى على قدم وساق ، وتم وضع الخطط الكفيلة لمواجهة تحديات المرحلة وردود الفعل كما تم وضع جهاز الشرطة فى حالة الإستعداد القصوى . . وكنت عندما أفكر وأتأمل التحركات المحتملة ضد مصر ومصدرها سواء من بعض الدول العربية أو من التنظيمات الإرهابية المحلية أو الإقليمية أو الأجنبية التى تم شراؤها للعمل ضد مصر أجدها تصل إلى ١٥ جهة ، وقد نجح جهاز الأمن فى مصر فى اجتياز ومواجهة تحديات مرحلة السلام بصورة أذهلت دول العالم حتى الحكومة نفسها .

*** هل يعنى هذا أن السادات كان مستهدفا عقب عودته من القدس حتى من بين الذين اتفقوا على خطواته سرا ؟**

ـ أمر طبيعى أنه شخصيا كان مستهدفا إلى جانب أن الجبهة الداخلية كانت مستهدفة ومعظم المخططات كانت موجهة من المصادر التى أشرت إليها فى السؤال السابق . . أما السعودية ودول الخليج فرغم أنها لم تكن مؤيدة لزيارة القدس ومعاهدة السلام إلا أنه لم تصلنى أية معلومات عن وقوفها خلف أى عمليات إرهابية أو التآمر ضد مصر وذلك طيلة السنوات الخمس التى توليت فيها مسئولية وزارة الداخلية .

* * *

« قرارات سبتمبر وإجراءات التحفظ »

*** من أحداث يناير ١٩٧٧ مرورا بأحداث الزاوية الحمراء تأتى قرارات سبتمبر ١٩٨١ فى مقدمة هذه الأحداث الأكثر خطورة والتى كنت فيها أيضا على رأس وزارة الداخلية .. لماذا كانت قرارات التحفظ ؟ ولماذا لجأ إليها السادات ؟**

ـ بداية أقول إننى ممن يؤمنون بأن تقييد الحرية لأى شخص فى أبسط صورها شيء مرفوض ، وكنت أنبذ الإعتقالات منذ بداية عملى بالشرطة كضابط للمباحث حتى بالنسبة للمجرمين الجنائيين واعتبرها سلاحا ذا حدين .

وفى عام ١٩٨١ كان واضحا ومؤكدا أن هناك من يخططون إلى أن تصبح مصر مثل لبنان وإيران مجتمعين بما فيهما من قتل وتخريب ودمار ودماء .. يريدونها فتنة طائفية وصراعا دينيا وثورة خومينية .. كان ذلك واضحا من خلال أحداث الزاوية الحمراء ومحاولات الإمتداد بها إلى مناطق أخرى وكذلك تصعيد حملات الإثارة أو الإعداد لتفجير الموقف على غرار ما حدث فى إيران .

ولقد كان الرئيس الراحل « السادات » يكرس جهوده لإتمام عملية الإنسحاب وكان كل همه أن يأتى يوم ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ الذى تخرج فيه إسرائيل من كافة الأراضى المصرية ، وأزاء إحتمالات تعثر هذه الخطوة نتيجة الحملات المتصاعدة والإثارات المتلاحقة ضد خطوات السلام وتنفيذ معاهدته ، ولوقف التمادى فى ذلك ولتفادى تفجر موقف من التوتر تتلكأ بموجبه إسرائيل فى الإنسحاب فقد رأى أن يستعمل النص الدستورى الذى ينص على أن لرئيس الجمهورية حينما يوجد ما يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الإجتماعى أن يتخذ من التدابير والإجراءات ما يراه ضروريا على أن يعرض ذلك فى إستفتاء على الشعب .. وصدرت قرارات التحفظ على بعض الأشخاص وتحددت مدته بستة شهور يتولى فيها المدعى الإشتراكى فحص موقفهم وتناولت القرارات فئات معينة كما يلى :

١ ـ العناصر التى توافرت معلومات عن تبنيها لخطط العنف والإرهاب لتنفيذ مخططاتها .

٢ ـ عناصر التعصب والتطرف والإثارة من المسلمين والمسيحيين التى دأبت على تذكية عوامل الفتنة الطائفية .

٣ ـ قلة من السياسيين والحزبيين الذين ركبوا موجهة التطرف والفتنة الطائفية عن عمد أو عدم إدراك بالظروف والتداعيات والآثار الخطيرة التى تترتب على ذلك .

٤ ـ قائمتان أعدتها جهة خارج وزارة الداخلية تتضمنان بعض الأسماء الأولى : تضم بعض السياسيين وأساتذة الجامعات والصحفيين وغيرهم ممن توافرت لهذه الجهة معلومات عن تعاونهم مع الشيوعيين بما يضر بأمن البلاد ومصالحها ، والثانية : تضم أسماء بعض القيادات والعناصر الوفدية ممن توافرت عنهم معلومات عن قيامهم بنشاط ضار وإعداد مخطط ضد نظام الحكم .

٥ ـ بعض العناصر الإجرامية والغوغائية من ذوى السوابق الجنائية التى تركب موجة أى أحداث وتقوم بعمليات التخريب والنهب والسلب فى المنازل والمحلات التجارية كما حدث فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وهؤلاء تم التحفظ عليهم فى مكان مستقل بعيدا عن الفئات الأخرى. وأود أن أقول لوجه الله وللتاريخ أن التحفظ من حيث المبدأ بالنسبة للارهابيين

والمتطرفين كان يشكل ضرورة أو وقفة لالتقاط الأنفاس حتى يتوافر الاستقرار الذى يساعد على تنفيذ معاهدة السلام وتحرير التراب الوطنى وهو هدف وأمل العمر .

*** وهل شاركت أنت بنفسك فى وضع قائمة بالأسماء المتحفظ عليها ؟**

ـ أمر طبيعى أن تتولى الأجهزة المختصة بالوزارة إعداد القوائم على ضوء المعلومات المتوافر لديها ثم عرض هذه البيانات على لجنة لمراجعتها ومناقشة ما بها من ملاحظات خاصة بالنسبة للسياسيين والحزبيين ورجال الفكر والصحافة وغيرهم .

*** وهل صحيح أنك فوجئت ببعض أسماء من معارفك ضمن قوائم المطلوب التحفظ عليهم ؟**

ـ طبعا لم أفاجأ فأنا كنت على علم تام بمجريات الأمور وسير الأحداث ومن لهم صلة بها . . وهذا لم يمنع مناقشة أدوار بعض الأسماء ومدى وجود ضرورة لدرجهم فى التحفظ من عدمه خاصة بالنسبة للسياسيين والحزبيين وأمثالهم . . ولو كان لى صديق أو أحد المعارف أو حتى الأقارب وهناك ضرورة فى التحفظ عليهم لما ترددت فى ذلك .

*** يقال انك نصحت « السادات » بالحد من موجة الاعتقالات فى هذه الفترة فهل هذا صحيح ؟**

ـ كل ما أقوله أن قرارات سبتمبر لم تكن كما قال البعض تعبر عن غل أو حقد أو تستهدف التنكيل أو الاساءة لأحد ، إنما كانت قرارات فى محتواها تستهدف انقاذ البلاد من مخطط شرس ضار كان من الممكن أن يتسبب فى بحور من الدماء . . لقد كان الموقف ينذر بالخطر وأثير اقتراح باعلان العمل بقانون الطوارىء ثانية ولكن رئى أن ذلك قد يساء تأويله داخليا وخارجيا وانتهى الأمر بأن قرر الرئيس الراحل استعمال حقه فى تطبيق المادة ٧٤ كما أوضحت من قبل .

ولقد كان هناك خلاف فى وجهات النظر ، بالنسبة لبعض العناصر التى كان مقترحا درجها فى التحفظ وعلى وجه التحديد من السياسيين والحزبيين ورجال الفكر والصحافة وبعض القيادات المسلمة والمسيحية .

للتاريخ أقول أن بعض العناصر التى كانت هناك وجهة نظر بشأن عدم درجها فى التحفظ لو كانت خارج التحفظ وقت اغتيال الرئيس الراحل لتغيرت أمور كثيرة نحو الأسوأ وذلك لما لها من قوة تأثيرية فى تحريك الجماهير ، وتبين من تنظيم الجهاد إنه كان واضعا فى مخططه الأدوار التى يمكن أن تقوم بها هذه العناصر .

* * *

*** ٦ أكتوبر ١٩٨١ من الأيام التى حفرت فى تاريخ مصر .. فيه وقع حادث المنصة واغتيل رئيس الجمهورية على أيدى مجموعة تنظيم الجهاد .. كيف كان هذا اليوم ؟ وأين كنت ؟ وماذا فعلت أثناء الدقائق الأولى من الحادث ؟**

ـ كانت الصورة أمامى تدعو للقلق فمباحث أمن الدولة وأجهزة الشرطة تقوم بمهاجمة أوكار تنظيم الجهاد وتم ضبط عدد من قياداته وأعضائه وجزء كبير من أسلحته وذخائره ولكن مازال هناك هاربون يجرى البحث عنهم ومطاردتهم ومن أهمهم « عبود الزمر » .

وفى اليوم الموعود ٦ أكتوبر صباحا اتصلت بالأجهزة المختصة بالوزارة للاطمئنان على نتيجة مسح طريق الركب والتأكد من سلامته وما تم من أجل تأمين المنشآت الحيوية والمرافق .. وفى الطريق للمنصة كنت أتابع من جهاز « لاسلكى السيارة » ركب الرئيس الراحل وأطمئن على سلامته حتى خرج من وزارة الدفاع فى طريقه للمنصة .. وبدأ العرض وأنا ما بين متابع لفقراته والرجوع لساعة يدى متمنيا أن ينتهى العرض فى أسرع وقت ، وفجأة بدأ عرض الطائرات فى حركات بهلوانية خطيرة ، وكان يجلس بجوارى د/ عبدالرزاق عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ، وكان قلقا من العرض الجوى وكأنه يخشى أن تصطدم الطائرات ببعضها ، ونقل لى هذا الشعور بالقلق ولكن من وجهة نظر أخرى إذ خشيت أن تصطدم احدى الطائرات بالمنصة إلى أن مرت الطائرات بسلام ونزلت ببصرى لأرى « خالد الاسلامبولى » يلقى بأول قنبلة تجاه المنصة وكان أثناء متابعتنا للعرض الجوى ناظرين لأعلى قد وقفت سيارته اللورى ونزل منها وسار فى اتجاه المنصة والكل ينظر إليه وكأنه سيقوم باجراء عرض أمام الرئيس أسوة بعرض المظلات الذى كان قد سبق .. وبمجرد إلقائه القنبلة قلت بصوت مسموع (عملتوها .. عملتوها) .

وفجأة شاهدت سيارة حراسة مخصصة لمتابعة تحركاتى دخلت لمنطقة العرض بعد سماع إطلاق النار وبها الضابط أسامة مازن وهو من الضباط الاكفاء ويعمل حاليا بمباحث مكافحة التهرب من الضرائب فاتجهت للسيارة وأصدرت تعليماتى من جهاز اللاسلكى الموجود بها لغرفة العمليات بالوزارة بتنفيذ الخطة (١٠٠) وتحويل جميع تشكيلات القوات إلى تشكيلات قتالية أى تزود بالبنادق بدلا من العصى والغاز .. وكان الرئيس الراحل قد نقل من مكانه بالمنصة إلى خلف المنصة حيث كانت تنتظره الطائرة الهليوكبتر التى كانت معه لنقله لزيارة ضريح أخيه ولكنها نقلته لمستشفى المعادى .

وقد كلفت السيارة بالتحرك بى لمبنى وزارة الداخلية وفى طريقى للوزارة تابعت اتصالاتى بمساعدى الوزير المختصين وببعض مديرى الأمن بالمحافظات التى لها حساسية خاصة ، وأصدرت التعليمات المناسبة حتى دخلت مبنى الوزارة .. وعاودت اتصالاتى ببعض المختصين بالوزارة ومتابعة نتائج تعليماتى ثم اتجهت لمستشفى المعادى .

* * *

« الســـادات والمحـــلاوى »

*** البعض يقول أن الرئيس السادات عندما هاجم « الشيخ المحلاوى » ووصفه بأوصاف غير لائقه وقع بيده شهادة وفاته ؟**

- هذه الواقعة ليست لها علاقة باغتيال السادات ولكن واقع الحال أن التنظيمات الإرهابية من بين أهدافها الأساسية دائما محاولة اغتيال كبار الشخصيات . . وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها محاولات أخرى عديدة لاغتيال الرئيس السادات نفسه ، وكان آخرها فى ١٩٨١ قبل مهاجمة الشيخ المحلاوى ، ومحاولة اغتيال عبدالناصر عام ١٩٥٤ واغتيال المرحوم النقراشى عام ١٩٤٨ وهو رئيس وزراء ووزير داخلية . . فهذه التنظيمات تتصور خطأ أنها تستطيع تغيير نظام الحكم بالقوة واغتيال القيادات . . وهذا معتقد خاطىء ، فالدولة قوية بأجهزتها ومؤسساتها . . إنهم يخضعون لعمليات غسل مخ تجعل المستحيل بالنسبة لهم ممكنا .

أما فيما يتعلق بمهاجمة الرئيس « الراحل السادات » للشيخ المحلاوى بالعبارة التى صدرت عنه . . فالحقيقة أنا لم أرتح لها وأنا أسمعه ولو أن الشيخ المحلاوى كان يقوم بدور نشط فى تعبئة وإثارة الشباب كما أنه كان يتناول الرئيس الراحل وحرمه بألفاظ صارخة مما كان يسبب ضيقا للرئيس إلا أن ذلك لم يكن ليرد عليه بالعبارة الانفعالية التى صدرت عن الرئيس الراحل .

***

* أحداث أسيوط ومذبحة رجال الأمن
* تهديد الشيوعيين بتصفيتهم بالرشاش
* منع الاحتفال بذكرى النحاس
* الدموى .. لماذا ؟
* محاولة اغتيال عبدالناصر



« أحداث أسيوط . . ومذبحة رجال الأمن »

*** بينما نفذت مجموعة من تنظيم الجهاد عملية اغتيال « الرئيس السادات » فى القاهرة قامت مجموعة أخرى فى اليوم الثانى بالاستيلاء على مديرية أمن أسيوط وإطلاق الرصاص على الضباط والجنود . . كيف تمت السيطرة على هذه الأحداث ؟**

ـ فى هذا اليوم خرجت من صلاة العيد وتوجهت إلى مكتبى بالوزارة بصحبة الأخ المهندس / حسب الله الكفراوى ـ وزير الإسكان ـ وبينما كنا نتبادل أطراف الحديث دخل علينا مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة منزعجا للغاية وأخبرنى بأن أفرادا من التنظيم اقتحموا مديرية الأمن بأسيوط وقتلوا عددا من الضباط فرددت عليه قائلا : لا تنزعج « يبقى كده دخلوا المصيدة برجلهم بدلا من تعقبهم فى الجبال والمغارات » . . واتصلت بمدير أمن أسيوط فى ذلك الوقت وهو من الضباط الأكفاء وكلفته بتصفية الموقف كما كلفت اللواء / زكى بدر وكان مساعدا للوزير للمنطقة الوسطى فى المنيا للانتقال إلى أسيوط للإشراف على الموقف . . ومن القاهرة كلفت أيضا اللواء حسن أبو باشا مساعد الوزير بالإنتقال لأسيوط بطائرة نقل خاصة ومعه معدات ومجموعة من الفرق الخاصة عالية التدريب للإشراف على الحالة وإعادتها لطبيعتها .

وفى اليوم الثانى اتصل بى اللواء أبو باشا من أسيوط وقال أن أفراد القوة متأثرين من مقتل زملائهم فقلت له سوف أكون عندك فورا فى أسيوط .

إنتقلت إلى أسيوط فورا بطائرة ، واتجهت من المطار إلى معسكر الأمن المركزى مباشرة حيث كان هناك حشد كبير من الجنود ، فاجتمعت بهم وألقيت فيهم كلمة واستنفرت فيهم كل مشاعر الحماس والجدية والتضحية . . وكما توقعت قبل تحركى من القاهرة تحول الجنود فى لحظة إلى نمور وأسود ، وعلت بينهم الهتافات ، والتهبت مشاعرهم بعد إن كانت معنوياتهم فى الحضيض لا لشىء سوى أنه لم تتح الفرصة للتعامل مع الإرهابيين الذين تمكنوا من قتل زملائهم . . كما عقدت اجتماعا مع الضباط بمبنى مديرية الأمن وطلبت منهم المواجهة بجدية لتصفية ما تبقى من أوكار مع الحذر حتى لا تحدث خسائر بين القوات نتيجة الإندفاع أو الحماس غير المحسوب كما أصدرت قرارات بصرف حوافز فورية سخية لأصحاب الجهود البارزة الذين تصدروا للإرهابيين فى اللحظات الأولى قبل وصول التعزيزات لهم . . وبعدها قمت بزيارة المصابين من رجال الشرطة فى المستشفيات رغم تحذيرات المحافظ وحسن أبو باشا من خطورة مثل هذه الزيارات لاحتمال تعرضى لأى إعتداء من أحد الإرهابيين الذين لم يتم ضبطهم . . وكان لهذه الزيارات أثرها على جميع العاملين بالشرطة بأسيوط الذين تعبأت مشاعرهم .

وبعد أن إطمأننت على الموقف ووضع القوات فى الوضع المناسب ، ووجهت إلى خطة التحرك لتصفية أية أوكار قررت العودة للقاهرة ، فأثار اللواء حسن أبو باشا تخوفه من أن تقدم بعض العناصر الإرهابية على مهاجمة السجن فى محاولة لإطلاق سراح زملائهم المقبوض عليهم وحتى

أزيل مخاوفه قررت نقل المتهمين معى بالطائرة للقاهرة كما عاد معى على نفس الطائرة السيد النائب العام المساعد فى ذلك الوقت وإثنان من السادة مساعديه لتعذر إستكمال التحقيق لانشغال الضباط فى عمليات القبض على المتهمين الهاربين.

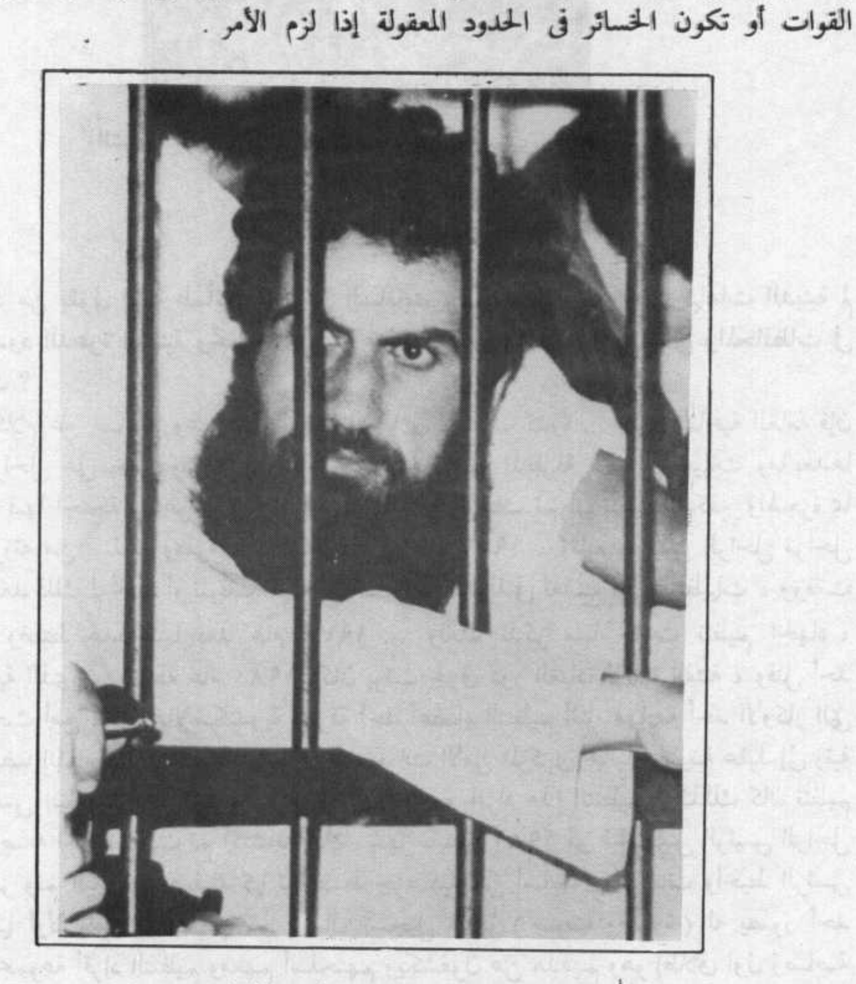
وفى اليوم التالى عقب عودتى إتصل بى تليفونيا من أسيوط اللواء حسن أبو باشا وأبلغنى أن هناك هجوما مكثفا بالمدافع على مبنى مديرية الأمن موجها من ناحية النيل فأيقنت للوهلة الأولى أنه بلاغ مستغرب ولا أتصوره مدافع .. وقد لفت نظرى فى بلاغه أن الهجوم بالمدافع فاتصلت فورا بقيادة القوات المسلحة واستعلمت منهم عن موقف القوات المسلحة بأسيوط فاتضح أن أصوات الطلقات ناتجة عن إجراء تدريبات لجنود القوات المسلحة فى أحد المعسكرات المواجهة لمبنى مديرية الأمن بالضفة المقابلة للنيل.



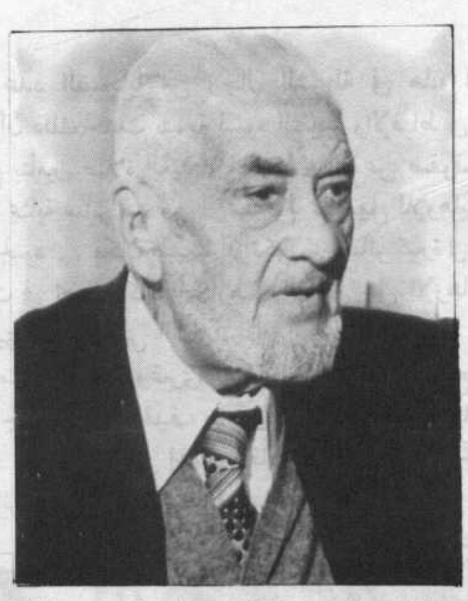
من أحـــداث أســـيوط

* لكن لماذا ارتفع عدد الضحايا من رجال الشرطة فى هذه الوحدات ؟

ـ كل ما أستطيع قوله أن ذلك حدث نتيجة لسوء التقدير والإفراط فى الثقة ، فقد كانت هناك تشكيلات من الجنود تقوم بتأمين صلاة العيد ، وكانت عبارة عن صفوف متراصة دون أن يراعى تواجدهم فى مكان يكون بمثابة ساتر لهم من أى هجوم مما سهل للإرهابيين الذين مروا بسيارة ، وقاموا بإطلاق النار على الجنود . . فكان طبيعيا أن تكون الخسائر كبيرة فى القتلى والجرحى ، ولكن الشرطة فى المقابل نجحت فى تصفية كافة أوكارهم والقبض على الإرهابيين إما أحياء أو قتلى أو مصابين . . وأنا من ناحيتى مع حرصى الشديد على أرواح أفراد القوة وتفاعلى معهم حتى الآن وحزنى على من يستشهد منهم إلا إننى وغيرى من رجال الشرطة لا نضع فى حسابنا أية خسائر أو تضحيات مقابل أداء الواجب وتحقيق الهدف مؤمنين أن سلطة الدولة لها دائما الغلبة واليد الطولى فى السيطرة على المواقف . . وهذا لا يعنى إغفال إتخاذ كافة التدابير التى تحول دون وقوع خسائر فى القوات أو تكون الخسائر فى الحدود المعقولة إذا لزم الأمر .



عبود الزمر قائد تنظيم الجهاد



الشيخ التلمسانى .. ساعدنى فى التصدى للتطرف

« أنت طمأنت السادات »

*** هناك من يقول إنك طمأنت الرئيس السادات ولفترة طويلة من أن الجماعات الدينية لم تتجاوز حدود الدعوة الدينية وتجميع المؤيدين رغم إنتشارها السريع فى القرى والمحافظات فى هذا الوقت ؟**

ـ هذا كلام غير صحيح وغير منطقى على الإطلاق لأسباب كثيرة .. فمن الناحية العامة فإن الرئيس الراحل على خبرة ودراية بتاريخ الجماعات الدينية المتطرفة منذ الأربعينات وما بعدها ويعرف أن فيها أجنحة للدعوة والإثارة والحشد وأجنحة للعنف ثم أن تنظيم التكفير والهجرة بما كان فى حوزته من أسلحة ومفرقعات تم ضبطه فى عام ١٩٧٧ ، وتابع الرئيس الراحل مراحل تصفيته ، بعد ذلك لم تخمد أو تتوقف جهود مباحث أمن الدولة فى تعقب هذه التنظيمات ، ووفقت فى كشف وضبط عدد منها بعد عام ١٩٧٧ .. ولعلنا نذكر منها حادث تنظيم الجهاد ، بالإسكندرية الذى تم ضبطه عام ١٩٨٠ وكان يرتب لحرق دور العبادة لإثارة الفتنة ، وقتل أحد ضباط مباحث أمن الدولة بالإسكندرية بمعرفة أحد أعضاء التنظيم أثناء مهاجمة أحد الأوكار التى رقى فيها أيضا اللواء عبدالرحيم النحاس ، قائد قوات الأمن المركزى حاليا من رتبة عقيد إلى رتبة عميد فى نفس اليوم تقديرا لجهوده البارزة فى التعامل مع أفراد هذا التنظيم . كذلك كان تنظيم الجهاد فى وضعه الجديد حيث تم اكتشافه خلال شهر سبتمبر ١٩٨١ أى قبل مقتل الرئيس الراحل بحوالى شهر وتم البدء فى تصفيته كما تم ضبط جزء كبير من أسلحة ومفرقعات وأحيط الرئيس الراحل علما أولا بأول بذلك كما تم إرسال تسجيل فيديو (صوت وصورة) له يصور أحد إجتماعات مجموعة أفراد التنظيم ومعهم أسلحتهم ويكشفون عن هدفهم وهو إطلاق أول رصاصة

على صدر السادات ، وظلت عمليات التصفية مستمرة ولو لم يوفقوا لاغتياله أثناء العرض لسقطت باقى الأوكار التى تم ضبطها بعد اغتياله .

ومن ناحية أخرى فقد تبين أن هذا التنظيم كان ينوى اغتياله أثناء احتفالات ٢٦ يوليو ٨١ بالإسكندرية ولم تتم العملية لعدم امكانهم تدبير السلاح والمفرقعات أى أنه لم يكن فى حوزتهم أو متيسرا لهم تدبير هذه الأسلحة فى يوليو ١٩٨١ . فكيف بعد هذا يقال أن الرئيس السادات تم طمأنته بأن الجماعات الدينية لم تتجاوز حدود الدعوة الدينية وتجميع المؤيدين .

كذلك فاننى كما أثير ونشر وأعلنته فى مجلس الشعب قد حذرت الرئيس الراحل ليلة العرض بالمخاطر المحيطة به سواء فى الطريق من المنزل لمنطقة العرض أو فى ساحة العرض نفسها وعندما قال لى إننى حذرت قائد التنظيم فى خطابى أمام مؤتمر الحزب الوطنى ٨١/٩/٢٨ أوضحت له ما استمر بعد تهديده من مظاهر حركة التنظيم واصراره على اغتياله وحوزته لمفرقعات وسلاح ، وكانت مباحث أمن الدولة تسابق الزمن فى تصفية باقى الأوكار حتى ليلة العرض واستمرت كذلك بعد اغتيال الرئيس الراحل . . كذلك فان الرئيس الراحل قد حذرنى عقب اجتماع عقده بالإسكندرية ضم كافة القيادات الكبرى حيث عرض عليهم الموقف السياسى والأمنى وما قرره من اتخاذ إجراءات التحفظ لمواجهة هذا الموقف وتجنيب البلاد اثار فتنة كبيرة وأحداث خطيرة .



حـــادث المنصـــة

* وهل كان للتيارات الدينية انتشار حقيقى فى القرى والمحافظات فى هذه الفترة ؟

ـ هذا أمر مبالغ فيه كثيرا ويردده قلة لدوافع معروفة وهى محاولة تشويه جهد الأمن لا حقاد أو بحثا عن دور أو تقمص موقف . . وإذا كان الأمر بهذه المبالغة فلماذا لم تقع حوادث بعدد كبير فى المحافظات أو القرى فى وقت معاصر لأحداث أسيوط ومثلها أو أقل منها . .

ومن متابعة ما يتم يتضح أن معظم الأوكار إن لم يكن كلها كان بالقاهرة أو الجيزة إلى جانب أسيوط . . وكقاعدة عامة فإن أى تنظيم غير شرعى دينى أو غير دينى يتم إكتشافه عادة بشخص أو مجموعة صغيرة ، وتظل إجراءات التحرى والمراجعة والمراقبة مستمرة للكشف عن مستويات وقيادات وأعضاء التنظيم وأدواته تمهيدا لمهاجمة أوكاره ، وهذه التحريات والمراقبات قد تطول أو تقصر حسب حجم التنظيم ودرجة إنتشاره ودرجة السرية فيه . . وإجراءات إختراقه قد تفلح وقد لا تفلح حسب درجة السرية وضمانات الأمن التى يتخذها التنظيم ، وكثيرا ما يحتاج ذلك إلى جهود ووقت كبير خاصة بالنسبة للتنظيمات الدينية المتطرفة التى تدرج على التصفية الجسدية لمن يتطرق إليهم الشك فى صلتهم برجال الشرطة أو تزويدهم بأية معلومات عن التنظيم .



وداع الســـادات

« الســـادات . . وأنا »

*** ما هى طبيعة العلاقة بينك وبين الرئيس الراحل « أنور السادات » . . فقد وصفت بأنها علاقة خاصة ؟**

ـ أنا لم تكن تربطنى بالرئيس الراحل « أنور السادات » أية علاقات خاصة وإنما هى مثل علاقته بأى وزير باستثناء أنى كوزير داخلية وبحكم طبيعة عمل أى وزير داخلية فانها تستوجب عرض معلومات الأمن على أعلى مستوى ومن هنا كان يبدو وكأنى قريب من الرئيس كما إنه كان يقدر جهدى واخلاصى لوطنى ولعملى بعيدا عن أى إستغلال . . ولم أكن أحب الإكثار من لقاءاته أو الإتصال به تليفونيا . . وكنت عندما أقابله أطلب منه عدم متابعة رجال الإعلام لهذه المقابلات أو نشر صورة لها حتى لا تثير إهتمام الجماهير ويتصوروا وجود شىء فى البلد استدعى مقابلة الرئيس لوزير الداخلية .

* * *

« تهديد للشـــيوعين »

*** قيل إنك هددت الشيوعين بتصفيتهم بالرشاش بنفسك ؟**

ـ بالفعل حدث ذلك وواجهتهم فى بيان بأن لى شرف مواجهة الشيوعية كتنظيمات وليس كأفراد وسأظل أواجههم وقلت لهم إنهم يحاولون أن يجعلوا الحكومة أسيرة لأحداث ١٨ ، ١٩ يناير وقلت إذا فكرتم أن تكرروا شيئا مما حدث فى ١٨ ، ١٩ يناير فلن أجلس على مكتبى وأواجهكم بالتليفون بل إننى سأطاردكم فى الشوارع بالرشاش ، وسأترك المكتب وأتعقبكم كالخفافيش وإن ما تفكرون فيه وهم فنحن ليس لدينا عقدة مما حدث فى ١٨ ، ١٩ يناير ولم يشكل لنا هذا الحادث قيدا أو حاجزا على تصرفاتنا أو قراراتنا ولكننا عرفنا كيف تتربص بنا العناصر الشيوعية وعرفنا طريقنا لمواجهتها .

وقلت اننى أعرف الأذناب الموجودة هنا وأسيادها فى الخارج وإننا نعلم أنه لو أتيحت لهم فرصة للخروج من جحورهم فسوف يفعلون لكننا سوف نقطع رقاب الأفاعى ولن نسمح للفتنة بأن تطل برأسها . . وقلت فى المجلس إننا ضبطنا وكرا شيوعيا فى قرية العمار بالقليوبية ويضم وثيقة لتقييم أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ومقترحات لاختراق الأمن المركزى والشرطة ومشروع قانون لتحسين أحوال الشرطة بهدف إستمالتهم .

* * *

« الوزير أبو مدفع »

*** لماذا أطلقوا عليك تسمية « الوزير أبو مدفع » ؟**

ـ لقد قلت للشيوعيين أثناء نظر موضوع أبو العز الحريرى فى مجلس الشعب إننى لن أدير معهم المعركة من المكتب بل سأنزل الشارع وأحمل الرشاش وأواجههم كما قلت سابقا . وقلت لهم مرحبا بالحرية والديمراطية أما الغوغائية والمظاهرات وإشعال الحرائق والقيام بعمليات تخريب فلن أسمح بها ونحن لها .

*** وما هى الظروف التى قلت فيها إنك ستنزل الناس عرايا فى الشوارع ؟**

ـ بصراحة قلت هذا فى ظروف عصبية للغاية فقد كانت هذه المرحلة مليئة بافتراءات شديدة على النظام وعلى أشخاص معينين من بينهم شخصى ، والغريب إن هذه الإفتراءات كانت بلا مبرر ، وأنا عادة أرحب بالنقد وأتقبله حتى إذا كان حادا .

وقلت لهؤلاء المفترين إنهم جالسون يفترون علينا بالباطل وإننا لو عاملناهم بأسلوبهم سوف نخرجهم من الأوكار التى يلتقون فيها عرايا . . وقلت يومها إن هذا ليس أسلوبنا ولا نفكر فيه رغم تجاوزاتكم . . وكانت هذه العبارة مجرد تعبير لا أكثر ولم أقصد أحدا ذاته ولا أقصد بها تهديدا لأن هذا ليس أسلوبى . . وقد مكثت أكثر من ٥ سنوات وزيرا شهدت متغيرات كافية للحكم على تصرفاتى وأتحدى أن يأتى أحد بواقعة محددة تكشف عن أسلوب غير سوى أو تستوجب التوقف .

*** كيف تعاملت مع الإنتقادات الكثيرة التى وجهت لك ؟**

ـ صدقنى إنه عندما تخرج الصحف ولا يوجد فيها هجوما على أو نقدا لى فأنا أحس بأننى (ميت) لأن السهام لا تصوب إلا إلى شخص حى وقوى وإيجابى وذلك رغم تركى لموقع المسئولية لمدة وصلت ١٠ سنوات . وأنا أشعر أننى وأنا خارج المواقع الرسمية أكثر قوة مما كان عليه الحال عندما كنت فى موقع المسئولية .

اننى أحيى من كل قلبى كل من هاجمنى أو نقدنى وأنا فى موقع المسئولية ، وأرثى وأشفق على من نقدنى أو هاجمنى بعد تركها وكان من قبل يصفق ويهلل ويزمر لى .

* * *

« منع الإحتفال بذكرى النحاس »

*** لماذا منعت إقامة سرادق للاحتفال « بذكرى النحاس » ؟**

ـ الحقيقة هى أن شخصا يدعى « عبدالمحسن حمودة » تقدم بطلب لاقامة سرادق للإحتفال بذكرى النحاس ولم يكن حزب الوفد موجودا على الساحة فى ذلك الوقت . . فجاءنى تقرير من

مباحث أمن الدولة يؤكد أن مقدم الطلب ليست له صفة ولا يمثل أحدا وأنه يتقلب من الطليعة الوفدية إلى اليسار ، كما إن الإحتفال سيضم عناصر لها موقف من النظام وستعقبه مظاهرة تخرج من مقر الإحتفال بميدان التحرير يخشى منها على الأمن ليلا . . فقلت إزاء هذه المعلومات بلغوه بعدم الموافقة على إقامة الإحتفال خاصة بعد أن صرح أحد القيادات الوفدية بأن حمودة لا يمثل الوفد وليست له صلة بالحزب . . فلجأ حمودة إلى القضاء الإدارى الذى حكم له بالموافقة على إقامة الإحتفال وذلك قبل حلول موعد الذكرى ، واحترمنا حكم القضاء ولم يقم حمودة باقامة الإحتفال فى الموعد الرسمى للذكرى وهو ٢٤ أغسطس لكنه تقدم بعد عدة أشهر يطالب بإقامة الإحتفال طبقا للحكم الذى مضى عليه فترة طويلة وبعد فوات موعد الذكرى فرأينا إستطلاع رأى مجلس الدولة فى ذلك فكان الرد بأنه لابد أن يتقدم بطلب جديد ، ولسلطات الأمن الحق فى أن تقرر إقامة الاحتفال أو تلغيه حسب القانون ، ففوجئنا برفضه تقديم طلب جديد وقام مع مجموعة من أنصاره بمحاولة إقامة السرادق بالقوة فنصحه رجال الشرطة إلا أن أنصاره قاموا بمهاجمة القوات التى ألقت القبض عليهم وقدمتهم للنيابة التى اتهمتهم بإثارة الشغب وإقامة إجتماع بدون تصريح وقررت حبسهم .

* * *

« الدمـــوى . . لماذا ؟ »

*** ترى لماذا وصفوك « بالدموى » ؟ وهل هناك علاقة بين هذه التسمية والشدة التى اتبعتها مع الجماعات السياسية ؟**

ـ هذه التعبيرات لا تمثل لى حساسية مطلقا وخاصة إنها شائعة فى عالمنا العربى للتجنى على كثيرين من القيادات ذات الجهد الإيجابى . . وتلك إنفعالات ذات دوافع مفهومة . . وماذا تنتظر من جماعات أجهضنا لها مخططاتها الإرهابية الموجهة ضد مصر ، ووقفنا لها بالمرصاد لتأمين البلاد سوى أن تنفث سمومها بمثل هذه المسميات . . وأنا أعرف محطة إذاعة إقيمت فى إحدى الدول أيام تحرك السلام وكانت مخصصة للتهجم على مصر وقياداتها وإطلاق هذه المسميات وغيرها .

وأنا لا أتصف بالشده أو العنف ولكنى أؤمن بالحزم عند الحاجة وأحيانا بالمرونة فيما لا يضر . . وهذا هو السلوك الموضوعى أما ما زاد على ذلك فهو إنفعال لا مبرر له .

*** وماذا عن إتهام رجال الأمن بتعذيب المتهمين ؟**

ـ قد يحدث هذا خلال تصرف فردى لضابط معين قد يكون عدوانيا أو إستفز من أحد أو متحمسا للوصول إلى نتائج عاجلة . . هذا وقد ثبت أن إصابات المتهمين التى كانوا يدعون إنها نتيجة تعذيب كانت تحدث خلال المواجهات عند ضبطهم أو بسبب خروجهم عن لوائح السجن أثناء حبسهم وصدامهم مع حراس السجن . . كما أن بعض المتهمين يتعمدون إحداث إصابات فى أنفسهم للإدعاء بتعذيب جهاز الأمن لهم حتى يهدروا أدلة الإدانة وكثيرا ما يوحى لهم البعض بذلك .

وأستطيع أن أؤكد أنه لا يوجد وزير ـ أى وزير ـ يعطى أوامر بتعذيب متهمين مهما كانت جريمتهم ، ولو حدث ذلك لأصبحت مجزرة لأنها ستطلق يد الجميع فى التفنن فى أساليب التعذيب وممارستها على أوسع نطاق . . وهذا يتعارض مع القانون ومع كل القيم الأخلاقية والإنسانية وأؤكد أن كل ما يمكن أن يحدث مجرد تصرفات شخصية وفردية لبعض الضباط ، وحتى هذه التصرفات لا تصلُ إلى حد التعذيب ولا تتعدى حد الضرب والتخويف . . وهذا أيضا لا يسلم به أحد .

وأود هنا أن أشير إلى أنه سبق إحالة ٤٤ من الضباط للمحاكمة بتهمة القيام بالتعذيب وقد برأتهم المحكمة جميعا وجاء فى حيثيات الحكم أنه ثبت أن المدعين من المتهمين كانوا يفتعلون الإصابات بأنفسهم ، كما أن بعض إصاباتهم حدثت أثناء مواجهتهم والقبض عليهم وترتب على ذلك إصابات مشتركة وقعت بين الجانبين وفى الشرطة أكثر مما وقعت من جانب المتهمين .

وقد تبنت بعض الصحف هذه الدعاوى وأبرزتها من قبيل الإسقاط على النظام ومجاملة لهذه التنظيمات ولإحراج سلطات الأمن وإثارة الذعر فى صفوفها وشل مواجهتها لمثل هذه التنظيمات . . وهذا كله تصور خاطىء .

* * *

« كنت عضوا فى التنظيم الطليعى »

*** هل حقيقة إنك كنت عضوا فى التنظيم الطليعى ؟**

ـ نعم ، وكان قد وقع على الإختيار لضمى لهذا التنظيم فيما أذكر عام ١٩٦٥ ولكن حدث إعتراض على اختيارى باعتبارى ضابط شرطة ، ولا يجب أن يضم التنظيم رجال الجيش والشرطة ولكن الذين رشحونى قالوا إننى لا أعتبر رجل شرطة بل رجلا مدنيا . وكنت وقتها مديرا للمباحث فى قطاع النقل والمواصلات .

وبعد تولى السيد شعراوى جمعة ـ رحمه الله ـ وزارة الداخلية اتجه لعمل حلقات للتنظيم الطليعى داخل الشرطة فنقلت من حلقات القطاع المدنى لحلقات قطاع الشرطة . . وللعلم فقد كان أعضاء التنظيم الطليعى يختارون بعد تحريات دقيقة للغاية وينتقون من بين أكفأ العناصر القيادية فى مختلف المواقف والقطاعات ومن لا تشوبهم شائبه ، وكانوا يعينون فى المواقع العليا حتى مواقع الوزراء والمحافظين . . ونظرا لأنهم من العناصر المنتقاه ومن أصلح الموجودين فقد أختير عدد كبير منهم للوزارة والمحافظات فى أيام الرئيس الراحل السادات . . ولازال عدد كبير منهم يشغل مواقع وزارية وقيادية حتى الآن ، ومن بين من كانوا فى التنظيم الطليعى المرحوم ممدوح سالم . . ولو أخذ هذا التنظيم فرصته وإمتد به العمر وأعلن عنه بعيدا عن السرية التى بدأ بها لأصبح تنظيما سياسيا قويا . ومؤثرا وفعالا .

* * *

« محاول اغتيال عبدالناصر »

*** ما هي ملابسات محاولة اغتيال الرئيس عبدالناصر وقادة الثورة بالسويس ؟**

ـ كنت أعمل مديرا بمباحث السكة الحديد والنقل والمواصلات عام ١٩٦٥ ووردت لى معلومات تفيد أن هناك تنظيما متطرفا قد خطط لاغتيال الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وقادة الثورة والمسئولين بالدولة أثناء تواجدهم على منصة الاحتفال بالعيد القومى لمحافظة السويس ، وبعد مناقشة المصدر وهو عضو بارز فى التنظيم تولدت لدى قناعة بجدية الأمر وخطورته . . وفى هذا الوقت كنت أعلم أن جهاز مباحث أمن الدولة يعانى من حالة إحباط وقلق بعد أن كانت فصائل من الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة قد قامت بضبط مجموعات من المتطرفين وأسلحتهم فى عدد من المحافظات فى غيبة من جهاز مباحث أمن الدولة . فوجدت أن ضبط مثل هذا التنظيم بمعرفة مباحث أمن الدولة بعد أن ساد إعتقاد واطمئنان لدى الدولة بأنه تم تطهير البلاد من هذه العناصر بعد ضبط المجموعات التى أشرت إليها بمعرفة الشرطة العسكرية أيقنت أن قيام مباحث أمن الدولة بضبط هذا التنظيم سيعيد لها ثقتها كما يعيد ثقة المسئولين فيها وسيعتبر رصيدا إيجابيا للجهاز . ومن ثم بادرت بابلاغ مدير مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت بالموضوع ، وعقدت إجتماعا بمكتبه معه وبحضور بعض معاونيه حيث تدارسنا الموقف واتضحت جدية المعلومات وخطورتها ، وكان هناك إتفاق مسبق مع المصدر ورئيس التنظيم على اللقاء فى السويس لمتابعة إجراءات تنفيذ عملية تفجير المنصة بمن فيها وقد طلب منى مرافقة المصدر إلى السويس وتسجيل تفاصيل اللقاء . . وفعلا سافرت للسويس ومعى السيد أحمد حتاتة أحد ضباط مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت ومعه معدات التسجيل . . وفى ظروف صعبة للغاية أتممنا عملية التسجيل دون أن ينكشف أمرنا ، وكان التسجيل يحمل معلومات غاية فى الخطورة وعدنا للقاهرة وتعجب مدير مباحث أمن الدولة من هول ما تضمنه التسجيل حول تنفيذ العملية ، وماذا كان الحال لو لم ينكشف هذا التنظيم ونجح فى تنفيذ العملية . . وقام على الفور بابلاغ وزير الداخلية فى ذلك الوقت ـ السيد زكريا محيى الدين ـ وقد سارت إجراءات المتابعة للقاءات بين المصدر ورئيس التنظيم . . حتى تم ضبط أعضاء التنظيم وأدواتهم وبدأت تحقيقات النيابة وإنتهت بإحالة المتهمين وعددهم حوالى ٥٠ متهما إلى المحاكمة وصدرت أحكام متفاوتة عليهم تبدأ بالإعدام والسجن لمدد متفاوتة .





* السادات طلب تغيير أبو باشا
* تصاعد تجارة المخدرات
* أسطورة الباطنية
* حقيقة علاقتي بالريان
* تفاصيل محاولة الاغتيال





« أبو باشا فى جهاز أمن الدولة »

*** ما هى الأسباب التى دعتك لتعيين اللواء / حسن أبو باشا رئيسا لجهاز أمن الدولة ؟**

ـ من ضمن القيادات التى طالب الرئيس السادات بتغييرها عقب أحداث ١٨ و١٩ يناير مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة وكان يشغل هذا المنصب وقتها اللواء حسن أبو باشا . . وعندما جئت نائبا لوزير الداخلية فى ذلك الوقت أقنعت السيد / ممدوح سالم رئيس الوزارء ووزير الداخلية بعدم ملاءمة المناخ لإجراء هذا التغيير إلى أن وقع حادث إغتيال الشيخ الذهبى خلال شهر يونيو والذى ألقى فيه السادات اللائمة على السيد / ممدوح سالم لعدم إجراء التغييرات التى أشار بها فتدخلت أيضا لتأجيل النقل حتى يحل موعد حركة التنقلات حيث نقلت أبو باشا من مباحث أمن الدولة لمنصب مساعد الوزير لشئون الأمن الجنائى ، وهذا الموقع ليس تقليلا من شأنه لكنه تضرر من ذلك عندما أعلنته بالقرار وقلت له إن هذه مسألة طبيعية وإننى سأوفر له الدعم فى موقعه الجديد .

واستمر الوضع كذلك من يوليو ١٩٧٧ حتى أكتوبر ١٩٨١ وبعدما وقع حادث اغتيال الرئيس الراحل « أنور السادات » وبعد أن تم تشييع الجنازة بما كان يحمله من تحديات وبعد مواجهة أحداث أسيوط وكذلك بعد اتمام عملية الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بما كان يدبر لها من مخططات ارهابية تم احباطها بضبط عبود الزمر قائد تنظيم الجهاد فجر يوم الاستفتاء ومعه مجموعته بأسلحتهم ، وبعد أن تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة الجمهورية وبدأت مظاهر الاستقرار تتأكد وقطعت أوصال تنظيم الجهاد بعد سقوط عدد كبير من قياداته كما تم ضبط كثير من أسلحته وأدواته . . بعد هذا فكرت فى وقفة تأمل فى ضرورة تركيز الجهود للقضاء على ذيول التنظيم الباقية وتصفيته من جذوره فى أسرع وقت ، ورأيت ضرورة توحيد جهود جهازى البحث السياسى (مباحث أمن الدولة) والبحث الجنائى (الأمن العام) .

وتنسيقا للجهود والقضاء على أى تناقضات كان لابد من توحيد جهة الاشراف على الجهازين ، ولما كان اللواء حسن أبو باشا هو أقدم مساعدى الوزير فى الرتبة فقد كلفته بهذه المهمة تحت اشرافى المباشر . . وكنت منذ وقوع حادث المنصة وحتى من قبلها بمجرد اكتشاف التنظيم أقضى معظم وقتى فى مبنى مباحث أمن الدولة للاشراف على وضع خطط تصفية الأوكار وبصفة خاصة الخطير منها الذى يحتاج إلى قرار منى ، واستمررت على هذا الحال بعد أن كلفت اللواء حسن أبو باشا بمهامه الجديدة . .

ومن المواقف الدقيقة التى واجهتنا على سبيل المثال لا الحصر ضبط (عصام القمرى) وكان من أخطر قيادات التنظيم وأكثرهم عنفا وجرأة . . وهو الذى دبر عام ١٩٨٩ أخطر وأجرأ عملية هروب ومعه أخرون من سجن طرة ، وقد قتل أثناء محاولة ضبطه أثناء تبادل النار مع الشرطة . . ولعل مبعث الاثارة لهذه الواقعة للكشف عن حجم المعاناة التى كان جهاز الشرطة يمر بها فقد سبق

لعصام القمرى أن تمكن من الهرب ومعه اثنان آخران من عناصر التنظيم الخطرة من أحد الأوكار بمنطقة الدويقة الجبلية بالدراسة بعد أن أصاب عددا كبيرا من الضباط وأفراد القوة . . وقد تحدد مكانه بعد أيام من واقعة هربه حيث كان يتقابل مع أحد أعضاء التنظيم فى مكان معين ، فأصدرت التعليمات باعداد خطة محكمة خشية هربه ثانية ، وكنت ساعتها بمكتب اللواء حسن أبو باشا مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة ثم توجهت إلى مكتبى لبعض الراحة بالاستراحة الملحقة بالمكتب فإذا باللواء / حسن أبو باشا يتصل بى تليفونيا يطلب أن أعود إليهم ثانية حيث كنا مجتمعين لاعتماد خطة ضبط عصام القمرى .

ولدقة الموقف عدت لهم حيث وجدت جوا من التخوف والتوتر بين الحاضرين خشية أن يهرب مرة ثانية ويصيب آخرين من الضباط وانعكس هذا الخوف والتوتر على الخطة التى اقترحوها علىّ فجاءت مكثفة وحشد لها عدد كبير من الضباط والجنود فقلت أن عصام القمرى سيكشف هذه الحشود وسيهرب مرة ثانية بعد أن يصيب عددا من الضباط والجنود ، ووضعت بنفسى وعلى مسئوليتى خطة ضبطه وتقوم على ضابطين اثنين فقد اخترتهما بنفسى ورتبت لهما غطاء لستر موقفهما لا داعى لذكر تفاصيله ، ونفذت الخطة حرفيا وتم ضبطه فى دقائق حيا ودون تبادل النيران معه رغم إنه كان يحمل سلاحا ، ولذا كان الضباطين موضع التقدير الفورى السخى .

كما كنت أتابع لحظة بلحظة عمليات تدفق المعلومات وتوجيهاتى بشأن تقييمها وكنت أشرك فى ذلك بعض مساعدى الوزير المعنيين ومدير الأمن العام فى ذلك الوقت . .

وقد استمر الحال على ذلك حتى نوفمبر ١٩٨١ حيث أطمأننت تماما إلى أن ذيول التنظيم قد تم تصفيتها .

* * *

« مفهوم العمل السياسى للشرطة »

*** فى تقديرك . . هل يلزم أن يكون الوزير سياسيا ؟**

ـ الحقيقة أننى أؤمن منذ الستينات وأنا ضابط بالشرطة بأن العمل بالمفهوم السياسى يحقق مستوى رفيعا من الأداء ويصدر عن صاحبه دائما قرارات غير روتينية وغير تقليدية وجريئة طالما تستهدف الصالح العام وصالح الجماهير وهى قرارات يصعب على من يعمل بعقلية وظيفية تنفيذية اتخاذها .

* * *

« كان الأمــن مســتتبا »

*** عندما تركت وزارة الداخلية . . هل ترى أن الأمن كان مستتبا ؟**

ـ نعم والدليل أن البلاد شهدت فترة طويلة من الاستقرار . . وهذا الاستقرار لم يأت من فراغ

ولكنه كان نتيجة الجهود السابقة التى بذلتها جميع أجهزة الأمن لتصفية التنظيمات الارهابية التى انتهت فى شهر نوفمبر ١٩٨١ وتركت الوزارة أول يناير ١٩٨٢ . لقد عزفت هذه الأجهزة سيمفونية رائعة من الجهد الخارق والحماس منقطع النظير وفتح الضباط صدورهم للرصاص بكل شجاعة . .

وكانوا يتسابقون لتصفية الأوكار رغم احتمالات فقدانهم لحياتهم . . وقد شهد العالم بذلك عندما أبدى اعجابه ودهشته من السرعة التى انتقلت بها السلطة خلال أيام بعد اغتيال السادات . . فقد كان مقدرا أن تسود الاضطرابات فى يوم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية حيث كان مخططا أن تخرج مجموعة بقيادة « عبود الزمر » وتقوم بتفجير اللجان حتى يفشل الاستفتاء ، وقد تم احباط هذا المخطط فجر يوم الاستفتاء ولم يقع حادث واحد بعد ذلك وحتى تركت الوزارة واستمرت عملية التصفية . وبعدما تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة الجمهورية قررت بدء مرحلة جديدة لتصفية كل ذيول التنظيم الارهابى وأجريت تغييرات فى جهاز أمن الدولة . وحتى تتم تصفية الأوكار الباقية فى أقصر وقت قررت أن يعمل جهاز الأمن السياسى والأمن الجنائى معا لفترة مؤقتة حتى لا يحدث أى تناقض بين الجهازين وأسندت مسئولية الاشراف على الجهازين إلى أحد مساعدى الوزير وهو اللواء حسن أبو باشا لاقدميته بين مساعدى الوزير .

* * *

« تصاعد تجارة المخدرات »

*** يقال إن تجارة المخدرات تصاعدت فى فترة توليك وزارة الداخلية فهل هذا يعنى أن المكافحة كانت ضئيلة ؟**

ـ هذه أسطورة وأكذوبة فردية أطلقها بعض من يتصورون أن لى مواقف ضدهم واستندوا فيها إلى أننى عضو مجلس الشعب عن دائرة الدرب الأحمر التى يقع فيها حى الباطنية . . وبالعكس يمكنك الحصول على الاحصائيات من إدارة المكافحة . . لقد قرأت إحصائية نشرت فى إحدى الصحف بعد تركى الوزارة ووجدت أن نسبة ضبط عمليات ترويج وتهريب المخدرات كانت عالية جدا فى عهدى إذا قيست باحصائيات فترات لم أكن أحمل المسئولية فيها ولم يكن فى وقتى عمليات تهريب الهيروين أو مثيله . وفى رأيى أن المخدرات سلاح لا يقل عن سلاح الحرب الكيماوية الموجهة ضد دولة لهدم كيانها وتدمير شعبها واقتصادها وكانت هذه نظرتى من حيث أهمية مكافحة المخدرات ، ولذلك دعمت جهاز المكافحة بشرياً ومادياً . . ومن بين البؤر التى طلبت تصفيتها فور مجيئى لمنصب نائب الوزير بؤر كبار تجار المخدرات وتم ذلك فعلا ، وحدث أثناء تصفية بعضها تبادل الرصاص وسقوط قتلى .

وفى فترات غير فترة توليتى المسئولية كانت المخدرات تباع مثل الخضار . . فى حين انخفضت فى عهدى تجارة وتهريب المخدرات ولم يظهر أى نوع من السموم البيضاء . . ومعيار النجاح فى مكافحة المخدرات يظهر فى عدد القضايا المضبوطة ونوعية التجار المقبوض عليهم ومدى ثقلهم . . كل هذا يوضح مدى نجاح المكافحة .

« أســـــطورة الباطنيـــة »

*** لماذا زادت معدلات بيع المخدرات فى حى الباطنية الشهير فى هذه الفترة ؟**

ـ لا أظن أن هذا حدث فى وقت كنت فيه مسئولا عن الداخلية وإذا كان قدرى أننى كنت نائبا لدائرة الدرب الأحمر التى تضم منطقة الباطنية فلم يؤثر ذلك على توجيه الضربات الفعالة على هذا الحى ، وكانوا يقولون هل يعقل أن يتأتى ذلك من نائب الدائرة ويوجه لنا هذه الضربات .

والحقيقة التى يعرفها الجميع أن الباطنية كانت أسطورة قبل توليتى الوزارة . . ولم يكن أحد يستطيع دخولها إلا بكتيبة وقوات هائلة وبخطة شبه حربية بينما ـ أنا ـ أوصلت الباطنية إلى درجة كان يمكن فيها أن يتجول مخبر شرطة بمفرده ولا يستطيع أحد مجرد النظر إليه لأنه يعرف ما سوف يحدث له فى اليوم التالى إذا ما تعرض لهذا المخبر ، فلم يكن عندى مانع لهدم الباطنية . . وبالمناسبة فإنه يوجد فى حى الباطنية عائلات كبيرة محترمة وطيبة السمعة إلى جانب تجار المخدرات .

* * *

« حقيقة علاقتــى بالريـــان »

*** بعد كل ما قيل . . ما هى حقيقة علاقتك بشركات الريان ؟**

ـ موضوع الريان بالطريقة التى يرددها البعض لابد أن يستوقف النظر ولكن بالتأمل يتضح أنه مما ساعد على بروزه بهذه الصورة طبيعة وثقل بعض الأسماء التى تتعلق بها كشخصيات عامة أو كانت مؤثرة يوم ما ، وللبعض منها مواقف معينة فرضتها طبيعة المراكز القيادية التى يشغلونها أو كانوا يشغلونها مما أوجد فرصة تناول الموضوع بهذه الطريقة المثيرة بالاضافة إلى بريق الحدث نفسه اعلاميا وكذا ارتباط الموضوع بمصالح آلاف المودعين . . كل ذلك ساعد على اثارة كل هذه الضجة حول الموضوع . وأود أن أسجل الحقائق التالية بالنسبة لموقفى ، فالمواقف تختلف من شخص لآخر . .

أولا . . فإن شركة الريان لم تنشأ وأنا فى موقع المسئولية ، فقد تركت عملى الوزارى فى سبتمبر ١٩٨٢ وتركت معه كلَ مواقعى السياسية والحزبية حتى عضوية مجلس الشعب ، فقد انقطعت عن حضور جلسات مجلس الشعب حتى قبل حلول موعد انتهاء مدة المجلس . . وقد بدأت شركة الريان عملها حوالى عام ١٩٨٤ ومن ثم فلم أساعد فى انشائها أو أسهل قيامها .

كما أنه لم يكن لى أو لأحد يمت لى بأى صلة من قريب أو بعيد وديعة بشركة توظيف الأموال ولو مليما واحدا وليس ٢ مليون جنيه كما أشاع البعض وأين هى ودائعى ؟ إننى أطالب بها ، ومن يأتينى بها فأنا متنازل له عنها جميعا لوجه الله .

وكيف إذن أحصل على أرباح ١٠٠٪ وليس لى وديعة أصلا .

كما لم أعمل مستشارا لشركة الريان أو غيرها رغم العروض الكثيرة التى تلقيتها . . ومن يعمل

مستشارا لدى شركة أليس من حقه أن يكون له سيارة وسكرتارية وأن تكون له تأشيرات أو مذكرات يعدها فيما يؤخذ رأيه فيها أم يعمل مستشارا على الهواء ؟! هل كان لى مكتب بالشركة أو خارجها أو عثر فى الشركة على أوراق تؤكد ذلك . . وعلى العكس ما حجم التعاقدات والصفقات التى أجرتها شركة الريان فى الداخل والخارج . . انها تبلغ مئات الملايين ، وعلى سبيل المثال صفقة وقعت مع احدى دور النشر والصحف بلغت قيمتها أكثر من ١٠٠ مليون جنيه هل أجريت اتصالات أو مباحثات فى أى منها لحساب شركة « الريان » بينما أعرف كل رؤساء دور النشر والصحف ؟

أما بالنسبة للكلام الذى تردد حول كشوف البركة لم أسمع عن شىء اسمه كشوف البركة إلا من بعض الصحف وسبق للسيد رئيس مجلس الوزراء أن صرح فى مجلس الشعب أكثر من مرة عن انه يتحدى أن يكون هناك شىء اسمه « كشوف البركة » وإنه يرحب بأن يتقدم أى أحد بمعلومات تؤكد ذلك حتى يحيلها للتحقيق .

وأخيرا . . فإن النيابة العامة حققت فى كل ما تردد متعلقا بشركة الريان وثبت من التحقيق عدم صحة ما تردد بل ووجود أدلة تكذبه . . وأعلن هذه النتيجة السيد النائب العام فى حينه . . وكان من الممكن أن أجيب عن سؤالك بأن هذا الموضوع قد حقق فيه وانتهى إلى عدم الصحة ، ولاداعى إلى الخوض فيه بعد ذلك ، ولا أجد ما يدعو لذلك ، فلا مانع من الايضاح فليس لدى ما أخفيه أو أتحرج منه أو أحرص على تفاديه .

* * *

« حـــاولوا قتـــلى »

*** قلت عقب محاولة الاعتداء على حسن أبو باشا إن الدور عليك . . هل محاولة الاغتيال التى تعرضت لها تؤكد ذلك ؟**

ـ أولاً أنا لم أقل ذلك . . فأنا أعرف عقلية هؤلاء وأعرف أنهم يفكرون دائما فى التعدى على كل من تصدى لهم بالقانون أو بالفكر وكنت أتوقع محاولتهم . . وعندما اتجهوا إلى « حسن أبو باشا » أيقنت أن ذلك ما هو إلا رسالة موجهة لجهاز الأمن أكثر من كونها ثأرا من شخص . . الهدف هو محاولة ارهاب كل من يتصدى لهم بالقانون أو بالفكر بغية تقليص جهود الأمن فى مواجهة نشاطهم .

إنهم يدركون جيدا إننى وقفت فى وجه أهدافهم منذ عملت ضابطا وبصفة خاصة بعد أن توليت موقعى كنائب لوزير الداخلية ثم كوزير وواجهتهم فى جدية وبحزم . . وهذا لم يكن يزعجنى ولا يخفينى لأننى رأيت الموت كثيرا ، ولا أبالى به ولم أغير أبداً من نظام حياتى أو تنقلاتى ، وأعرف أن لديهم أجهزة رصد وأنا لست ممن لديهم أنشطة تتخذ صفة التكرارية أو العادة كى يمكن رصدى .

*** إذن كيف توصلوا إليك وحاولوا اغتيالك أثناء جلوسك فى شرفة منزلك ؟**

ـ تعودت الجلوس فى شرفة المنزل فى وقت الغروب كمتنفس لى وأبدوا منها ظاهرا تماما للمارة لدرجة أن مواطنين كثيرون من المارة فى الشارع أو فى السيارات كثيرا ما يشاهدوننى ويلقون على التحية وأرد ـ أنا ـ بدورى التحية عليهم فأنا تعودت ألا أسمح للخوف أن يشكل قيدا على حياتى وكنت أؤمن أن وجودى فى الشرفة فرصة مناسبة لهم ولكننى وحتى الآن لازلت على عادتى . . وعندما علمت بمحاولة اغتيال أبو باشا وكنت وقتها فى أمريكا قررت العودة لمصر فورا رغم تحذيرات البعض لى بالتروى والبقاء فى الخارج لفترة ، ولكننى صممت على ذلك وعدت فورا للقاهرة . . وهنا سارت الأمور عادية حتى قضيت العيد فى نويبع وعدت مع الأسرة للقاهرة وكعادتى خرجت إلى الشرفة وغيرت اتجاهى فجأة لاغلاق الشباك الذى يطل على المنور . . وكانت المسافة بينى وبينهم ٥٥ مترا تقريبا . . وبدأوا يطلقون النار تجاهى بمجرد أن دخلت الشرفة . . وبتغيير اتجاهى أصبحت خارج نطاق إطلاق النار ودخل وقتها زوج ابنتى الذى مر الرصاص فوق رأسه وأخذنا ساترا خلف عمود الخرسانة . . وفى هذه اللحظة التى كان يطلق فيها الرصاص كنت أعد عدد الطلقات التى أطلقت ، وحددت نوع السلاح ونجح الحراس فى عدم تبادل الرصاص مع الجناة لأن ذلك لو تم لسقط ضحايا أبرياء من المارة فى الشارع . . وهذا ما أكدته لوزير الداخلية اللواء /زكى بدر عندما أمر بتحويل الحراس للتحقيق.



اللواء نبوى إسماعيل يروى للمؤلف تفاصيل محاولة اغتياله

« اعتــزال الوزيــر »

*** ماحقيقة تركك لمنصب وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء ؟**

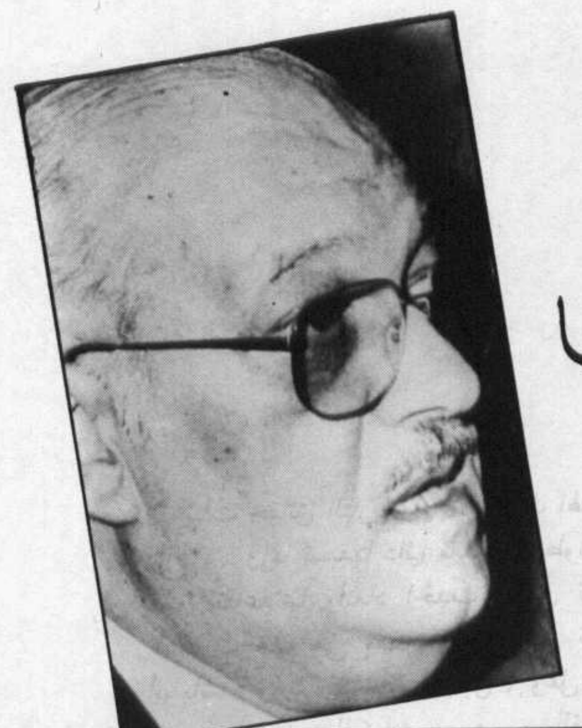
ـ أقول لك عبارة سمعتها من الرئيس الراحل « السادات » فى أحد لقاءاته وهى أن السياسى والفنان الذى لا يختار الوقت المناسب لاعتزاله يفقد كل شيء .

والحقيقة أنه بعد سنين من المعاناة بدأت عندما توليت موقعى بوزارة الداخلية فى فبراير ١٩٧٧ وحتى نهاية عام ١٩٨١ تخللتها أحداث جسام من أخطر الأحداث التى عرفتها مصر ، وكانت فترة مشحونة بالأفعال وردود الأفعال فرضتها تحديات السلام وغيرها من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمد الدينى المتطرف ، ومع بروز مرحلة جديدة بعد حادث اغتيال الرئيس الراحل وبعد أن تم مواجهة تنظيم الجهاد وتم تصفية أوكاره فى نوفمبر ١٩٨١ كان لابد من وقفة تأمل وصدق مع النفس ومع الغير ، فقد أعطيت الكثير مما عندى ، وتحملت ما لا يعلمه إلا الله من أجل مصر ، وكان لابد أن أطلب أن أمضى وأسلم الراية لغيرى . . ولازالت ترن فى أذنى وتطوق عنقى كلمات السيد الرئيس حسنى مبارك وهو القائد الذى لا يفرط أو يتخلص بسهولة من معاونيه ولا ينسى مواقف الرجال من أجل مصر . .

كذلك لا أنسى عندما تفضل السيد الرئيس بمنحى وشاح النيل وقال لى أثناء تسلمه إننا فى بلدنا فى مراحل سابقة كان وزير الداخلية يدخل السجن أو يقال لكنك تكرم بمنحك هذا الوشاح كما تم تصعيدك لموقع أعلى لقاء ما قدمته لوطنك .

وقناعتى أنه متى ترك الإنسان موقعه الوزارى فلابد أن يستتبعه تركه للمواقع الحزبية والسياسية الأخرى ، لاتاحة الفرص لآخرين والدفع بدماء جديدة تثرى العمل الوطنى ولا يكون كمن يتعلق بسلم الترام أو الأتوبيس بحثا عن مقعد .

***



اللـواء

حسن أبو باشا

الرجل الذى عاد إلى الحياة من ثقب إبرة

أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة فى تاريخ الشعوب لا تأتى من فراغ . . وإنما تسبقها دائماً مقدمات يطول مداها أو يقصر ، وتتوقف على عمق تفاعلاتها وأبعاد الحدث ومدى تأثيره الفورى والمستقبلى .

كانت هذه هى بعض الرؤى التى تضمنتها مذكرات « اللواء حسن أبو باشا » وزير الداخلية الأسبق ، وعلى الرغم أنه سجل شهادته للتاريخ من خلال هذه المذكرات ، وهى مسألة لم يسبقه إليها وزير داخلية آخر إلا أنه رغم صدور هذه المذكرات فلاتزال هناك العديد من العلامات الاستفهامية حول فترة توليه وزارة الداخلية وعن فترات أخرى سبقتها كان قد شغل خلالها مواقع أمنية لها أهميتها الكبيرة .

ولعل من أكثر الأحداث التى يجدر الوقوف عندها طويلاً هى تلك الفترة التى عاد خلالها ليرأس من جديد جهاز مباحث أمن الدولة بعد أحداث أسيوط الدامية . . ثم الفترة التى تلتها والتى تولى فيها وزارة الداخلية . . تلك الفترة التى سُمي خلالها « وزير الداخلية ما بعد المنصة » إشارة للظروف المعقدة جداً التى تولى فيها منصبه . .

حيث كان عليه أن يواجه أحداثا شديدة الحساسية سادت مصر فى هذا الوقت إضافة إلى وضع قواعد محددة لتطبيق قانون الطوارىء . . أما عن أسباب اختياره لموقع وزير الداخلية فقد قيل الكثير لتفسيرها ودلالاتها لعل أبرزها علاقته بالجماعات الدينية المتطرفة وآراؤه الخاصة فى مواجهتها وهو ما يتحدث عنه تفصيلياً فى هذا الحوار .

وعندما قرر « اللواء حسن أبو باشا » أن يكتب جانباً من مذكراته لم يشأ أن يسجل فيها كل المحطات الهامة التى توقف عندها قطار حياته السياسية والشرطية . . ولم يشأ أن تكون سيرة ذاتية يشرح خلالها مالاقاه من متاعب وما بذله من جهود وما حققه من إنجازات وتفاصيل الساعات الحرجة التى عاشها . . لم يشأ أن تكون مذكراته على هذا النحو أو ذاك لكنه اختار لها طريقاً مختلفاً حيث ضمنها مواقف وأحداثاً هامة كان لها تداعياتها المؤثرة على مسيرة الحياة السياسية فى مصر . . لقد جاءت مذكراته التى نشرها نتيجة لضغوط مارسها عليه أصدقاء مقربون استجاب لهم ، كما استجاب قبل ثلاثة وأربعين عاما لرغبة والده فى أن يلتحق بكلية الشرطة فى الوقت الذى كان فيه يعشق الكيمياء ويتمنى أن يلتحق بكلية العلوم . . ولكن الرضوخ لرغبة والده حولت مسيرته وليصبح واحداً من رجال الأمن الذين حققوا الكثير فى مسيرتهم واكتسبوا مكانة مرموقة . .

تلك الأحداث التى سيرد الكثير من تفاصيلها أثناء هذا الحوار الطويل ، ولعل من المهم الوقوف عند محطة محاولة اغتياله مساء يوم ٥ مايو عام ١٩٨٧ . . عندما كان عائداً من منزل كريمته بعد تناول طعام إفطار رمضانى حيث تربص به عدد من عناصر تنظيم « الناجون من النار » المتطرف ليطلقوا عليه ستين رصاصة . . ويذكر أنه بعد ستة أشهر من العلاج المكثف من الإصابات الخطيرة يذكر أن الطبيب الألمانى « بروفيسور كلاودى » نظر إلى مساعديه بعد أن أزاح عدداً من الضمادات من أماكن مختلفة فى جسم « اللواء أبو باشا » وقال لهم « إن حسن أبو باشا قد عاد إلى الحياة من ثقب إبرة . . » .

بهذا القدر كانت الجريمة مفزعة وكانت الإصابة بالغة بالقدر الذى بدا أن الرجل قد عاد فعلا إلى الحياة من ثقب إبرة . . وعلى الرغم من ذلك فقد دهشت عندما سألت « اللواء حسن أبو باشا » قائلا : بعد محاولة اغتيالك وقد كنت أقرب ما يمكن إلى الموت . . هل لازلت تؤمن بأن الحوار هو

وسيلة التعامل والمواجهة مع هذه الجماعات ؟ قال الرجل دون لحظة تردد بالطبع . . أنا أؤمن أنه لا توجد طريقة أخرى . . « قال ذلك رغم انه خاض تجربة كاد يدفع حياته ثمناً لها » .

وأود هنا أن أقرر أن محاولة استنطاق « اللواء حسن أبو باشا » والنبش فى زوايا ذاكرته لإخراج مزيد من التفاصيل والذكريات بل والأسرار أيضاً حول أحداث بالغة الأهمية عاشها وتعامل معها وكان فى أوقات كثيرة شاهداً عليها خلال مسيرته التى تقلد خلالها مواقع أمنية هامة . .

لم تكن هذه المحاولة أسهل من المحاولة مع سلفه « اللواء نبوى إسماعيل » وإن اختلفت الأسباب والدوافع . . فقد كانت مذكرات « اللواء حسن أبو باشا » التى نشرت مؤخراً فى كتاب سبباً وجيهاً لتحفظه ، وإن كنت أرى أنه اختار لمذكراته أحداثاً وفترات بذاتها وكنت أسعى لمزيد من التفاصيل والأسرار . . كما كان الرجل شديد الرقة وهو يستفسر عن الشكل الذى ستنشر به سلسلة حواراتى مع وزراء الداخلية . . وهنا مارس معى بهدوئه المعروف مشهود له دور رجل الأمن السياسى الخبير الذى يسأل ويحلل وينظر إلى الأمور وبذكاء برؤية بانورامية ثم يخرج بعد ذلك بالنتائج . . وبعد أخذ ورد ، ومحاولات إقناع وتعهدات كثيرة جاء القرار بعد جلستين كان هو الطرف الذى يطرح الأسئلة وأنا أجيب . . جاء القرار فى كلمات مقتضبة ، « على بركة الله . . هات ما عندك » .

وبدأت الجلسات الطويلة والتى وصل عددها لأكثر من خمسة عشر لقاء امتد بعضها لتلامس وقائعها شعاع فجر جديد بدأ يتسلل إلى حيث نتحاور . . ومع عملية تغيير أشرطة التسجيل ومزيد من فناجين القهوة ، ومع تصاعد درجة حرارة الأسئلة من جانبى ، ومع امتداد ساعات الحوار كان الرجل يتخلى أحيانا عن حذر اعتاده خلال سنوات عمله الأمنى الشديد الحساسية ، وهنا لابد أن أقف قليلا لأسجل ملاحظتين :
الأولى : أن اللواء حسن أبو باشا كان شديد الحرص على تأكيد الدور الوطنى الذى يؤديه جهاز الأمن السياسى (مباحث أمن الدولة) هذا الجهاز الذى تتصل مجالات عمله بأدق تفاصيل حياة المواطنين . . رغيف الخبز . . أسعار السلع التموينية ، ووسائل المواصلات . . كل شىء . . كما حرص أن يؤكد أن هذا الجهاز يوجد مثيل له فى مختلف دول العالم المتقدم منها والنامى . كما أكد أن صورة غير واقعية قد رسخت فى أذهان كثير من

المواطنين عن طبيعة عمل الجهاز بل ووسائل تحقيق أهدافه حيث كانت فترة استثنائية جعلت الغموض وسوء الفهم يحيطان بهذا الجهاز الذى يعمل من أجل أمن الوطن والمواطنين .

أما الملاحظة الثانية : فهى أن اللواء أبو باشا لم يستطع أن يخفى مشاعر إنسانية كثيرا ما تتغلب على حنكة رجل الأمن وقدرته على كبحها ، تلك المشاعر المتباينة التى انتابته عند الحديث عن المرحلة التى ترك خلالها جهاز أمن الدولة ليشغل موقع مساعد أول الوزير للأمن الجنائى ، وبين الفترة التى عاد من جديد ليتولى رئاسة هذا الجهاز الذى أحبه وارتبط به . . خاصة وقد جاءت هذه العودة مع احتفاظه بموقعه السابق ولتصبح سابقة لم تحدث فى تاريخ الشرطة من قبل كما يقول . ولتجتاحه مشاعر عميقة (برد الاعتبار) .

وإذا تتبعنا مسيرة اللواء حسن أبو باشا خلال سنوات عمله فى جهاز الشرطة منذ تخرجه عام ١٩٤٥ سوف نرى أنه تولى مواقع هامة فى جهاز الأمن المصرى قبل أن يتولى وزارة الداخلية . . وسوف توضح مسيرته الكثير .

لقد أشرف اللواء حسن أبو باشا على انتخابات ١٩٨٤ الشهيرة التى أسفرت عن دخول أكبر عدد من المعارضين إلى مجلس الشعب . ومع ذلك فقد اتهم بتزوير الانتخابات ودافع عن نفسه وعن سلامة الانتخابات فى استجواب عاصف شهير داخل المجلس نفسه ، ولديه رأيه الخاص حول هذا الموضوع كله .

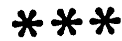
ولقد أعادت محاولة اغتياله بعد انتهاء فترة وزارته الثانية « الحكم المحلى » إلى الذاكرة كل أحداث عهده ، ليس فى الوزارة فقط ولكن فى تاريخ عمله بالشرطة كله وهو ما يحتاج إلى حوار موسع حول بعض النقاط المحددة سواء تلك التى تشير إليها وقائع تلك الفترة أو التى ذكرت فى مذكراته . . ويأتى هذا الحوار حول تلك الفترة التى مرت فى صمت وسط ضجة واسعة ، كما شمل هذا الحوار التفصيلى أيضاً أحداثا أخرى ذات أهمية خاصة فى تاريخ مصر الحديث إضافة لما تطرق إليه من أفكار ورؤى لرجل لديه الكثير . .

بقى أن أقول إن اللواء حسن أبو باشا أجاب خلال رحلة الحوار الطويلة والشائقة عن الكثير من الأسئلة التى لم أكن أتوقع أن يجيب عنها بل والتى لم

يذكرها فى أى من الأحاديث الصحفية التى سبق أن أدلى بها وكذلك فى الكتاب الذى أصدره مؤخراً ، والذى يتضمن جانباً من رؤاه وذكرياته . .

من هنا أجدنى مضطراً للقول بأن هذه السلسلة من الحوارات التفصيلية مع اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق قد وضعت عديداً من النقاط فوق الكثير من الحروف وتجيب عن تساؤلات كانت بالأمس حائرة ، وقضايا ثار حولها كثير من الجدل . .

اعترف أن الرجل قد أجاب عن كل ما وجهته له من أسئلة بسعة صدر ، وأقدر له أن جلسات الحوار قد استمرت بناء على رغبته رغم تعرضه لكسر فى ذراعه الذى وضع فى الجبس بعد إجراء عملية جراحية استمرت جلسات الحوار بعد أيام قليلة من هذه العملية ورغم إلحاحى بتأجيلها حتى يكتمل الشفاء . . وفى الجلسات الأخيرة من هذا الحوار كانت العلاقة بيننا قد سادها كثير من المودة والثقة ساهمت فى تدفق مزيد من التفاصيل والأسرار والرؤى ولتصبح بحق وثيقة تاريخية هامة .



* أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ٧٧ .. انتفاضة شعبية
* المظاهـرات تهاجم أمـن الدولة
* قرار سبتمبر علامة سيئة لعهد السادات
* جماعـــات تحـت الأرض
* تفاصيـل مقتـل الشيـخ الذهبـى



« العــودة إلى الــوراء »

*** جئت وزيراً للداخلية عقب أخطر أزمة واجهتها مصر فى تاريخها الحديث ـ اغتيال الرئيس السادات ـ كيف كانت صورة الموقف الأمنى فى ذلك الوقت؟**

ـ فى الحقيقة لم تتعرض مصر فى تاريخها الحديث لموقف أمنى متدهور ومحرج مثلما تعرضت فى أزمة أكتوبر ١٩٨١ والتى شهدت اغتيال « رئيس الجمهورية » واندلاع شرارة الأحداث فى أسيوط .

وإذا دققنا فى معالم صورة الموقف الأمنى فى البلاد فى هذه الفترة لابد أن نعود للوراء فترة من الزمن نبدأها بأحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فقد كانت لهذه الأحداث آثار وتداعيات عميقة على مختلف المستويات . . وإذا كان « الرئيس السادات » قد وصفها بأنها مجرد « انتفاضة حرامية » فإنه بهذا الوصف أراد أن يرد على القوى السياسية التى نظرت نظرة واقعية إلى هذه الأحداث واعتبرتها تمثل « انتفاضة شعبية » كما كانت جماهير الشعب على مستوى رجل الشارع المصرى ترى أن هذه الأحداث قد تركت آثارها على نفسية « الرئيس السادات » وشحنتها بالغيظ والغضب وفى نفس الوقت كان هناك اقتناع ترسخ فى أوساط المثقفين بأن الأحداث بكل ما فجرته من شحنات غضب فى نفس القيادة قد أثرت بعمق على توجهاتها ومواقفها وقراراتها وأخذت أوساط المثقفين تفسر معظم مواقف وقرارات القيادة فيما بعد على هذا الأساس .



اللواء أبو باشا أثناء الحوار مع المؤلف

* إذن هذه الأحداث لم تكن فى تقديرك « انتفاضة حرامية » كما أسماها « السادات » ؟
- لا يمكن وصفها بذلك ، ولكن الرئيس « السادات » أدرك أنها يمكن أن تكون أحدثت شرخاً فى نظامه .. وهو يعلم أن الذى فجرها مجموعة من الشيوعيين والناصريين وأنهم لاقوا استجابة شعبية واسعة وبشكل غير مسبوق مما أعطى مؤشراً لبداية ثورة شعبية كانت بذورها تنمو فى أوساط رجل الشارع .. وكما قلت كان لابد أن يهون « الرئيس السادات » من هذه الأحداث على المستوى الشعبى ويحاول تشويه صورة الانتفاضة فى أذهان المواطنين .. وهذا فى رأيى نوع من أنواع غسيل المخ الذى حاول « السادات » أن يقوم به ليضعف اقتناع الجماهير بنتائج هذه الانتفاضة وأنها ليست مرتبطة بموقف شعبى كما فسرها كثير من القوى السياسية .

* * *

« أمن الدولة وأحداث يناير »

*** ذكر اللواء نبوى إسماعيل أن الرئيس السادات طلب من وزير الداخلية ممدوح سالم وقتها نقل مجموعة من قيادات أمن الدولة عقب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وكنت تشغل موقع مدير جهاز أمن الدولة .. ما هى أسباب هذا القرار ؟**

- فى تصورى أن نبوى إسماعيل يخلط بين أيام حركة مايو ١٩٧١ وأحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ .. ففى مايو ١٩٧١ طلب الرئيس السادات نقل مجموعة من قيادات جهاز أمن الدولة على رأسها مدير الجهاز اللواء حسن طلعت فى ذلك الوقت .. ونقل بالفعل مجموعة من قيادات الجهاز ، وقبض على مدير الجهاز ونائبه فى قضية مراكز القوى .. بعد ذلك الحادث لم يحدث أن طلب الرئيس السادات نقل مجموعة من قيادات أمن الدولة . وما حدث فى ١٩٧٧ بعد أحداث يناير أن نبوى إسماعيل وكان نائبا لوزير الداخلية للأمن أعلن أن تحقيقا سيجرى حول هذه الأحداث فقلت له : أتمنى أن يجرى هذا التحقيق .

والحقيقة التى لا يمكن أن يتصورها أحد أن الرئيس السادات يطلب نقل مدير جهاز أمن الدولة بعد أحداث يناير إذا كان قد علم بحقيقة دور الجهاز .. والتحذيرات والاجراءات المتتالية التى اتخذها .

*** وهل كان لجهاز أمن الدولة دور معين يتعلق بهذه الأحداث ؟**

- إن جهاز أمن الدولة قبل أحداث يناير ١٩٧٧ وبالتحديد فى شهر مارس ١٩٧٦ عرض تقريرا هاما قيل فيه بالنص أن بذور ثورة شعبية تغرس فى الأرضية الاجتماعية فى مصر نتيجة سلبيات سياسة الانفتاح ، وتذمر شعبى كان واضحا تجسد فيما أطلق عليه فى ذلك الوقت بالأحداث المؤسفة بالاضافة إلى سريان روح سخط عامة نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى ذلك الوقت .

وبعد ذلك استمر الجهاز فى متابعة الموقف بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى أن وصل فى ديسمبر ١٩٧٦ وعرض على وزير الداخلية تقريرا شاملا بما يدبر لأحداث ما أطلق عليه بالحرف الواحد « انتفاضة شعبية » فى مصر . . وأوضح التقرير أن التيار الشيوعى هو الذى يتربص بالموقف الداخلى ويسعى لتفجير هذه الانتفاضة الشعبية ، بل أن التقرير أشار إلى توقيت انفجار هذه الانتفاضة وأنه سيكون عند اصدار قرارات اقتصادية تمس حياة المواطنين والتى من المقدر أن تصدر فى النصف الثانى من يناير . . وفى هذا التقرير طلب الجهاز ضبط حوالى ٧٦ شخصا من قيادات الحركة الشيوعية وعلى رأسها حزب العمال الشيوعى . .

وأوضح التقرير أن المطلوب القبض عليهم عناصر تنتمى لقطاعات محددة وأن الجهاز يتوقع إذا تم ضبط هؤلاء فإن محاولات استثمار سخط المواطنين بمناسبة اصدار الميزانية سوف يكون ضعيفا ويمكن السيطرة عليه . . وعندما عُرضت هذه المذكرة على وزير الداخلية عادت بدون تأشيرة من الوزير . . وكان تقدير مدير الجهاز أن المذكرة هامة للغاية ولابد من البت فيها فأعيدت لوزير الداخلية الذى عرضها بدوره على رئيس الوزراء فى ذلك الوقت المرحوم ممدوح سالم واتصلت بدورى بوزير الداخلية وأخبرته بأنه موضوع هام للغاية ولابد من دراسته والبت فيه . .

وكان الهدف صدور توجيه فيما يتعلق بالاقتراح الأمنى ، وأن يوضع فى الاعتبار على المستوى السياسى والتنفيذى ما يدبره التيار الشيوعى ، ومدى الخطورة التى يمكن أن تحدث إذا ما صدرت قرارات سلبية تمس حياة الناس . وقام وزير الداخلية بعرض المذكرة على رئيس الوزراء وكانت التعليمات تقضى بعدم ضبط شيوعيين فى هذه المرحلة . . وكان ذلك بسبب مفاوضات جدولة الديون مع الاتحاد السوفيتى ولكن كل ما كان يهمنا أن نحيط القيادة بأنه يوجد تذمر واحتمالات تفجير للموقف .

وعندما تفجر الموقف كانت اتصالاتى كمدير أمن دولة تتم مع نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت الرئيس حسنى مبارك . . وعرضت عليه المواقف المتأزمة ومنها أن اتحاد العمال ينوى اتخاذ موقف مؤيد للمظاهرات وأن ذلك سيؤدى إلى أن تشمل المظاهرات قطاعات العمال . . وأقترح أن يجتمع نائب الرئيس باتحاد العمال وتم هذا الاجتماع بالفعل . .

وهنا يحق لى أن أعتز وأقول أن رئيس الجمهورية وفى اجتماعات عديدة للمجلس الأعلى للشرطة ، وبعد اختيارى وزيرا للداخلية قال بنفس العبارات « إن أكثر واحد كان يعطينى معلومات دقيقة وتترجم الواقع فعلا فى ١٨ ، ١٩ يناير هو مدير جهاز أمن الدولة اللواء حسن أبو باشا » . . فإذا كان هذا هو جهد جهاز أمن الدولة كما يعترف به رئيس الجمهورية فهل يعقل أن يطلب نقل مدير الجهاز الذى كشف الحركة قبلها بشهور وحدد توقيتها ؟!! ولم يتم نقلى من جهاز أمن الدولة عقب هذه الأحداث وإنما تم هذا النقل عقب مقتل الشيخ الذهبى .

*** هل يعنى ذلك أن هناك علاقة بين مقتل الشيخ الذهبى ونقلك من جهاز أمن الدولة ؟**

ـ هذه هى الحجة التى تعللوا بها !! وفى هذا الحادث اتخذت اجراءات ، وحدثت اختراقات لتنظيم التكفير والهجرة ، وضبط عدد من أعضائه ، وكشف لابعاد حركتهم ، وتوقع للقيام بعمليات اغتيال أخرى كما تم محاصرتهم فى ٢٤ ساعة .

« مفاجأة لرجال الأمن »

*** قيل أن جهاز الأمن فوجىء عقب نشر الصحف للقرارات باندلاع المظاهرات في كل مكان . . كيف سارت الأحداث عقب صدور القرارات ؟ وكيف تمت المواجهة ؟**

- الحقيقة أن قرارات يناير كانت مفاجئة لجهاز الأمن بأكمله ولم تكن هناك ترتيبات مسبقة لمواجهة مثل هذا الموقف . . وقد تعرض الجهاز بسبب هذه المفاجأة لمواقف محرجة للغاية .

أما عن تطور الأحداث . . فقد خرجت الصحف صباحا تحمل مانشيتات مثيرة ومستفزه بالقرارات الاقتصادية التى شملت كافة السلع اليومية للمواطن . . وقد سمعت فور وصولى لمكتبى عن اندلاع مظاهرات انطلقت فى الاسكندرية من الترسانة البحرية وكلية الهندسة . . وفى القاهرة من حلوان وهندسة عين شمس . .

وقد عمدت هذه المظاهرات التى امتد نطاقها فى اليوم الأول لتشمل القاهرة بأكملها والاسكندرية وعدة مناطق أخرى إلى القيام بعمليات شغب وتخريب فى المنشآت العامة والخاصة . . وفى اليوم الثانى ١٩ يناير اتسعت المظاهرات لتشمل ٩ محافظات وبنفس اسلوب اليوم الأول استمرت عمليات التخريب للمنشآت . . وازاء تصاعد الأحداث انعقد مجلس الوزراء وقرر الغاء هذه القرارات الاقتصادية . . ولكن كانت الظاهرة الواضحة استمرار المظاهرات بعد الاعلان عن الغاء هذه القرارات ، وتحتم فى ضوء استمرار تدهور الوضع بهذا الشكل اتخاذ اجراء أمنى غير تقليدى بالاتفاق مع وزير الداخلية فى هذا الوقت المرحوم سيد فهمى ، وتقرر ضبط عدد كبير من عناصر التنظيمات الشيوعية السرية وصل عددهم (٣٠٠ عضو) كنوع من التأمين ، وتأكد دورهم فى قيادة عدد كبير من المظاهرات يومى ١٨ ، ١٩ خصوصا بعد تصويرهم بمعرفة الأجهزة محمولين على الأعناق أثناء قيادتهم لهذه المظاهرات .

*** بعد أن أصبحت هذه الأحداث فى ذمة التاريخ . . ما هو تقييمك للقرارات التى سببت هذه الأحداث ؟**

- كان لابد من اتباع سياسة المصارحة فى معالجة الوضع الاقتصادى ، ولكن المنطق الذى حكم صدور هذه القرارات يشير إلى أن نتائجها المحتملة لم تناقش على أعلى مستوى كما أن القيادة التنفيذية العليا لم تضع فى اعتبارها تحذير جهاز الأمن فى المذكرة التى عرضت فى شهر ديسمبر والمشار إليها سلفا وسارت الأمور بتجاهل تام لردود الفعل المحتملة والتى أشار إليها جهاز الأمن وكانت وسائل الاعلام تسير فى اتجاه مضاد لاتجاه الدولة وهو ما زاد من الاستجابة السريعة للاثارة .

* * *

« المظاهرات تهاجم أمن الدولة »

*** وهل كانت هذه الاستجابة نابعة من رغبة الرأى العام فى التغيير أم من الضغط الاقتصادى الذى كانت تعانى منه البلاد ؟**

ـ هذه الاستجابة عبرت عن سخط عام لممارسة سياسية وتنفيذية موجودة . . وكنت وقت اندلاع هذه الأحداث مديرا لأمن الدولة . . ووصلت المظاهرات لمهاجمة مقر الجهاز بوزارة الداخلية وكان قوامها ٣٠ ألف شخص . . وأدركت أن هذه المجموعات إذا نجحت فى احتلال مقر الجهاز الذى يقع فى مبنى وزارة الداخلية فسوف تنفجر الأحداث وتعطى انطباعا بأن الأمور قد تدهورت أكثر من اللازم ، فأصدرت أوامرى بالضرب بالمدافع الرشاشة فوق رؤوس المتظاهرين لتفرقتهم . . هذه الواقعة تشير إلى مدى الاثارة التى استجابت لها الجماهير .

وأعتقد انه لو كانت هناك قيادة قادرة على احتواء الموقف وقيادة الجماهير ما استطاع الماركسيون أن يلقوا هذه الاستجابة الجماهيرية .

* * *

« قرارات سبتمبر . . علامة سيئة »

*** فى تقديركم ما هى الأسباب التى أدت لقرارات سبتمبر وما أعقبها من تداعيات ؟**

ـ أعتبر قرارات سبتمبر علامة من العلامات السيئة فى عهد السادات لأنها بجميع المقاييس صدرت بشكل يخلط الأوراق بطريقة بعيدة عن المنطق والحكمة والمعالجة السياسية أو الأمنية السليمة . . وليس هناك شك فى أن قرارات سبتمبر أحاطتها ظروف عند صدورها ، وظروف أخرى تتعلق بموضوعية القرارات .

فمن حيث توقيت صدورها فلابد من الربط بينها وبين مزاج القيادة السياسية التى كانت متأثرة بأحداث يناير ١٩٧٧ وتنظر لأى قلاقل داخلية بدرجة كبيرة من الحساسية مما يدفعها لاتخاذ قرارات انفعالية .

فى هذه الفترة كانت بداية محادثات السلام ، وكان الرئيس الراحل يتطلع إلى موقف داخلى مستقر ، ومساندة القوى السياسية ، ووضع أمنى مستقر ، وكان فى تقديره أن هذه الاعتبارات تساند موقفه التفاوضى المقبل مع إسرائيل وعلى المستوى الدولى العام . . لكن للأسف الشديد كان الموقف الأمنى مهتزاً بشكل غير طبيعى كما كانت توجد أحداث أمنية خطيرة فى هذه المرحلة .

وفى تقديرى أن الموقف الأمنى لم يتعرض منذ الخمسينات والستينات والسبعينات لحالة من الاهتزاز كما تعرض لها فى الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ . .

*** وما مظاهر هذا الاهتزاز ؟**

ـ تصاعد العمليات الارهابية بشكل خطير ، وتصاعد العمليات الطائفية التى كادت تؤثر على الوحدة الوطنية فى أوقات كثيرة وأصبح يوجد مناخ متوتر فى الجانب المسيحى يقابله توتر فى الجانب الإسلامى وأيضا بدايات عمليات عنف غير طبيعية تجسدت فى أحداث الزاوية الحمراء وسرقات محلات الأسلحة ، ومحلات الصاغة والعثور على بعض قنابل فى الطريق ، وإلقاء قنابل على الكنائس وخطف الطلبة المسيحيين واحتجازهم فى جامعة المنيا وسرقة أسلحة من رجال الشرطة ،

وسرقة خزن بريدية . . وللأسف كان الجهاز الأمنى المسئول ينظر لهذه الحوادث على إنها حوادث فردية لا تجمعها روابط ، وليس لها بعد سياسى يعطى فكرة بأن وراءها تنظيم بمستويات مختلفة يخطط لها ويدخل فى اختبارات مع النظام .

وفى النهاية تكشفت بعض موضوعات بصورة غير طبيعية عندما ألقى بعض الأشخاص حقيبة فى منطقة المعادى - بعد اشتباه رجال الشرطة فيه - وتبين أن بداخل هذه الحقيبة ١٦ قنبلة . . وأيضا اشتبه عدد من المخبرين السريين فى ثلاثة سرقوا خزنة بريدية ، واعترفوا أمام أحد الأجهزة إنهم سرقوا الخزانة للحصول على أموال لشراء أسلحة وارتكاب اغتيالات لصالح تنظيم سرى واحيل هذا الموضوع لجهاز مباحث أمن الدولة وانتهى إلى لا شىء . . وأيضا بلاغ سائق تاكسى لمدير الأمن العام أن أشخاصا طلبوا منه مدافع رشاشة ، وأسفر التحقيق أن أحد المتهمين عضو ضالع فى التنظيم وهو نبيل المغربى ، بالاضافة إلى المظاهرات المتكررة فى أسيوط والمنيا .

كل هذه المؤشرات تؤكد أن تنظيماً كبيراً ولديه امكانيات كبيرة ويخطط لعمليات ارهابية لها وزنها وإن المسألة ليست أعمالا فردية تقع بين وقت وآخر ولا رابط بينها . . ولكن للأسف لم توضع كل هذه المؤشرات تحت مجهر الرؤية الأمنية السليمة التى تستخلص مؤشرات ومنها تتوقع نتائج يمكن فى ضوئها أن تقوم بالفعل الذى يمكنها من اجهاض العمل المدبر .

فى نفس هذا الوقت بدأ الرئيس السادات بالتعددية الحزبية وموارب باب الممارسة الديمقراطية مواربة بسيطة فى البداية ثم وسع انفراج الباب . . وإذ به - الرئيس السادات - ينزعج بمجرد مهاجمة القوى السياسية لموقف القيادة السياسية من عمليات السلام ولسلبيات الانفتاح الاقتصادى التى بدأت تظهر على المستوى الاجتماعى وتعطى صورة مزعجة على المستوى الجماهيرى . .



أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . . كانت انتفاضة شعبية

« من المســـئول »

*** إذن من المسئول عن قرارات سبتمبر ؟**

ـ هناك ثلاثة أطراف مسئولة عن هذه القرارات . . طرف الأمن نتيجة افتقاده للمعلومات وعدم قدرته على التقييم السليم فقد أصبح الزمام الأمنى منفلتا وأصبحت الأحداث تسبق رؤيته وقدرته على التنبؤ والتوقع . . والطرف الثانى القوى السياسية خاصة أحزاب المعارضة وبعض الأقلام المستقلة لم تستوعب أن البلاد فى بداية ممارسة ديمقراطية بالتعددية الحزبية ، والأخطر من ذلك انها لم تستوعب الحركة الارهابية التى تدور خارج اطار الشرعية وأهدافها الحقيقية ، ومدى تعارضها مع مستقبل الممارسة الديمقراطية . . ولم تستوعب أحزاب المعارضة ما تخطط له المنظمات المتطرفة وأهدافها البعيدة . . ومن هنا وقعت القوى السياسية فى خطأ اعتبره خطأ تاريخيا ، فالقوى السياسية بدت بصورة أو بأخرى وكأنها تشجع الحركة الارهابية وكادت تقف فعلا معها فى خندق واحد .

وكانت القوى السياسية بموقفها هذا تتصور انها تهز الأرضية تحت أقدام القيادة السياسية . . وهى بذلك لم تدرك خطورة وقوفها مع الحركة الارهابية فى ـ خندق واحد ـ والتى كانت قد استشرت مخاطرها بدرجة كبيرة .

الطرف الثالث المسئول عن قرارات سبتمبر هو القيادة السياسية التى وجدت نفسها نتيجة الموقف الأمنى المهتز ، واستشراء الحركة الارهابية والتى شارك معها الدور المباشر وغير المباشر للقوى السياسية تخلط بين موقف الجميع وتصرفت بعصبية فى تقديرها للموقف بصفة عامة ومن هنا صدرت قرارات سبتمبر لتشمل « الشامى على المغربى » ، اليمينى على اليسارى ، والمسلم على المسيحى . . مفكرين ـ كتاب ـ صحفيين .

وبصدور هذه القرارات بهذا الشكل خلقت جوا متوترا فى البلاد قابلا للاشتعال فى أى لحظة يقع فيها حدث ما .

*** ومسئولية وزارة الداخلية . . أين كانت ؟**

ـ فى تقديرى أن قيادة الأمن والقيادة السياسية لم يضعا تقديرا دقيقا وحكيما لمصادر الخطر التى كانت تؤثر على الموقف الداخلى فى البلاد كما لم يقدرا أنه ليس من الحكمة فى هذه المرحلة الحساسة اتخاذ مجموعة من القرارات سوف تكون من نتيجتها الحتمية زيادة التوتر وخلق جبهات متعاطفة مع التيارات التى تعمل ضد النظام خارج إطار الشرعية بشكل يهدد الشرعية والبلاد بصفة عامة . .

الأمن من جانبه عرض مجموعة من الإقتراحات بالنسبة لأسماء المطلوب التحفظ عليهم . . وأنا شخصيا لم أكن أعمل فى الأمن السياسى فى ذلك الوقت إنما الذى تكشف لنا بعد حادث اغتيال السادات أن المجموعة التى عرضها الأمن للتحفظ عليها كانت مجموعة هامشية داخل تيارات متطرفة وليست هى التى تمثل قلب تنظيم الجهاد الذى قام بعملية أكتوبر . فى حين لم تمس قرارات سبتمبر ٩٠٪ من العناصر القيادية والقاعدية التى قامت بأحداث أكتوبر . والأهم من كل هذا إنه عقب صدور قرارات سبتمبر عقد وزير الداخلية اجتماعا لمساعدى الوزير لمناقشة تأثير صدور هذه القرارات . . وكان من بين الأسئلة التى طرحت على الوزير فى هذا الإجتماع من جانبى وجانب

اللواء فاروق الحيني : هل توجد تنظيمات سرية مسلحة فى البلاد يمكن أن تستغل المناخ الذى ترتب على صدور هذه القرارات وتنشط فى هذه الفترة . فوجه الوزير السؤال لمدير مباحث أمن الدولة الذى نفى وجود مثل هذه التنظيمات . . وكان هذه الحديث قبل إغتيال رئيس الجمهورية بحوالى ٢٨ يوما فقط !!!

وكان واضحا إنه مادام أقر الجهاز المختص بعدم وجود مثل هذه التنظيمات فقد كان من الممكن أن تمر هذه القرارات ولا تترتب عليها تداعيات خطيرة .

*** إذن ما تقييمك لها ؟**

- فى ظل ما عرضته يتضح إنها جاءت بعيدة عن الموضوعية وكانت فى جانب منها متأثرة بانفعال شخصى ومن جانب آخر كانت تعبر عن إفتقاد الرؤية السليمة لحقيقة الخطر الذى تتعرض له الجبهة الداخلية . . وبالشكل الذى صدرت به كان متصورا إنها ستخمد كل لسان يعارض فى مصر وأى حركة بين الطلاب أو بين مجموعات تتخذ من العنف وسيلة لها . . واعتقادى إنها لكى تعطى هذا الأثر كان لابد أن تشمل العناصر التى لها دور حقيقى تحت الأرض وفى نفس الوقت فيما يتعلق بالسياسيين فكان يجب أن ينحصر فى أى عناصر إتخذت مواقف فعلية خارج الإطار القانونى والشرعية دون أن تمتد لتشمل هذا العدد الكبير من السياسيين وأصحاب الفكر والرأى .

* * *

« جماعات تحت الأرض »

*** وماذا تقصد بالعناصر التى تلعب دورها من تحت الأرض ؟**

- الجماعات التى تتخذ من العنف أسلوبا لها يمكن أن نقول عنها إنه غالبا ما يكون لها نوعان من النشاط ، ومستويان من الأعضاء . . لها نشاط علنى يتجسد فى صورة مظاهرات ، ولقاءات فى المساجد ، وتوزيع منشورات ، ونوع ثان نطلق عليه النشاط السرى أو نشاط تحت الأرض . .

هناك فرق كبير بين النشاط العلنى ، والنشاط السرى . . فالنشاط العلنى من تسميته يتم علانية ، فى حين أن النوع الثانى يتم من تحت الأرض وله منهجه وحركته وانضباطه ومستوياته وتكليفاته وأمنه وتسليحه الخاص كما يكون له تدبيراته التى يمكن أن يكون النشاط العلنى تمهيدا للتدبير الأخير كمجرد الدخول فى اختبار مع جهات الأمن أو يكون بمثابة إمتحان للنظام أو لجهاز الأمن نفسه لمعرفة ما إذا كان مخترقا لهذا التنظيم . . وهنا يتعرض جهاز الأمن لمفاجأة خطيرة لأنه يفتقد المعلومات عن قدرة هذا التنظيم السرى فيما يتعلق بإمكانياته ومستوياته . . ويبدأ جهاز الأمن يتحرك بمنطق رد الفعل أو يصاب بالعمى ويخلط بين الحركة العلنية والسرية ويتخذ إجراءاته فى إطار ما ظهر أمامه من حركة علنية فقط فى حين أن ما يدبر تحت الأرض وبطريقة تتفق مع إمكانيات التنظيم السرى والذى يطمئن من أن جهاز الأمن لم يخترقه - تعرض جهاز الأمن لمفاجآت قد تفوق قدراته . . وهو ما ينطبق تماما على مفاجأة أكتوبر ١٩٨١ واغتيال الرئيس السادات .

ومن هنا ـ وكما قلت ـ فإن الفترة من ٧٧ ـ ١٩٨١ أكثر الفترات منذ الخمسينات كان الأمن مهتزاً فيها ، ودليل على ذلك أن رئيس الجمهورية قتل بهذه الطريقة ، وفى غيبة معلومات جهاز الأمن كما لم يحدث فى تاريخ مصر . . فلأول مرة يدبر لاغتيال رئيس الجمهورية وغيره من الشخصيات ومئات من رجال الأمن قتلى وجرحى فى حين إنه كانت هناك مؤشرات أمام جهاز الأمن تقول إن هناك تدبيرا يمثل هذا الشكل لاغتيال رئيس الجمهورية .

*** فى تقديركم هل تقع المسئولية هنا على عاتق وزير الداخلية وهل هو المسئول عن الأخطاء التى تقع فيها أجهزته بما فيها جهاز مباحث أمن الدولة ؟**

ـ أى وزير داخلية مسئول عن نجاح جميع أجهزته أو فشلها أيضا . . فوزير الداخلية ليس متلقيا فقط إنما يتلقى المعلومات ويمحص ويدقق فيها كما يكافىء ويجازى الجميع فى أجهزته .

وعندما يأتى جهاز من الأجهزة المتخصصة ويؤكد أنه لا توجد تنظيمات سرية فى البلاد فلابد هنا أن تكون لوزير الداخلية رؤيته .

* * *

« مقولة غير حقيقية »

*** هناك من يقول إن قرارات سبتمبر كانت السبب فى اغتيال السادات ؟**

* هذه المقولة غير حقيقية . . إنما قرارات سبتمبر خلقت جوا متوترا دفعت من كانوا يخططون أصلا لاغتيال السادات وهو تنظيم الجهاد بصفة خاصة إلى أن يسعى لاستثمار هذا المناخ المتوتر تصورا أن النجاح فى تنفيذ عملية اغتيال رئيس الجمهورية فى ظل هذا المناخ يمكن أن يهيىء عناصر نجاح لما بعد عملية الإغتيال وتدعم ما سمى بالثورة الإسلامية . بمعنى أن يحدث فراغ سياسى على مستوى القيادة العليا وأن تهتز صورة النظام ، وأن تتعاطف الجماهير مع بداية حلقات المؤامرة التى كانت أولى حلقاتها اغتيال رئيس الجمهورية . . وقد ثبت من التحقيقات وما تكشف من متابعة نشاط التنظيم بعد ذلك أنه سبقت عملية اغتيال السادات محاولات أخرى أبرزها محاولة اغتياله فى القناطر الخيرية والمنصورة .

*** يرى البعض أن السادات إضطر لاتخاذ قرارات سبتمبر لأنه كان يتخوف من تلكؤ إسرائيل عن الجلاء عن الأرض وأن هذا الإجراء كان وقائيا . . ما رأيك فى ذلك ؟**

ـ كان فى رأيى أنه لابد من الفصل بين أسباب الخلل الأمنى الذى حدث وقتها وبين دور القوى السياسية ، وإنه كان من الممكن وضع القوى السياسية أمام مسئوليتها القومية فيما يتعلق بقضية السلام كاجراء حوار بين القيادة السياسية وقيادات الأحزاب ، ولكن الخلل الأمنى هز ثقة القيادة السياسية فى احتمالات الموقف الداخلى . . ونتيجة لهذا الخلل الأمنى تصورت القيادة السياسية أن الأمور يمكن أن تتداعى بدرجة تفوق حساباتها . . ومن هنا حدث الإنفعال الذى أدى إلى صدور قرارات سبتمبر .

« إغتيال الشيخ الذهبى »

*** على الرغم من مرور سنوات طويلة على حادث اغتيال الشيخ الذهبى فلا يزال هناك الكثير من الأقوال المتضاربة تثار حتى اليوم . . فقد ذكر مؤخرا وزير الداخلية الأسبق النبوى إسماعيل إنه صدرت تعليمات بمراقبة ضابط الشرطة طارق عبدالعليم الذى اتهم بقتل الشيخ الذهبى ، وإن هذه التعليمات لم تنفذ مما سهل له ارتكاب جريمته . . فماذا تقول ؟**

ـ هناك حقيقة ينبغى تفهمها هى أن يقال أن وزير الداخلية أصدر أوامره بمراقبة شخص ما فهذا كلام غير دقيق لأنه لا يوجد فرد يوضع تحت المراقبة ٢٤ ساعة متوالية أو سنين متصلة إنما هناك ما يعرف بمتابعة النشاط . .

وطارق عبدالعليم كان ضابطا فى جهاز الشرطة وأسفرت نتائج متابعة جهاز الأمن السياسى لحركة تنظيم التكفير والهجرة . . عن أنه ينتمى لهذا الفكر وتبين أكثر أنه يرتبط عضويا بهذا التنظيم . . وعرض أمر هذا الضابط على المجلس الأعلى للشرطة وقرر فصله من خدمة الشرطة .

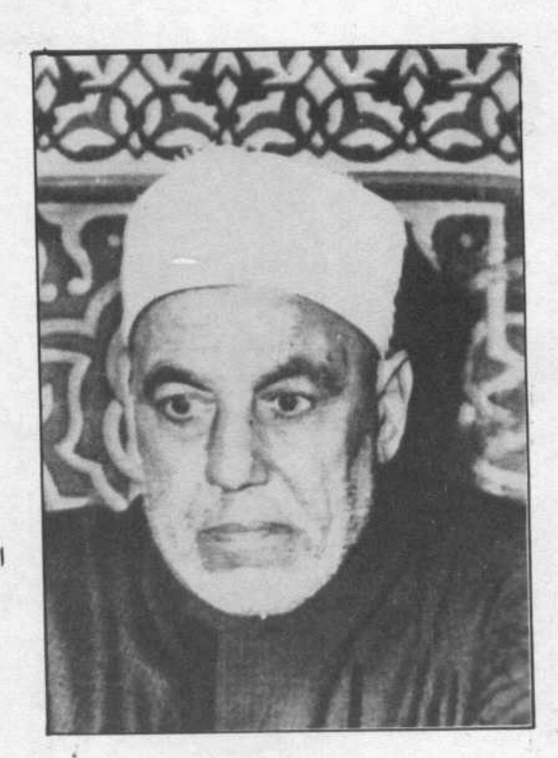
وبعد فصله دخلت متابعته فى إطار متابعة حركة التكفير والهجرة بصفة عامة . . وتنظيم التكفير والهجرة لم يكن غائبا عن متابعة جهاز الأمن السياسى وقد تكشف إنه تنظيم يقوم بالتخطيط لارتكاب أعمال إرهابية وقلب نظام الحكم .

واستمرت متابعة حركة التكفير والهجرة وقدمت محاضر للنيابة حول نشاط هذا التنظيم منذ شهر ديسمبر أى قبل إختطاف الشيخ الذهبى بستة شهور وقبض على عدد كبير من العناصر القيادية والقاعدية .

بعد ذلك تواصلت متابعة حركة التنظيم بما فيه متابعة نشاط الضابط طارق عبدالعليم ، وحدث إننى غادرت إلى ألمانيا فى مهمة رسمية فى شهر يونيو ١٩٧٧ وعدت فى منتصف الشهر تقريبا ، وأبلغت وأنا فى المطار بخطف الشيخ الذهبى . . توجهت إلى الوزارة مباشرة واستعرضت الموقف مع المعاونين وتكشف لى أن إحدى السيارتين اللتين شاركتا فى الحادث عطلت وضبط سائقها وكان فى قبضة رجال المباحث منذ أول لحظة لحادث الخطف فى حين سارت السيارة الثانية وبها الشيخ الذهبى ومختطفوه إلى مكان الإختفاء .

فى ذلك الوقت كان نبوى إسماعيل نائبا لوزير الداخلية للأمن وقد علمت أنه يشارك مدير أمن الدولة فى ذلك الوقت فى عملية البحث عن مختطفى المرحوم الشيخ الذهبى وأتصور أن السائق الذى تم ضبطه كان يمكن أن يكون مفيدا للغاية لو استثمرت معلوماته منذ اللحظة التى خطف فيها الشيخ الذهبى وكان يمكن إنقاذه بسهولة .

استلمت المهمة بعد إجتماع عقد مع المرحوم ممدوح سالم وزير الداخلية فى ذلك الوقت وحضره نبوى إسماعيل والعميد فؤاد علام . . وفى مدة يومين إستطعنا الوصول إلى مكان إختفاء الشيخ الذهبى ، بعد أن وضعنا خطة أمنية للوصول إليه كان محورها إنه عندما خطف الشيخ الذهبى لابد أن يكون قد نقل إلى شقة مفروشة تقديرا بأن أعضاء التنظيم لا يمكن أن يضعوه فى منازلهم .



الشيخ محمد حسين الذهبى ..
هل كان من الممكن انقاذه

وفى تصورى أنه لو وضعت مثل هذه الخطة منذ لحظة إختطاف الشيخ الذهبى لكان من الممكن إنقاذه قبل قتله فطبقا لهذه الخطة تمكنا فى مدة يومين من حصر جميع الشقق المفروشة التى تقع فى منطقة القاهرة الكبرى عن طريق السماسرة ومباحث الآداب . ومن خلال مداهمة الشقق المفروشة التى تم تأجيرها فى الشهرين السابقين للحادث وضعنا أيدينا على جميع عناصر التنظيم وكل خيوط القضية بدءا من المكان الذى نقل إليه الشيخ الذهبى وإلى المكان المختفى فيه شكرى مصطفى زعيم التنظيم بالإضافة إلى السلاح المستعمل والمفرقعات التى كانت بحوزة التنظيم وخطة أخرى كان التنظيم قد وضعها لخطف المستشار القليوبى والذى كان يشغل منصب النائب العام فى ذلك الوقت فقد عثرنا على خريطة لدى التنظيم توضح مكان منزله والشوارع المؤدية إليه .. كان إنجازا سريعا بجميع المقاييس .

وتكشف بعد ذلك أن طارق عبدالعليم كان من ضمن المجموعة التى شاركت فى خطف الشيخ الذهبى وقتله .. أما مسألة وضعه تحت المراقبة ٢٤ ساعة لمدة شهور وسنوات فهى مسألة غير علمية .. إن ما حدث أن التنظيم بمجمله بما فيه الإختراقات التى حدثت فيه وضع تحت إطار المتابعة ومن هنا كانت السرعة فى ضبط المجموعة التى إرتكبت الحادث . وهذا الأسلوب فى البحث أصبح قضية تدرس فى معاهد الشرطة .

* مؤشرات حادث المنصة
* مقتل السادات ومسئولية رجال الأمن
* ٤٨ ساعة فى أحداث أسيوط
* مواجهة مع تنظيم الجهاد
* السادات أعطى الضوء الأخضر للتيارات الدينية



« مؤشرات حادث المنصة »

*** هل كانت هناك مؤشرات تدل على وقوع حادث المنصة من جانب تنظيمات سرية ؟**

ـ فيما يتعلق بتنظيم الجهاد فقد حدثت مؤشرات عديدة قبل حادث المنصة بسنة أو سنتين تقول : « للأعمى » إن هناك تنظيما خطيرا فى مصر ، وهو تنظيم مسلح بالقنابل والديناميت والرشاشات وإنه ينمو وتنتشر حركته فى عمليات إرهابية وتظاهرية وطائفية تهدف إلى هدم الوحدة الوطنية فى مصر من أسوان حتى الإسكندرية . . وكان يجب على جهاز أمن الدولة والقيادة العليا لوزارة الداخلية أن تدرك إن المسألة ليست حوادث متفرقة . وبعد أن تكشفت الأمور فى النهاية بدءاً من أحداث الزاوية الحمراء ، وإلقاء قنابل على كنيسة مسره ، وسرقة الأسلحة من محلات الصّاغة فى شبرا ونجع حمادى ، وضبط كميات من القنابل فى منطقة المعادى إن المسألة أخطر من كونها أحداث جنائية كما صور أغلبها من جانب جهاز أمن الدولة فى ذلك الوقت . .

لقد ظلت جميع هذه المؤشرات غائبة عن الجهاز لدرجة أنه بعد قرارات سبتمبر وفى إجتماع عقده وزير الداخلية وحضره مساعدو الوزير حول إحتمالات تداعيات الموقف بعد إجراءات قرارات سبتمبر . . كان هناك سؤال موجه منى ومن اللواء فاروق الحينى : هل توجد تنظيمات سرية فى مصر ؟ لأنه لو كانت توجد مثل هذه التنظيمات فإنه من المتوقع أن يصدر منها أعمال إرهابية . وإلتفت وزير الداخلية للمرحوم عليوه زاهر مدير جهاز أمن الدولة فى ذلك الوقت وطلب رأيه فيما قلته فقال لا توجد تنظيمات سرية أو تنظيمات تجمع أسلحة . .

كان هذا الحوار قبل اغتيال رئيس الجمهورية بشهر واحد وكان حاضرا فى هذا الإجتماع كل من : اللواءات فاروق الحينى ، وعبدالكريم درويش ، والفرماوى مساعدى وزير الداخلية .

*** فى تقديركم هل يعتبر هذا غياب معلومات أم تقصير ؟**

ـ غياب معلومات وتقصير جسيم معا . . فغياب المعلومات أدى إلى التقصير وهو ما أدى بدوره إلى إغتيال رئيس الجمهورية وقتل رجال الأمن ، وأدى أيضا إلى احتمالات تداعيات كان من الممكن أن تأتى بكارثه لا يعلم مداها إلا الله .

*** لكن اللواء نبوى إسماعيل قرر أن التيارات الدينية لم يكن لها انتشار حقيقى فى القرى والمحافظات وإن وجودها كان مقصورا على القاهرة والجيزة وأسيوط ؟**

ـ ما أقواله إن اللواء نبوى إسماعيل إما أن يكون قد نسى أو لم تتضح أمامه المؤشرات التى تؤكد أن التيارات الدينية كانت موجودة فى محافظات عديدة . . فقد تم السطو على محلات الذهب بمدينة نجع حمادى وقتل أصحابها وسرقت كميات كبيرة من الذهب . . كذلك كانت لهم تنظيمات فى أسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة والقاهرة والشرقية والمنصورة والإسكندرية والقليوبية . .

كان التنظيم ممتدا على طول المحافظات وبحجم لم يحدث من قبل فى تاريخ مصر ولا فى تاريخ الحركة الإرهابية فى مصر التى بدأت منذ الأربعينات . . فقد تم ضبط كميات لا حصر لها من القنابل والذخائر والأسلحة ومئات من المواد المتفجرة يمكن أن تنسف مدينة القاهرة .

*** ما هو تقديرك الأمنى الذى كان سائدا لديك لحظة حادث المنصة ؟**

ـ فى هذه الفترة كانت الأحداث الإرهابية تتوالى وكان آخرها حادث السائق الذى أبلغ مدير الأمن العام بأن مجموعة طلبت منه أسلحة ومدافع رشاشة . . وقبل هذا الحادث كانت أحداث الزاوية الحمراء ، وكنيسة مسره ، وحادث نجع حمادى . لقد كان الوضع الأمنى غير مطمئن على الإطلاق .

* * *

« عندما علمت بمقتل الرئيس »

*** وما هى مشاعرك كانسان وكمواطن عندما انقطع الإرسال التليفزيونى أثناء إذاعة العرض العسكرى ؟**

ـ فور إنقطاع الإرسال التليفزيونى إدركت أن حدثا جللا وقع إنما أبعاده لم تكن واضحة وقتها لكن فى نفس الوقت كان لابد ـ كمسئول فى جهاز الأمن العام ـ عن إتخاذ قرارات فورية دون أن أنتظر قرارا من وزير الداخلية ولم أتردد وأصدرت قرارين أولهما إبلاغ إدارة اللاسلكى بالوزارة باعلان تنفيذ الخطة (١٠٠) وهى خطة موضوعة مسبقا للسيطرة على مدينة القاهرة والثانى تكليف اللواء أحمد رشدى بقيادة القوات لحماية مبنى الإذاعة والتليفزيون لأنى توقعت ـ من رؤيتى الأمنية وببعد سياسى ـ إن فى مثل هذه اللحظات الحرجة أن مبنى الإذاعة والتليفزيون يمثل أهمية خاصة عند وقوع هزة فى البلاد . . وكل هذا اتخذته دون أية حسابات لنتائج ما حدث .

بعد ذلك بحوالى نصف ساعة اتصل بى تليفونيا اللواء نبوى إسماعيل وزير الداخلية وكان فى حالة إنزعاج شديد وسألنى عما فعلته فقلت له : إننى نفذت الخطة (١٠٠) وكلفت اللواء أحمد رشدى بتأمين مبنى الإذاعة والتليفزيون .

*** وما هى مشاعرك عندما علمت بمقتل رئيس الجمهورية ؟**

ـ تصورت أن هذا الحدث سوف يؤثر على الوضع العام فى البلد ، ويمكن أن تكون له تأثيراته السلبية خصوصا إنه تكشف للوهلة الأولى أن مثل هذا الحدث بالشكل الذى حدث به ينبىء بحركة خطيرة يقودها تنظيم خطير فى البلد ، وإن أى تنظيم يعد لمثل هذه العملية ويؤديها بهذا النجاح فلابد أن ندرك أن هناك تداعيات خطيرة يمكن أن تقع . . ومن هنا كانت السرعة فى تنفيذ الخطة (١٠٠) ، وما حدث بعد ذلك بيومين فى أسيوط أكد أن التداعيات الخطيرة يمكن أن تتم .

« مقتل السادات . . مسئولية من ؟ »

*** هل مقتل السادات هو مسئولية رجال الأمن فى فشلهم فى القبض على عناصر تنظيم الجهاد فى الوقت المناسب أم مسئولية من كانوا مكلفين بحماية المنصة وموقع العرض العسكرى ؟**

ـ فى تقديرى كرجل أمن هو مسئولية جهاز الأمن الذى أخفق فى الكشف عن حركة تنظيم الجهاد فى كافة المناطق . . فالذين تسللوا إلى العرض ينتمون إلى تنظيم الجهاد .

والعجب العجاب أن أحد عناصر هذا التنظيم وهو نبيل المغربى كان فى قبضة أمن الدولة يوم ١٣ سبتمبر ، وكان يعلم أن رئيس الجمهورية سيغتال فى العرض العسكرى ومع هذا لم يتمكن أمن الدولة من الحصول منه على معلومات حول ما يدبره التنظيم . . فهذا العضو / نبيل المغربى هو الذى طلب مدافع رشاشة وقال أن أول رصاصة سوف تطلق فى صدر رئيس الجمهورية .

إذن مسئولية مقتل السادات تقع على عاتق جهاز الأمن أولا لتقاعسه فى كشف أغوار وأبعاد تنظيم الجهاد رغم عشرات المؤشرات التى كانت تعلن « للأعمى » أن هناك تدبيرا كبيرا يخطط ضد النظام فى مصر . . وثانيا مسئولية المسئولين عن الحراسة الخاصة لرئيس الجمهورية .

* * *

« أحـــداث أســـيوط »

*** ما هى حقيقة أحداث أسيوط التى وقعت عقب إغتيال الرئيس الراحل « أنور السادات »؟**

ـ ما حدث فى أسيوط أن وزير الداخلية اتصل بى الساعة الثانية ظهر يوم ٨ أكتوبر وأخبرنى بأن الوضع فى أسيوط متأزم وإنه تقرر سفرى لأسيوط بطائرة خاصة معدة فى مطار ألماظة . . وسافرت لأسيوط وكان معى اللواء عبدالله جمال الدين وكان مديرا للتفتيش فى ذلك الوقت واللواء أحمد كوهية مدير الأمن العام والعميد أحمد شعراوى مدير مكتبى فى الأمن العام .

وصلت أسيوط الساعة الخامسة بعد الظهر وكان الوضع هناك متأزما للغاية وكانت أصوات إطلاق الرصاص تسمع فى كل مكان . . وعندما وصلت مديرية الأمن وجدت الوضع غير مريح إطلاقا ، فالقيادات والضباط فى حالة إنزعاج بعد احتلال المديرية وحودات القتل التى تعرض لها الجنود . . وكان على رأس القيادات التى وجدتها هناك اللواء زكى بدر ، وكان فى ذلك الوقت مساعد الوزير للمنطقة الجنوبية . وقبل الإجتماع مع قيادات المديرية سألت عن وجود خطة لحراسة مديرية الأمن فى ضوء الهجوم الذى وقع عليها فعلمت أنه لم توضع خطة لذلك فطلبت إعداد أكمنة سريعة ووضع خطة لتأمين المديرية باعتبارها مقر قيادة الشرطة . . وعقدت اجتماعا سريعا وتكشف لى وجود موقعين للتنظيم مازالا يتبادلان الرصاص مع الشرطة كما سرقت كمية من الأسلحة من جهاز الشرطة وتعرفت على عدد القتلى والجرحى والذى وصل إلى أكثر من ١٠٦ قتلى بين ضابط وجندى وحوالى ١٥٠ جريحا .

كان من المهم إتخاذ عدة قرارات سريعة أولها ضرورة تصفية الموقعين اللذين يتبادلان المقاومة مع الشرطة وحددت ساعة واحدة لقائد مجموعة الأمن المركزى لتصفية هذين الموقعين كما طلبت منع الدخول أو الخروج من أسيوط .

وبالفعل تمت تصفية الموقعين من خلال إستعمال الأربيجية بطريقة لا تسقط قتلى بدليل إننا ضبطنا المتهمين داخل الموقعين .

بعد ذلك كانت أمامى ثلاثة أهداف أولها إعادة هيبة الدولة لمدينة أسيوط ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من ضبط أكبر عدد من المتهمين الهاربين الذين لجأوا إلى منازل المواطنين للحماية بها رغما عن سكانها . . والهدف الثانى ضبط الأسلحة التى سرقت من الشرطة . . وتم إعداد أكمنة فى شوارع ونواصى المدينة بحيث تقوم الأكمنة بإيقاف المارة فى الشارع وتفتيشهم ، ونتيجة لهذا القرار حدث نوع من حظر التجول فى أسيوط . والقرار الثانى تقسيم مدينة أسيوط إلى قطاعات كلفت بها مجموعات من المباحث مع مجموعة من الأمن المركزى وقامت بتفتيش جميع منازل المدينة . . ونتيجة ذلك تم ضبط عدد ٩٥٪ من أسلحة الشرطة المسروقة كما تم ضبط عدد كبير من المتهمين .

وفى خلال ٤٨ ساعة على الأكثر تمت السيطرة تماما على مدينة أسيوط . . وكنت على اتصال دائم بوزير الداخلية لاحاطته بكل ما يجرى . . وعندما علم بالسيطرة التامة على مدينة أسيوط عرض المجىء مع النائب العام للمرور فى المدينة وحضر بالفعل مع النائب العام وتجول فى المدينة بالسيارة ومكث ساعات ثم عاد للقاهرة بالطائرة ومعه المتهمون .

* * *

« أســلحة التنظيم »

*** ومن أين حصل التنظيم على هذا الكم من الأسلحة ؟**

ـ بعض الأسلحة حصل عليها التنظيم من داخل القوات المسلحة حيث كانت بعض عناصره من داخل الجيش مثل « عبود الزمر » و« عصام القمرى » الذى كان برتبة عقيد بسلاح المدرعات والذى اشتبه فيه أثناء سيره قبل الأحداث بـ ٧ شهور بمنطقة المعادى حاملا حقيبة . . وعندما اقترب منه اثنان من المخبرين ألقى بالحقيبة وهرب . . وعثر بالحقيبة على ١٦ قنبلة واتضح بعد مقتل « السادات » أن القمرى يمتلك مخزناً للسلاح والذخيرة والمتفجرات فى شقة بالمعادى عثر فيها أيضا على صناديق ضخمة تحوى قنابل ومدافع أربيجية ورشاشات وكميات لا حصر لها من الذخيرة والمتفجرات التى تستعمل فى المناجم كما اتضح أن جزءا من التسليح وصل للتنظيم عن طريق التهريب من سيناء والتمويل من بعض العناصر الخارجية . . لقد تمكن هذا التنظيم من تسليح نفسه بشكل لم يتوافر لأى تنظيم تم ضبطه من قبل .

*** فى تقديركم ما هى الأسباب وراء فداحة حجم خسائر الأمن فى أحداث أسيوط ؟**

ـ أعتقد أن المباغتة التى واجهت الضباط والجنود فى مديرية أمن أسيوط هى التى جعلت الخسائر

فادحة حيث قتل الحرس وضابط عظيم المديرية ثم اقترن توقيت مهاجمة المديرية بمهاجمة جنود الأمن المركزى وهم داخل سياراتهم حيث كانوا منتشرين فى أرجاء المدينة لتأمين صلاة العيد . لقد شلت المفاجأة جميع القوات عن اتخاذ موقف دفاعى مما جعل الخسائر فادحة .



بعض أسلحة تنظيم الجهاد التى تم ضبطها فى أسيوط

* قيل أن الجنود لم يكونوا مسلحين ؟

- كانت نسبة التسليح المعمول بها هى السائدة بين الجنود .. كانت هناك مجموعة مسلحة وأخرى معها عصى وهروات ، لكن كما قلت كان عنصر المفاجأة والمباغتة هو السبب الرئيسى فى فداحة حجم الخسائر .

*** هل حقيقة إنك أمرت باستخدام مدافع الأربيجية فى قذف المنازل ؟**

- الواقع أن أعضاء التنظيم دخلوا هذه المنازل وكانت منازل مهجورة واحتموا بها وأخذوا يطلقون الرصاص على رجال الشرطة من خلالها . . واستمرار هذا الوضع كان من الممكن أن يؤدى إلى تصاعد الموقف وينذر بكوارث لا حدود لها .

كان المنطق يقول أن ما حدث فى أسيوط مقدمة لأحداث مماثلة ستقع فى محافظات أخرى . . هى كارثة كانت يمكن أن تقضى على مصر كلها . . وكان فى فكرى أن سرعة استعادة السيطرة فى أسيوط يمكن أن يؤكد لأعضاء التنظيم فى أسيوط وغيرها من المحافظات إن المسألة ليست سهلة وإن أى محاولة ستجهض فى مهدها مثلما أجهضت محاولة أسيوط . . وإزاء ذلك كان لابد من تصفية الأوكار التى مازالت تستأنف مقاومتها مع الشرطة فتم استخدام الأربيجية بطريقة فنية بحيث لا تقع إلا خسائر ضئيلة للغاية . وهو ما حدث بالفعل بدليل أن أعضاء التنظيم سلموا أنفسهم ولم يلقوا مصرعهم ، هذه اللحظات الحرجة شبيهة بالمعركة العسكرية التى تحتم عليك اتخاذ قرار سريع كى تحوز النصر .

* * *

« المواجهـــــة »

*** عندما تسلمت موقعك كوزير للداخلية كانت الأمور قد استقرت تماما ، بدليل أن الإستفتاء الذى جرى على إنتخاب رئيس الجمهورية تم فى هدوء شديد . . هل كان ذلك دليلا على استقرار الأمور بالفعل ؟**

- دورى فى مواجهة تنظيم الجهاد ، والإنهيار الأمنى الذى حدث فى تلك الفترة لم يبدأ باستلام موقعى كوزير للداخلية إنما بدأ باستدعائى مرة أخرى لتولى جهاز أمن الدولة بعد اغتيال الرئيس السادات بأيام قلائل . . ومنذ اللحظة التى توليت فيها جهاز أمن الدولة بدأت المواجهة مع الإنهيار الأمنى بكشف أغوار تنظيم الجهاد وذلك بوضع صورة كاملة للأرضية الموجودة فى البلد تقوم على إجهاض أى تداعيات مستقبلية فى ضوء الإنهيار الأمنى الذى سبق اغتيال رئيس الجمهورية وانقاذ سريع للموقف الأمنى واسترجاع هيبة الدولة التى فقدت باغتيال رئيس الجمهورية وقتل عشرات من رجال الأمن فى أسيوط .

وبدأت المواجهة منذ لحظة توليتى المسئولية واستطعنا بفضل الله خلال شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر أن نصل إلى ٧٠٪ من حجم التنظيم ، وضبطت أوكاره وأسلحته ووضعت خطه لاحكام السيطرة من قبل جهاز أمن الدولة وخلال شهرين من توليتى المسئولية تمت السيطرة تماما على الموقف . . وبعد ذلك بـ ٦ شهور تقريبا ظهرت محاولة أخرى كان يقودها عبود الزمر وعصام القمرى من داخل السجن الحربى تؤازرهما بعض عناصر خارجية ولكن تم القضاء على هذه المحاولة فى مهدها وقبل أن تتم أى خطوة من تنفيذها .

« إزالة الورم من جسد الحياة السياسية »

*** ما هى القضية الأمنية الرئيسية التى واجهتك فى ذلك الوقت ؟**

ـ القضية الرئيسية التى واجهتنى هى العمل على إنهاء جو التوتر السياسى الذى كان سائدا فى مصر بسبب الخصومة السياسية من جانب جميع القوى السياسية للنظام ، هذا الجو الذى كان يسيطر على المسرح السياسى ويغلفه بكثير من الغيوم بل أن آثار هذا التوتر إمتدت ليظهر الأمر وكأن جميع القوى السياسية الشرعية قد التحمت مع القوى غير الشرعية فى موقف واحد وعلى أرضية مشتركة فى مواجهة النظام . . يضاف إلى كل ذلك أن قرارات التحفظ التى صدرت فى سبتمبر وشملت قيادات مسيحية وإسلامية قد أضافت بعدا دينيا مزدوجا إلى حدة التوتر السياسى لتزداد الغيوم التى تغطى المسرح العام الداخلى .

لقد كان الموقف يستدعى علاجا سريعا للقضاء على أسباب التوتر والخلق فرص وظروف لتعود الحياة السياسية والأمنية إلى ما كانت عليه وأفضل . . وكانت الخطوة التى إتخذها الرئيس مبارك والتى شبهناها بعملية جراحية لإزالة الورم من جسد الساحة السياسية بالإفراج عن جميع المعتقلين ومقابلتهم فى مقر رئاسة الجمهورية حرصا منه على عودة الحياة السياسية إلى وضعها الطبيعى . .

وإزاء هذه الخطوة كان لزاماً علينا كجهاز أمن تدعيمها وطمأنة التيارات السياسية الشرعية على ممارسة دورها تحت حمايتنا لها وفى إطار قانونى حتى تتأكد أن غيرها من القوى غير الشرعية التى تتخذ خطا غير سليم يجب عليها ألا تقف معها .

وقد نتج عن هذه السياسة ظهور حزب الوفد الجديد وعودة جريدة الأهالى لسان حال حزب التجمع بعد توقفها عن الصدور بسبب قرارات سبتمبر .

*** هل كانت هذه السياسة نوعاً من تصحيح المسار للأمن بعد أحداث أكتوبر ؟**

ـ لم تكن تصحيحاً للمسار بقدر ما كانت تهدف إلى وضع الأمور فى قالبها المنطقى لأن لدى اقتناعا بأن كل مهام الأمن لابد أن تكون فى إطار من السياسات الثابتة ، كما أننى ضد أى مواقف أمنية موقوتة . . وأعترف أننى فى هذه المرحلة كانت لدى اقتناع بأن منصب وزير الداخلية يستطيع أن يؤدى دوراً كبيراً فى تهيئة الجو وتدعيم قنوات الممارسة الديمقراطية ، وإزالة عوامل التوتر المصطنعة كما أنه عنوان للنظام فى سياسته العامة التى تمس حياة الجماهير اليومية والتى تتلاحم فى كثير من الأحيان مع حركة القوى السياسية ، كما أن سوء سياسة وزير الداخلية وسوء تقديره يمكن أن يخلقا عوامل توتر وجو قلق ويضعف الثقة فى فاعلية الممارسة الديمقراطية ، كما يتسبب فى مشاكل للنظام وللقيادة السياسية قد يصعب حلها فى كثير من الأحيان .

وفى بداية عهد الرئيس مبارك كنت أجد لزاماً علىّ ضرورة تهيئة عوامل الطمأنينة والإستقرار والهدوء وبث الأمل لدى الناس بعد الأحداث المتدهورة ، ويكفى أن جريدة الأهالى لسان حال حزب التجمع نشرت مقالا قالت فيه « الغريب أن يكون وزير الداخلية من أكثر الوزراء دفاعاً عن الديمقراطية فى مجلس الوزراء » .

* * *

« ضــوء أخضـــر للتيار الدينـى »

*** خلال الفترة التى توليت فيها مسئولية جهاز أمن الدولة كيف كانت مستويات التنظيمات المتطرفة وما هى الفترات التى كانت فيها هذه التنظيمات تنمو بصورة أصبح التعامل معها صعبا للغاية ؟**

ـ الحقيقة أن الرئيس السادات أعطى الضوء الأخضر للتيارات الدينية السياسية بمجرد توليه السلطة لأنه أنزعج من المواقف المضادة التى اتخذها التيار الماركسى والناصرى ضده منذ اللحظات الأولى لتوليه السلطة خصوصا بعد قضية مراكز القوى . . وهذه التيارات استنتجت عقب قضية مراكز القوى أن رئيس الجمهورية « يضرب » الجناح اليسارى فى السلطة . . وعندما أعطى السادات للضوء الأخضر للتيار الدينى بالعمل بدأ ينشط بصفة خاصة فى الجامعة بين الطلاب ، وبدأ يستقطب عناصر جديدة ولا يقتصر فقط على جماعة الاخوان المسلمين وتفرعت منه جماعات أخرى بتسميات مختلفة كجماعة التكفير والهجرة وجماعة الفنية العسكرية . . ثم ظهر بعد ذلك تنظيم الجهاد الذى تم ضبط أول عملية له فى عام ١٩٧٩ فى الاسكندرية وظهر له فروع بعد ذلك فى الجيزة . . وتكشف أن المجموعة التى قامت بهذه المحاولة منظمه تنظيما سريا ومسلحة تسليحا كبيرا . . ورغم ذلك حدث تراخ فى متابعة هذا التنظيم بدليل تشعبه بعد ذلك وامتدت فروعه السرية والعلنية من أسوان حتى الاسكندرية .

وتفرع عن تنظيم الجهاد بعد ذلك « الناجون من النار » و« الشوقيون » وهى مجموعات عنقودية مرتبطة بالجهاد .

*** وهل تمت تصفيتها تماما ؟**

ـ عقب حادث اغتيال الرئيس السادات بدأ جهاز أمن الدولة يصفى التنظيم من جذوره ، ويحيط بأبعاد هذا التنظيم وامكانياته ومستوياته . . وكشفت هذه الصورة البانورامية أمام جهاز أمن الدولة ، وتم تقديم جميع أعضائه للنيابة وبعد ذلك بدأنا فى اجراء مواجهة فكرية لأول مرة فى تاريخ مواجهة حركة الارهاب الدينى السياسى فى مصر .

وكنت مقتنعا أن هذا النشاط موجود فى مصر منذ نصف قرن ودخل فى مواجهات متعددة مع الأنظمة الحاكمة سواء قبل أو بعد ثورة يوليو ، وكانت المعالجة باستمرار المحاكمة والاعتقال وما يشوب ذلك من مواقف تصادمية وتجاوزات . . كل هذا خلق لدينا موقفا جديدا فى مواجهة هذا الفكر .

كان الهدف من المواجهة أن تدخل مجموعة من قمة رجال الدين فى مصر فى نقاش مع أصحاب هذا الفكر الذى يدعى بأنه يملك أسانيد من القرآن والسنة لبيان حقيقة هذا الفكر . . وبدا من أول وهلة لاجرا ء هذه الحوارات انها ستحقق نجاحا كبيرا حيث بدأت مراجعات بين العناصر المنتمية لهذا التنظيم ووقعت انشقاقات . . ورأينا بعد ذلك أن نعرض هذه الحوارات على الرأى العام من خلال التليفزيون وكان من المخطط أن تنتقل هذه الحوارات إلى المساجد ، فقد كان هناك تنسيق على عقد ندوات مستمرة فى قاعة محمد عبده بالأزهر تناقش أسانيد هذا الفكر ويحضرها

أعضاء تنظيم الجهاد ومعتنقو مثل هذا التفكير . . كما كان مخططا أيضا أن تلتقط أحزاب المعارضة والجامعات والعلماء الخيط منا باعتبار أن المسألة قومية تهم الجميع .

وبالفعل عرضت عدة حلقات من هذه الحوارات فى التليفزيون بعد موافقة د. فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء وقتها . . ونجحت هذه الحوارات حتى أن بعض الدول العربية طلبتها من التليفزيون المصرى .

والنتيجة المذهلة لهذا الاسلوب فى الحوار هو حدوث تراجع غير مسبوق فى النشاط الحركى للمجموعات الارهابية طوال أعوام ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ١٩٨٥ .

وأقول أننى تركت الداخلية فى ١٦ يوليو ١٩٨٤ ولم يكن فى المعتقل سوى ١٩ شخصا فقط ، ولم يحدث حادث ارهابى واحد طوال فترة توليتى المسئولية . . وهذا يدل على أن الأمن كانت لديه القدرة على الفعل بمعنى أن يمنع ويجهض أى محاولة قبل وقوعها .

*** لكن لماذا عاودت هذه التيارات أنشطتها مرة أخرى ؟**

- كان من المخطط أن تلتقط الأحزاب أسلوبنا فى الحوار كى نتمكن من اقتلاع منطق الارهاب والعنف والاغتيالات وتسير البلاد فى طريق متحضر . . ولكن للأسف فى نهاية عام ١٩٨٥ بدأت تظهر مجموعات أخرى وبمسميات مختلفة كجماعة « الناجون من النار » التى أطلقت على الرصاص .

* * *

« حـــوار المقهـــور »

*** كيف يكون الحوار مع الجماعات الدينية ايجابيا واسلوب الحوار معهم كان يجرى أثناء فترة قضاء العقوبة فى السجن حيث لا يتمتعون بالحرية فى ابداء الرأى ؟**

- نحن فى البداية أردنا أن نغرس بذرة الحوار مع التيارات الدينية فالمنطق يقول أن الفكر لا يناقش إلا بالفكر ذاته . . وكانت الرؤية أن الفكر المتطرف ليس جديدا انما استمر قرابة نصف قرن كما ظهر قبل ثورة يوليو التى بدأت تتعامل معه بمنطق الاعتقال والمحاكمة .

وبعد ذلك رأينا ضرورة ظهور منطق وأسلوب جديدين لمواجهة هذا الفكر خاصة انه يدعى انه يستند على أسانيد دينية ويستقطب على أساسه شبابا كثيرين مستغلا فى ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية . . وتحت ضغط هذه الظروف استطاعت هذه الجماعات المتطرفة التغرير بالشباب ودفعهم إلى العمل الارهابى تحت اقتناع انه يجاهد فى سبيل الله وأن هذا العمل الارهابى له أسانيده الدينية ومنطقه المستمد من القرآن والسنة وسيرة الصحابة .

إزاء ذلك كان لابد من أن تكون البداية مع العناصر الموجودة فى السجن ، وكانت أولى الندوات داخل السجون حيث هُيئت لهؤلاء الشباب الحرية المطلقة فى الحوار وكان اجتماعهم مع

العلماء بمحض اختيارهم بدليل أن منهم من رفض حضور هذه الندوات وكانت لديهم الحرية فى اثارة كافة التساؤلات والأسانيد التى يرتكز عليها فكرهم . . كما بدأ العلماء يقارعون الحجة بالحجة بمنطق دينى من القرآن والسنة والفقه الإسلامى .

*** لكن لم يكن الحوار بين طرفين متكافئين فأحدهما مقهور ويقبع خلف القضبان وليست لديه الحرية فى الدخول فى مناقشة صريحة ؟**

ـ نعم هو مسجون لكنه رجل صاحب فكر معين وهذا يجعله يطرح فكره بجرأة أينما كان . . وهذا ما حدث بدليل انهم طرحوا أراء حادة للغاية ودخلوا فى مناقشات مستفيضة مع العلماء .

وعندما أذيعت هذه الحوارات فى التليفزيون رأى المواطنون أنهم كانوا يتحاورون بحرية كاملة بدون أدنى تأثير .

* * *

« الإرهــاب يهدد الجميع »

*** لكن رغم الحوار مع الجماعات الإسلامية كنت أنت ضحيته وتعرضت لمحاولة اغتيال بشعة هل مازلت رغم ذلك تؤمن بالحوار معهم ؟**

ـ كنت أتصور ـ أن أكون أنا ـ آخر من يفكرون فى اغتياله لأننى تعاملت معهم بأسلوب مختلف بنى على الحوار والنقاش ولكن رغم ما وقع علىّ فمازلت أؤمن بالحوار معهم لأنه بداية السير فى الطريق الصحيح ومازال يحتاج هذا الاسلوب إلى خطوات من جانب الجميع سواء من القيادات أو الأحزاب التى يجب عليها أن تتخذ موقفاً واضحاً من هذا الفكر وتفهم أن الإرهاب يهددها كما يهدد النظام ، كما لابد أن يناقش رجال الدين هذا الفكر من جذوره والدوافع التى أدت إلى وصوله إلى هذه الدرجة من الخطورة .

وكان فى فكرى وقتها ـ وقلت ذلك فى مجلس الوزراء ـ ضرورة تقوية الجماعات الصوفية وجمعية الشبان المسلمين مادام أنها جماعات تعمل فى مجال الدعوة الإسلامية . . وفى اعتقادى أن مواجهة هذا الفكر أمنياً فقط لن ينجح لأن هذا الفكر له أيديولوجيته ويدعى معتقدوه أنه مستمد من القرآن والسنة .



* مسئولية عبدالناصر فى تصاعد التيار الدينى
* لا للأحزاب الدينية
* تمويل وتدريب الجماعات المتطرفة
* واقعة تمزيق المصحف
* محاولة الاغتيال وأصعب اللحظات



« مسئولية عبدالناصر »

*** يلاحظ أن التيار الدينى استمر فى التصاعد منذ بداية ثورة يوليو كيف تفسر ذلك ؟**

- أولاً : عبدالناصر مسئول إلى حد ما عن ذلك ، فقد تصور أن القاعدة التى يمكن أن يعتمد عليها هى فى الإخوان المسلمين وذلك لأنه كان يحمل فى ثنايا تفكيره تصوراً يقوم على أن الفساد السياسى والإقطاع والرأسمالية ترتبط بالحركة الحزبية ، كما رأى كرجل منفذ للثورة أنه يحتاج إلى قاعدة شعبية تسانده . . لكنه أخطأ بذلك فى تقدير الوجدان الشعبى المصرى الذى كان يعرف أن الفساد السياسى والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية بلغت من الإنهيار ما يجعل المواطن يرحب بأى محاولة للتغيير .

لقد لجأ عبدالناصر إلى الإعتماد على جماعة الإخوان المسلمين فى حماية حركته واستبعد كافة الأحزاب الأخرى رغم أن حزب الوفد كانت له شعبية تفوق شعبية الإخوان . . ومن المعروف أن عبدالناصر نفسه إنضم للإخوان فى بعض فترات حياته ، كما كان لبعض قيادات الثورة إرتباطات تنظيمية بجماعة الإخوان .

*** هل كان عبدالناصر يؤمن بفكرهم أم كان هذا أسلوباً تكتيكيا لمرحلة أخرى ؟**

- بالفعل كان هذا أسلوباً تكتيكيا . . فالإخوان تصوروا أن الثورة قامت لحسابهم ، كما بلغ إطمئنان عبدالناصر بهم أن أعاد بعض ضباطهم الذين كانوا فى الجهاز السرى للإخوان إلى مباحث أمن الدولة وتولوا مهمة أرشيف معلومات الجهاز ولكن هذه المرحلة لم تستمر طويلا فقد بدأت مرحلة الصدام بين عبدالناصر والإخوان عندما رشحوا عدداً من جماعتهم للوزارة فرفض عبدالناصر . . وأصدر قراراً بحل الجماعة فى ١٩٥٣ ثم عدل عن هذا القرار وأعادهم معززين مكرمين . . إلى أن بدأوا يتشككون فى أن عبدالناصر يخطط للقضاء عليهم فخططوا لحادث إغتياله فى المنشية عام ١٩٥٤ . . وكان الصدام عنيفا بعد هذا الحادث .

أما السادات فلم يستوعب الدرس ، وأصابه الفزع من دور الشيوعيين والناصريين الذين نجحوا فى إزعاجه بالقيام بمظاهرات على نطاق واسع لدرجة أن وصل بهم الأمر إلى احتلال ميدان التحرير ٣٦ ساعة . . فرأى السادات أن يواجههم بالتيار الدينى الذى أعطاه الضوء الأخضر لكى يستأنف نشاطه . . وبدأ تيار الإخوان ينشط من جديد وتبعه فكر التكفير والهجرة الذى سبقه حادث الفنية العسكرية الذى كان قائده صالح سرية ينتمى إلى حزب التحرير الإسلامى وقبل ذلك كان من الإخوان . . وبعد ذلك بدأ تنظيم الجهاد يظهر بشكل بارز . .

وأتذكر أن هذا التنظيم ضبطت له قضية عام ١٩٧٩ وكنت أيامها خارج أمن الدولة . . ومنذ ذلك التاريخ بدأ يظهر على السطح كتنظيم متطرف وإرهابى حيث نفذ عشرات الحوادث أبرزها الزاوية الحمراء ، وإلقاء قنابل على كنيسة مسرة وأحداث أسيوط وسرقة محلات الذهب فى نجع حمادى وكانت أخطر مؤامراته حادثة اغتيال رئيس الجمهورية .

*** هل معنى ذلك أن « السادات » لعب لعبة التوازن . مع التيار الدينى لمواجهة التيار الشيوعى والناصرى ؟**

ـ هذا ما فعله « السادات » بالفعل رغم أنه لم يكن فى حاجة إليها خاصة أنه كان يفكر فى التعدد الحزبى الذى بدأه بالمنابر الحزبية .

وعواقب هذه اللعبة أنها تؤدى إلى تقوية تيار له خطورته على حساب تيار آخر . . وهو ما حدث بالفعل وتزايدت قوة التيار الدينى يوما بعد يوم .

* * *

« الثـأر مع السـلطة »

*** هناك من يرى أن تعرض الإخوان للتعذيب فى السجون والمعتقلات قد أوجد ثأرا بينهم وبين السلطة ؟**

ـ الحقائق التاريخية لا يمكن تزييفها . . فالجهاز السرى لجماعة « الإخوان المسلمين » تدرب على عمليات الإرهاب والعنف قبل مواجهتهم بأى إجراء أو مواجهة . فإجراءات الإعتقال التى تعرض لها أعضاء الجماعة فى الأربعينات لم تبدأ إلا بعد أن قام جهازهم السرى بعدد من أعمال العنف والإغتيالات حيث تم تسليحهم بمختلف أنواع المفرقعات والأسلحة . . ولعلنا نذكر أن عمليات الإعتقالات التى تمت عام ١٩٥٤ كانت عقب قيام الجهاز السرى للإخوان بمحاولة اغتيال الرئيس الراحل « جمال عبدالناصر » فى ميدان المنشية بالإسكندرية بالرغم من التلاحم بين الإخوان وثورة يوليو بعد قيامها مباشرة ولم يكن وقتئذ ثأر بين الإخوان وبين الرئيس عبدالناصر . . وهو ما حدث أيضا فى عهد الرئيس الراحل « أنور السادات » فى سبتمبر ١٩٨١ بعد أن شهدت البلاد العديد من أعمال العنف التى قام بها تنظيم الجهاد . . ولعلى هنا أسجل أننى لا أؤيد كثيرا من الإجراءات التى تعرض لها بعض المعتقلين ، لكن علينا أن نتذكر دائما وإحقاقا للحقيقة أن ما كانت تقوم به هذه الجماعات كان يسبق أى إجراءات عنف تتخذها السلطة ضدهم ، وهو ما كان دائم الحدوث سواء قبل الثورة أو بعدها .

* * *

« الإخوان . . والغايات السياسية »

*** تعرضت للاغتيال على يد جماعة أطلقت على نفسها « جماعة الناجون من النار » ؟ كيف تشكلت هذه الجماعة وهل لديها ارتباط بتنظيم الجهاد أو جماعة « التكفير والهجرة »؟**

ـ « الناجون من النار » أو « الشوقيون » كلها مسميات لتنظيمات منبثقة من تنظيم واحد اسمه « الجهاد » أو « التكفير والهجرة » وهؤلاء جميعا أخذوا منطق جماعة « الإخوان المسلمين » فى بداية

تشكيلاتها فى الأربعينات ، فالإخوان عندما اصطدموا بثورة يوليو كانوا يعتمدون على تنظيم سرى مسلح وخلايا تقوم بعمليات اغتيال تخدم غرضهم النهائى وهو القفز إلى السلطة . . وإن كان الإخوان بعد ذلك عدلوا عن منطق التنظيم السرى المسلح والقائم على الإرهاب الذى تركوه لجماعات الجهاد والتكفير والهجرة .

*** هناك رأى يقول إنك خلطت بين جماعة الإخوان والجماعات الأخرى المتطرفة ؟**

ـ بالعكس وقائع التاريخ الحديث تؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين بدأت أولى مراحل نشأتها من منطلق دينى له أسانيده المنطقية التى تركز على الدعوة إلى مكارم الأخلاق والقيم الإسلامية ونشر الوعى الإسلامى بين جميع المواطنين وخاصة الشباب . لكن سرعان ما ظهرت على السطح الأهداف السياسية للقيادات العليا للجماعة عندما شعرت باتساع القواعد الشعبية التى انخرطت تحت تأثير الإقتناع بسلامة أغراض الجماعة الدينية . . وبدأ ذلك التحول يتجسد أكثر ما يتجسد فى اتجاه القيادات العليا للجماعة إلى تشكيل تلك الأجهزة السرية التى عمدت إلى اختيار عناصرها من أشخاص منتقين .

إذن كانت الغايات السياسية دائما هى الخلفية الحقيقية التى تحكم حركة القيادات العليا للجماعة ، ولم تكن تفصح عنها للقواعد الشبابية التى إنخرطت فى تنظيماتها ، والصورة التى كانت أمامى وأنا فى المسئولية سواء كمدير لأمن الدولة فى السبعينات أو كوزير للداخلية فى الثمانينات هى أن الإخوان المسلمين رغم أنه ليس لهم وجود شرعى على الساحة السياسية ينظرون لأنفسهم على أنهم جماعة سياسية موجودة على الساحة ولا يفصحون عن هويتهم ما إذا كانوا جماعة دينية أو حزبا سياسيا لكن المنطق الذى يحكم مواقفهم هو أنهم يعتبرون أنفسهم حزباً سياسياً ومنذ بداية السبعينات بدأت تظهر جماعات أخرى تتفق فى تفكيرها مع أهداف وفكر الإخوان وهى جماعات التكفير والهجرة وتنظيم الجهاد . . فهم يتفقون مع مبدأ الإخوان الذى يقول « نحن مسلمون وما هو خارجنا يبقى ضد الإسلام ».

* * *

« لا . . للأحـزاب الدينيـــة »

*** بعد كل هذه الأحداث والمواجهات التى عاصرتها مع الجماعات الدينية ومن خلال سردك للأحداث وتعليقك عليها أفهم انك ضد قيام أحزاب دينية . . أليس كذلك ؟**

ـ بالتأكيد أنا ضد قيام مثل هذه الأحزاب خاصة أن الدستور نفسه يحظر تكوين أحزاب سياسية على أساس دينى . . لأن قيام حزب دينى إسلامى يستتبعه بالضرورة قيام حزب دينى مسيحى علنا أو سرا . . وهذا معناه انقسام المجتمع ، ونشوب مصادمات بين الطرفين وستكون الفرصة سانحة لتدخل قوى خارجية مما يؤدى فى النهاية إلى قنبلة موقوتة تهدد الوضع الداخلى فى البلد .

وهنا أقول انه بصرف النظر عن أن جماعة الاخوان المسلمين دخلت لعبة التوازنات السياسية حيث انها لاتزال تتطلع إلى دور سياسى متميز تضفى عليه صفة الحزب السياسى . . فإذا حدث أن حزبين إسلامى ومسيحى تمكنا فى بادىء الأمر من خلق نوع من التعايش الصحى بينهما ، فعلينا أن نفكر فيما يمكن أن تكون عليه صورة الانتخابات بمختلف أشكالها ومستوياتها سواء المجالس المحلية فى المحافظات والقرى وكذلك المجالس التشريعية وما يمكن أن تعكسه انتخابات النقابات المهنية وغيرها من المؤسسات ، كل هذا من الممكن أن يؤدى إلى حدوث شكل من أشكال التعصب الدينى الذى يمكن أن يمتد إلى مجالات أخرى عديدة وتنعكس تداعياتها على مقومات الوحدة الوطنية . . انها قضية معقدة للغاية .

وأنا هنا أحذر الأصوات التى تدعو إلى قيام مثل هذه الأحزاب وأقول لهم : ألم تعتبروا مما قاسته وتقاسيه دولة عربية قريبة منا من آثار مدمرة على أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . كما أود أن أقول كلمة لهؤلاء الذين يثيرون قضية المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية للوصول إلى تكوين حزب دينى أقول لهؤلاء أن هذا المطلب لا يجب أن تحتكره جماعة بعينها أو حزب بذاته . . انما هى قضية المجتمع بأسره فى دولة ينص دستورها على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

* * *

« تمويل جماعات التطــرف »

*** اللواء حسن أبو باشا أكثر وزراء الداخلية تعاملاً مع الجماعات الدينية المتطرفة سواء بالمواجهة الأمنية أو بالحوار الفكرى . . بصراحة ما هى مصادر تمويل هذه الجماعات ؟**

ـ أول مصادر التمويل لهذه الجماعات يأتى عن طريق بعض الناس المقتدرين المنتمين لها فى شكل اشتراكات إلى جانب حصولهم على تمويل عن طريق بعض المؤسسات التى تتخذ من الدين ستاراً لها مثل بعض شركات توظيف الأموال ، إلى جانب تمويل من جماعة الاخوان المسلمين التى كانت تبارك نشاط هذه الجماعات ولا تعترض على أنشطتها اعتراضا صريحا وحازما . . هذا بجانب أن جماعة الاخوان المسلمين نفسها يأتيها تمويل خارجى دولى بحكم تنظيمها الدولى ، ومن بعض عناصرها التى تتمتع بثروات كبيرة .

*** ماذا تقصد بالتمويل الخارجى ؟**

ـ التمويل الخارجى يأتى عن طريق بعض المنظمات وبعض الدول .

*** وأين كانت هذه الجماعات تتلقى تدريباتها ؟**

ـ بعض عناصر الجهاد تلقت تدريبات فى أفغانستان ، كما كانوا يتدربون في بعض المناطق الصحراوية . . وأذكر أن زميلا لى كان مسافرا إلى نويبع مؤخرا وشاهد وهو يسير بسيارته فى الطريق « أبو باشا . . أبو باشا » مكتوبة على بعض الصخورالجبلية بهذا الطريق :

* **هل كان هذا يتم فى غيبة عن جهاز الأمن ؟**
ـ فى فترة السبعينات بالذات كان نشاط تنظيم الجهاد غائبا تماما عن جهاز الأمن من حيث تنظيمه السرى ، وامكانياته ، وخططه وتدبيره المستقبلى .

* * *

« لم أعاد التيـار الدينـــى »

* **ما مدى صحة ما قيل حول وجود عداء مستحكم بينك وبين التيار الدينى فى مصر ؟ وأنك كنت تتعمد تعذيب كل من يلقى القبض عليه من أعضاء هذا التيار ؟**
ـ هذا الكلام لا أساس له من الصحة ، فمعظم مدة خدمتى فى جهاز أمن الدولة كانت بعيدة عن التيار الدينى المتطرف ولم أحتك بهذا التيار الذى اسميه « التيار الارهابى » إلا فى بعض الوقائع الهامة .
. الواقعة الأولى : هى حادث الفنية العسكرية وكنت وقتها أشغل منصب نائب مدير الجهاز . . حيث فوجئنا بمجموعة ارهابية لها اتصال بعدد من طلبة الفنية العسكرية كانوا يخططون لمهاجمة اللجنة المركزية والقيام باغتيال الأشخاص الذين كانوا متواجدين هناك . . ويومها سيطرنا على الموقف . . ولم يكن هناك أى تعذيب للمتهمين فى الحادث .
الحادث الثانى : هو واقعة اختطاف الشيخ « محمد حسين الذهبى » فى يونيو ١٩٧٧ والذى اغتيل على يد جماعة « التكفير والهجرة » التى كان يتزعمها « شكرى مصطفى » وكنت وقتها مديرا لجهاز أمن الدولة ونجحنا فى ضبط التنظيم خلال ٤٨ ساعة من وقوع الحادث ولم يثر وقتها أى كلام حول تعذيب المتهمين .
الحادث الثالث : والذى أثير حوله بعض الجدل عن حدوث اعتداءات هو مؤامرة أكتوبر ١٩٨١ والتى راح ضحيتها « الرئيس السادات » فيومها تم القبض على حوالى خمسة آلاف شخص . . ادعى ٤٠٠ شخص منهم وقوع اعتداءات عليهم من قبل رجال الأمن وكانت هذه الاعتداءات عبارة عن خدوش لـ ٣٥٠ شخصا واصابات ظاهرة فى ٥٠ شخصاً آخرين . وأنا لا أبرر حدوث مثل هذه الاصابات ، فهذا الحادث لم تشهده مصر فى تاريخها ، فخلال يومين قتل أكثرمن مائة من رجال الأمن وجرح حوالى ١٥٠ آخرين برصاص هذه الجماعات . . وكان من الطبيعى أن تحدث بعض التجاوزات من رجال الأمن تجاه هؤلاء المتهمين خاصة أن الوضع الداخلى فى البلد كان مهددا بالانهيار ، وبعد مرور شهرين على « اغتيال السادات » تم الافراج عن المعتقلين ولم يبق داخل السجون سوى ٧٠ شخصا كانوا بمثابة العناصر الضالعة فى ارتكاب عمليات عنف .

* **قيل إنكم أشرفتم شخصيا على عمليات تعذيب المتهمين من التيارات الدينية المتطرفة ؟**
ـ لم يحدث يوما أننى قابلت أى متهم من المتهمين فى مؤامرة أكتوبر . . أو أننى تركت مكتبى ومارست أى نوع من التحقيق مع المتهمين . . فقد كان الأمر متروكا للجهات المسئولة . . وكانت

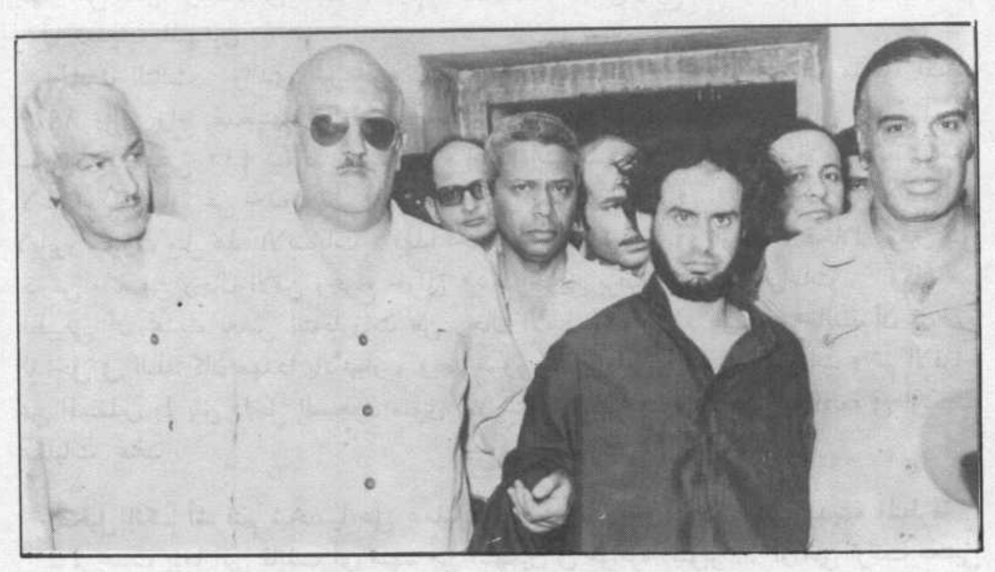
تعليماتى هى الالتزام بالقانون ، لكن كان من الطبيعى ان تحدث بعض التجاوزات خاصة أن من قتلوا فى ذلك الحادث كانوا من رجال الأمن ولم يقتل من هذا التيار أى شخص وكان من الممكن أن يقتل منهم المئات لكننا إلتزمنا بالقانون . . ونحن رأينا انه خلال سنوات ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ مات من هذه التيارات نحو ٦٠ شخصاً فى مواجهات مع رجال الأمن وفى أحداث أقل خطورة من أحداث أكتوبر ٨١ . وهذا ينفى أى ادعاء يقال حول ممارسة التعذيب .

* * *

« جماعة الهييز »

*** كان لكم أيضا موقف متشدد من جماعة « شكرى مصطفى » وقد أطلقت عليها جماعة « الهييز » فكيف تعاملتم مع هذه الجماعة ؟**

- هذه الجماعة بدأت نشاطها فى السبعينات وكانت لها طقوس خاصة وغريبة جدا . . وكان عدد كبير من الذين انخرطوا فيها للأسف الشديد من خريجى الجامعات . . وبعض أعضاء الجماعة تركوا أعمالهم وبيوتهم واتهموا ذويهم بالكفر وكانوا يتخذون من أطراف القاهرة سكنا لهم . . وكانت أهم طقوسهم أن أعضاء الجماعة لا يتزوجون من خارجها . . ومن حق الأمير أن يطلق الزوجة من زوجها ، وكانت أسماؤهم سلفية حركية مثل « أبو هريرة » و « أبى مصعب » وأنشأ شكرى مصطفى أمير الجماعة مجموعات أطلق عليها مجموعات تصفية المنشقين . . فكان أى عضو ينشق عن الجماعة تقوم هذه المجموعات بالهجوم على منزله فى الليل وتضربه بالجنازير . . وكان ذلك بمثابة نوع من الارهاب وحتى لا يفكر أى عضو فى الانشقاق عن الجماعة .



عند إلقاء القبض على شكرى مصطفى



حسن أبو باشا يتحدث مع ممتاز نصار أحد أقطاب المعارضة

« هل يقبل المنطق هذا الادعاء ؟ »

*** هناك شائعة أثيرت حول قيامك بتمزيق « المصحف » ما مدى صحة هذه الشائعة ؟**

ـ الشائعة أثارتها « جريدة الشعب » لمجرد الاثارة . . وهذه إحدى مآسى الحياة الحزبية فى مصر . . حيث نشرت الصحيفة أن شابا صغيرا ذهب إلى مقر الجريدة وقال : « انه فلان الفلانى » وعمره ١٩ عاما يأتى ترتيبه بين المتهمين رقم (٤٠٠) وادعى أنه قابلنى وأنه طلب المصحف كى يقرأ فيه . . وادعى أيضا اننى قمت بتمزيق المصحف . . ويومها كان ردى على المنشور فى « الشعب » أن تعاملى مع ربى بينى وبينه . . وأحمد الله أننى مسلم أعرف جيداً جوهر الإسلام والجانب العبادى مسألة بينى وبين الله . . وأديت فريضة الحج مرتين واعتمرت أربع مرات . . والمنطق والعقل لا يقبلان هذا الادعاء . . وقلت فى « جريدة الشعب » إنهم نشروا هذا الكلام بسوء نية ولمجرد الاثارة . . وأكدت على أننى لم أقابل هذا الشاب وأن ادعاءه حقير . . وأكدت على أن ٩٩٪ مما أثير حول التعذيب هو كذب فى كذب .

« عنف ضد وزراء الداخلية »

*** مسلسل العنف ضد وزراء الداخلية .. لماذا كنت أول حلقاته ؟**

- لقد سئلت هذا السؤال فى محكمة الناجون من النار .. لقد تصورت أن هذه الجماعات لابد أن تصنع لى تمثالاً لأنى تعاملت معهم بالحسم فيما يتعلق بالأجراءات الأمنية لكن لم يقع قتلى بينهم خاصة فى حادث ٨ أكتوبر فى أسيوط .

ومنذ توليتى المسئولية كنت حريصا على أن يتحرك الأمن بمنطق الفعل وليس بمنطق رد الفعل .. ومن هنا كانت مواجهتى معهم متمكنة من جانب الأمن وبالتالى لم يضطر الأمن للدخول فى مواجهة معهم تؤدى إلى وقوع قتلى منهم .. وبالعكس تم ضبط جميع أعضاء التنظيم أحياء سالمين .



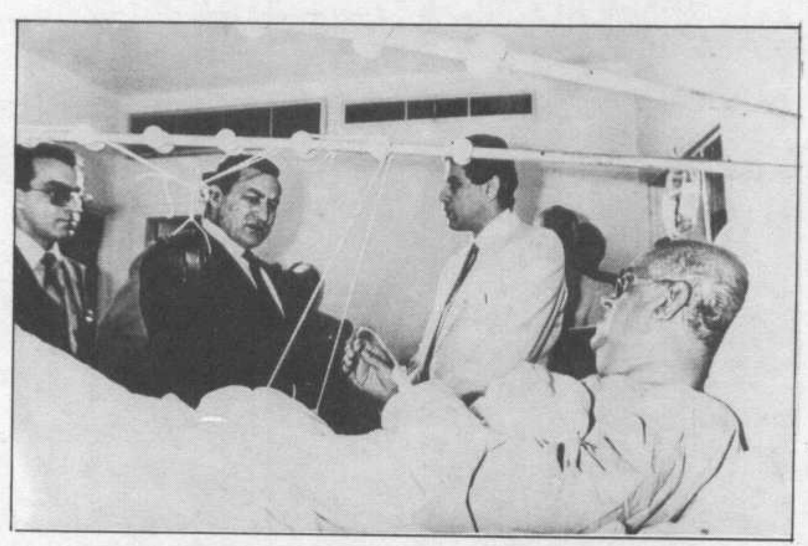
هكذا بدت سيارة أبو باشا بعد حادث محاولة اغتياله

وكان أسلوبى الآخر معهم كشف فكر هذا التنظيم من خلال العلماء القادرين على ذلك .. وهذا أسلوب دينى ومنطقى ومتحضر .. ولو كانت عندهم حجة قوية ودينية حقيقية لكانوا قد رحبوا بهذا الأسلوب لكنهم لم يرحبوا به . وتصورى أن الدور الذى قام به جهاز الأمن فى تصفية حركة تنظيم الجهاد والتى قامت بمؤامرة أكتوبر هو الذى دفعهم إلى تبنى أسلوب محاولة الإعتداء على .

« قرأت الشهادة على روحـــى »

*** وماذا كانت مشاعرك فى لحظات إطلاق الرصاص عليك أثناء محاولة إغتيالك ؟**

ـ كانت فعلاً هى أصعب اللحظات فعندما نزلت من السيارة وبمجرد أن خطوت خطوة واحدة إنهالت الرصاصات علىَّ لدرجة أننى لم أكن أشعر بنصفى الأسفل فارتميت على وجهى والرصاص مازال ينطلق ويدوى حولى . . وعندما رأيت بركة من الدماء أعطتنى إيحاء بأننى على وشك أن ألقى ربى .. فأخذت أقرأ الشهادة على روحى ٣ مرات وآية الكرسى بسرعة قبل أن ألفظ أنفاسى الأخيرة . . وفى نفس الوقت كنت أفكر فى أن الجانى قد يأتى للإجهاز علىَّ فألقيت برأسى وكتمت أنفاسى تماماً لأوحى له بأننى فارقت الحياة . .



الرئيس مبارك يزور أبو باشا فى المستشفى عقب نجاته

*** فى أول لحظة يقظة بعد الحادث وقبل أن تصلك أية أخبار عن شخصية الجناة هل كنت تعتقد أنهم من الجماعات الدينية ؟**

ـ بالطبع : لأنهم نظموا قصائد شعر وأغانى يتغنون بها ، وكانت تحوى أبياتاً عن مصرعى وقتلى على أيديهم .

*** وما هى الخواطر التى أطلت عليك بعد اليقظة ؟**

ـ هو أننى إنسان أدى دوراً عاماً ، فى قلب القضايا ، وإنه يدفع الثمن ، فى حين أن الذين يعيشون على الهامش يتمتعون بالراحة ويكسبون دون أن يدفعوا شيئاً وفى أوقات تولدت لدىَّ إحباطات كثيرة ولم يكن لدىَّ أمل فى الحياة لكن بفضل الله ثم رعاية الدولة ورئيس الجمهورية تلاشت هذه الروح تماماً .



* انتخابات ٨٤ التى لم يرض عنها أحد
* الانتخابات وحياد الشرطة
* تحالف الوفد والاخوان
* مسئولية الأحزاب
* الأمن والديمقراطية فى ٣ عهود



« إنتخابات ٨٤ .. فريدة وغريبة »

*** نأتى إذن إلى إنتخابات مايو ١٩٨٤ وهى أول إنتخابات تشرف عليها كوزير للداخلية .. ما هى الملابسات التى دارت حول هذه الإنتخابات ؟**

ـ كانت إنتخابات ٨٤ فريدة وغريبة من نوعها فجميع أطرافها لم يرضوا عنها حتى الحزب الوطنى نفسه لم يرض عن أسلوب إدارتها .. الكل يتصور أن أسلوب إدارة العملية الإنتخابية لم يحقق أغراضه ولكن رغم ذلك كنت مقتنعا أننا نسير فى الإتجاه السليم .

وبدأت المعركة بخلافات حول القانون الذى تجرى عليه الإنتخابات بعد أن تم إعتماد إجرائها على أساس القائمة النسبية ، لكن الخلاف دار حول النسبة المقررة لكل حزب لدخول البرلمان .. وكان أعضاء الحزب الوطنى فى مجلس الشعب قد تقدموا بمشروع قانون ينص على إقرار ١٠٪ كحد أدنى لدخول الحزب مجلس الشعب .

وقد عارضت الإنتخابات بالقائمة وكنت أرى أن النظام الفردى هو المناسب لأننا إعتدنا على هذا الأسلوب فى الإنتخابات ، كما أنه أسلوب جيد يحقق للعناصر المؤثرة أهدافها فى النور .. ولكن للأسف لم يؤخذ بوجهة نظرى .. واستقر الأمر بعد مناقشات طويلة على إجراء الإنتخابات بالقائمة وبنسبة ٨٪ كحد أدنى لكل حزب .

*** وكيف سارت العملية الإنتخابية ؟**

ـ أخذنا موقفاً محايداً منذ البداية وأعطيت الجميع الحرية فى الدعاية الإنتخابية دون قيود أو متابعة رغم حدة النقد التى وجهت للنظام من صحف المعارضة أو من نشراتها ولافتاتها التى علقت فى مختلف أنحاء الجمهورية .

وأؤكد لك أننا لم نتخذ أى إجراء ضد جريدة أو نشرة ولم نلغ أو نمنع عقد أى إجتماع ، كما قمنا من جانبنا بتصحيح جداول الناخبين وإعطاء كشوف بها لجميع الأحزاب .



« الإنتخابات .. وحياد الشرطة »

*** رغم دخول أعداد كبيرة من المعارضين لمجلس الشعب فى إنتخابات ١٩٨٤ إلا أن صيحات تزوير الإنتخابات كانت قوية لدرجة تقدمت فيها المعارضة فى المجلس باستجواب عاصف عن تزوير الإنتخابات ؟**

- أولاً وقبل الخوض فى تفاصيل العملية الإنتخابية التى جرت فى ١٩٨٤ أود أن أعرض للظروف والملابسات التى سبقت هذه الإنتخابات ، فمنذ اللحظات الأولى التى أعقبت إغتيال « السادات » تولد لدىَّ اقتناع بأن المنطق الديمقراطى هو طوق النجاة لمصر .. وجاء الإستفتاء على انتخاب رئيس الجمهورية يؤكد حرص المواطن المصرى على الشرعية .. وجرى هذا الإستفتاء بشكل لم يسبق له مثيل فى أى إستفتاءات سابقة .. فقد حرص الجميع على الحضور ، وكان الإقبال كبيراً رغم أنه من المعروف أن نسبة حضور الإستفتاءات بشكل عام فى مصر كانت ضعيفة جدا .

من هنا كان لابد أن نستوعب هذا الدرس ، وأن نقول إن هناك أملاً ولد ومرحلةً جديدة جاءت بتولى الرئيس مبارك المسئولية والتى بدأها بأكبر خطوة - كما قلت سابقا - بالإفراج عن المعتقلين الذين تم التحفظ عليهم بقرارات سبتمبر ، كان لابد أن ندعم جو المصالحة الذى خلقه مبارك وأن نبث روح الطمأنينة ونوسع دائرة الإنفراج السياسى على الساحة الداخلية للبلاد .

ومن هنا بدأت أحزاب المعارضة تعود للظهور بعد أن كانت مجمدة ، كما تمتعت الصحافة بحرية لم تعهدها من قبل ومنحت لأحزاب المعارضة حرية الحركة على الساحة السياسية بدون قيود أو متابعة .

وكان لابد من ترجمة كل هذا فى الإنتخابات .. وكانت أول إنتخابات صادفتنى وأنا فى موقع المسئولية بالوزارة إنتخابات المجالس المحلية ، وكان قد حدث تعديل فى قانون الإنتخابات لجعلها بالقائمة المطلقة .. وقد عارضت أحزاب المعارضة هذا القانون ورفضت دخول الإنتخابات ماعدا حزب الأمة الذى نزل فى دوائر محددة وبعناصر من حزب الوفد .. ورغم ذلك كنت حريصاً على أن تجرى الإنتخابات بصورة محايدة ودون تدخل من أجهزة الأمن وفاز حزب الأمة فى ٣ دوائر بفضل حيدة جهاز الأمن .

وأذكر أن النائب الوفدى أحمد طه الذى نزل الإنتخابات على قائمة حزب الأمة فى دائرة الساحل سجل فى محضر إجتماع مجلس محلى المنطقة إشادةً بحياد أجهزة الشرطة فى الإنتخابات .

وجاءت إنتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى وبالقائمة المطلقة أيضاً .. ورفضت الأحزاب أيضاً الدخول فى هذه الإنتخابات وقلت يومها كوزير للداخلية لابد من تدعيم بذرة حياد الشرطة فى العملية الإنتخابية وتعميق جذورها فى الأرضية السياسية .. ورغم أن الحزب الوطنى هو الحزب الوحيد الذى خاض الإنتخابات إلا أننى أصدرت توجيهات لجميع مديرى الأمن بالمحافظات بضرورة منع أى تدخل لتزوير الإنتخابات ، واستطاعت الشرطة ضبط ١٢ قضية لرؤساء وأعضاء لجان الإنتخابات الذين حاولوا تسويد البطاقات .. وعندما أعلنت النتيجة الإجمالية ونسبتها ٥١٪ حرصت على البدء بالمحافظات التى كان فيها الإقبال ضعيفا .

ولعلها هى المرة الأولى فى تاريخ الانتخابات منذ بدأت فى مصر أن تضبط الشرطة أعضاء اللجان الذين يحاولون التزوير فى العملية الانتخابية وهو ما لفت نظر كاتبنا العالمى نجيب محفوظ الذى حرر فى مقاله الأسبوعى فى جريدة الأهرام تعليقا على هذه الظاهرة ما يلى : (جاء فى جريدة الأحرار المعارضة أن بعض رؤساء لجان الانتخابات قد ظنوا أن التعليمات التى صدرت إليهم بالتزام الحيدة والنزاهة فى انتخابات مجلس الشورى ، ما هى إلا مجرد تصريحات تهدف إلى الاستهلاك المحلى ، فجروا على عادتهم فى تزوير البطاقات الانتخابية وإذا بالشرطة تلقى القبض عليهم وتحيلهم إلى النيابة العامة) .

وقفت أمام الخبر وأنا من الدهشة إلى ما لا نهاية ، لا لسوء ظن بالشرطة ولكن لفيض غمرنى من الذكريات الأسيفة عن الماضى البعيد والقريب ، حينما كان المستبدون يتخذون من الشرطة وسيلة إلى تزييف إرادة الشعب وتخليق برلمان مزور كقناع لحكم ملكى مطلق ، كنا فى تلك الأيام ننظر إلى الشرطة باعتبارها عدو الشعب وحقوق الإنسان وسلاح الظلم والطغيان .

والحق أن الشرطة كانت الضحية الأولى للطاغية ، فهو الذى أجبرها على التخلى عن واجبها نحو الوطن لتخدم أهواءه وأطماعه ، اليوم تعود الشرطة إلى موقعها الطبيعى كحارس أمين للقانون والقيم وحقوق الشعب ، كساهر يقظ على الدستور والديمقراطية . وقديما كان المستبد يعهد بوزارة الداخلية إلى رجل يتوافر فيه الدهاء والجرأة واللامبالاة بالقيم ، كأنما يعهد بها إلى قاطع طريق لا وزير فى دولة متحضرة ، واليوم يقوم على رأس الوزارة رجل واسع الادراك ، نبيل المقاصد ، عامر القلب ، يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد وعد وتعهد ، ثم صدق الوعد والتعهد ، وأول الغيث قطره ثم ينهمر .

*** وهل تقبلت القيادة السياسية هذه النسبة (٥١٪) ؟**

ـ الغريب أنه عند اعلان نتيجة الانتخابات فى مؤتمر صحفى من مكتبى عرض على مدير مكتبى مذكرة أبلغها تليفونيا د/ فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء طلب فيها أن تعلن النتيجة النهائية للانتخابات على أساس عدد الذين حضروا ونسبة من أعطوا منهم للحزب الوطنى وكان هذا معناه أن تكون نسبة النتيجة النهائية هى ٩٩٪ بدلا من ٥١٪ . . ولكن لم يتم تنفيذ ذلك بطبيعة الحال .

*** قيل انه حدثت تعديلات فى نتيجة الانتخابات وأن بعض المرشحين الذين أعلن سقوطهم تم تعديل نتيجتهم بالفوز . . ما حقيقة هذه الواقعة ؟**

ـ بعد اعلان النتيجة تكشف لنا وقوع خطأ فى اعلان نتيجة انتخابات محافظة المنيا حيث كانت النتيجة قد أبلغت لنا على انها النتيجة العامة لدائرة المنيا فى حين كانت هذه النتيجة خاصة بالبندر مما نتج عنه اعلان نجاح مرشح حزب وطنى بدلا من مرشح حزب وفد ، أى ان التعديل كان لصالح معارض . . والغريب أن هذه النتيجة لم ترض حزب الوفد الذى حصل على ٦٠ مقعدا وذلك لأن رئيس الحزب كان قد أعلن أن الوفد سيحصل على ٣٣٪ أى ما يقرب من ١٥٠ مقعدا .

* * *

« اتفقت أحزاب المعارضة على أن الانتخابات مزورة »

*** فى تقديركم لماذا لم يرض الجميع عن مسار هذه العملية الانتخابية ككل ؟**

ـ أحزاب المعارضة جميعها اتفقت على أن الانتخابات تم تزويرها بما فيهم حزب الوفد الذى تخطى نسبة الـ ٨٪ وبالتالى تمكن من دخول البرلمان . . أما أحزاب التجمع والعمل والأحرار فقد أصابتها هزة لأنها لم تحصل على النسبة المقررة للدخول وبالتالى ارتفع صياحها بأن الانتخابات مزورة . . والواقع أن المعارضة وللأسف الشديد لم تدرك التجربة ، وتشجع الحياد الذى اتبعته الشرطة وتعترف بالحقيقة وتعالج أخطاءها .

كما كان من الغريب أن تتجاهل جريدة « مايو » لسان الحزب الوطنى نشر ردى على الاستجواب فى مجلس الشعب بالرغم من أنه كان دفاعاً عن كيان الحزب سياسياً وتنفيذياً .

ولكن على الرغم من عدم رضاء الأحزاب عن انتخابات ١٩٨٤ فإن ما قالته الصحف والإذاعات المحلية والعالمية خير دليل على نزاهة هذه الانتخابات . فقد أجمعت الصحافة العالمية على أنها خدمت المنطق الديمقراطى ، ودعمت المسيرة الديمقراطية فى مصر وكتب عنها الكاتب الكبير مصطفى أمين قائلا : لو أنفقت مصر ملايين ما حققت سمعة طيبة مثل تلك التى تحققت فى هذه الانتخابات .

* * *

« تحالف الوفد والإخوان . . كان مفاجأة »

*** وفى تصورك لماذا تحالف الوفد مع الاخوان المسلمين فى هذه الانتخابات ؟**

ـ هذه كانت المفاجأة الكبرى من حزب الوفد . . فالوفد تناسى تاريخ صراعه الطويل مع جماعة الاخوان التى وقفت منه موقفاً عدائياً طوال المرحلة السابقة على ثورة يوليو ، وتحالفت مع الملك والأحزاب الأخرى لحصار حزب الوفد والقضاء على شعبيته . . والوفد عندما أنشأ القمصان الخضر كان لمواجهة الجهاز السرى للاخوان فهما كانا دائماً العدوين التقليديين .

وفى اعتقادى أن هذا التحالف كان « تحالف مصلحى » لا تحالفاً من أجل رؤية استراتيجية للمستقبل . وقد قبل الوفد ذلك للحصول على أصوات تخدم قائمته وتمكنه من الوصول إلى النسبة المقررة ، كما وجدها الاخوان فرصة للوصول إلى المؤسسة التشريعية لأول مرة فى تاريخها ، وليتحقق لها ذلك من خلال منافسها وعدوها التاريخى . . ولأن هذا الاتفاق لم يكن على أساس فكرى أو سياسى سليم فقد انهار فى الحال .

*** وهل هذا هو ما حدث أيضاً من خلال تحالف حزب العمل معهم ؟**

ـ لقد كان هدف الاخوان هو الوصول إلى المؤسسة التشريعية بعدد كبير وبأى شكل كان وتحت أى صورة من الصور . . وقد حققوا هذا الهدف من خلال حزب العمل .

« مسـئولية الأحـزاب »

*** وما هى فى تقديركم مسئولية الأحزاب فى تعثر مسيرة الديمقراطية ؟**

ـ الأحزاب الموجودة على الساحة ليست لديها مناهج واضحة . . فلا يوجد حزب لديه منهج واضح . . ومفهوم الأحزاب عن الديمقراطية مقصور على الجانب الخطابى والاعلامى فقط . . وانها لا تدرك أن الديمقراطية ليست غاية . . وانما هى وسيلة لتحقيق غاية . . والغاية هنا هى صلاح المجتمع ورفاهيته ، كما أن الأحزاب لا تمارس دورها السياسى من خلال مسارات اجتماعية . . أو من خلال المساهمة الايجابية فى الأمور الاجتماعية التى تمس حياة المواطن اليومية ، فلم نر حزبا من الأحزاب خرج للقرى وتناول مشكلة الإنتاج أو لماذا تحولت القرى من الإنتاج إلى الاستهلاك ؟ ولم نر حزباً ساهم بالجهود الذاتية لأعضائه فى انشاء مشروعات . . كما أن الأحزاب لم تمارس أى نشاط فى مجال محو الأمية وكل ما فعلته الأحزاب هو مجرد الكلام فى مناقشات « بيزنطية » بعيدة عن الواقع ومشاكل الناس .

وهذه المناقشات لا تساعد على النمو الديمقراطى ولا على نمو الوعى السياسى . . بل على العكس فانها ساعدت على زيادة تخلف الوعى السياسى لدى المواطن خاصة أنها لا تربطة بالحركة السياسية فى البلد ولا تربطه بالمشكلات التى تعانى منها الجماهير مما أدى إلى حدوث نوع من اللامبالاة عند الناس وأصبح الاعتماد الأساسى على ما تقوم به الحكومة . . وهذا الكلام ينطبق على الحزب الوطنى والأحزاب الأخرى .

*** وماذا عن مسئولية الجماهير فى تقييد حركة النمو الديمقراطى ؟**

ـ دور الجماهير فى مصر سلبى أكثر من اللازم ولا يساعد على ترسيخ التجربة الديمقراطية . . فعلى سبيل المثال إذا نظرنا لمشاركة جماهير القاهرة وهى أكبر محافظات مصر سكانا وبها أكبر نسبة من المتعلمين والمثقفين نجد أن نسبة مشاركتهم فى أى انتخابات عامة لم تزد عن ٢٠٪ بينما ٨٠٪ من جماهير القاهرة لا تذهب إلى صناديق الانتخاب وبالتالى لا تشارك فى الحركة السياسية ولا فى النمو الديمقراطى .

* * *

« الأمن والديمقراطية فى ٣ عهود »

*** ٤٢ عاماً من العمل الشرطى عاصرت خلالها ٣ عهود متتالية . . ما هو تقييمك لصورة الأمن خلال هذه الفترات ؟**

ـ نبدأ بعصر الرئيس الراحل « جمال عبدالناصر » حيث كنت وقتها ضابطا بمباحث أمن الدولة . . وعصر « عبدالناصر » لا يمكن أن نفصله عن الظروف التى قامت فيها الثورة وخاصة

من ناحية الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى البلاد . . وكأى ثورة لابدأن تتعرض فى البداية لإرهاصات تجسدت فى صدامها مبكراً مع الاخوان المسلمين فى عامى ٥٣ ، ١٩٥٤ ، ومحاولتهم اغتيال « الرئيس جمال عبدالناصر » بميدان المنشية . . وكان ضرورياً إزاء ذلك أن توجد إجراءات تتجاوز الإطار القانونى لتأمين الثورة خاصة أنها كانت فى مراحلها الأولى .

وأتصور أنه عقب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ وبعد الشعبية التى حصل عليها « عبدالناصر » أن الفرصة كانت سانحة لأن تفكر الثورة فى تنفيذ المبدأ السادس من مبادئها وهو ترسيخ الحياة الديمقراطية فى البلاد ، ولكن الوضع الأمنى فى مجمله كان غير مستقر وإن كان ثمة استقرار فهو استقرار غير طبيعى يستند إلى اجراءات حادة فى مواجهة أى عمل يمس الاستقرار الداخلى . . وكان الاعتقال هو السلاح الوقائى ومن هنا اتسعت دائرة الاعتقالات فى أوقات كثيرة .

*** فى تقديرك . . هل كان الوضع الأمنى إيجابياً فى ذلك الوقت ؟**

ـ كما قلت كانت دائرة الاعتقالات تتسع إلى الحد الذى انتشرت فيه فكرة أن المواطن غير حر فى التعبير عن رأيه . .

وفى تقديرى أن نجاحات الثورة فى سياساتها الخارجية والداخلية فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية الكبرى التى حصلت عليها طبقات اجتماعية محرومة لم تؤد إلى تحقيق الاستقرار الأمنى .

أما مرحلة السادات فقد بدأت بارهاصات مثلما بدأت مرحلة « عبدالناصر » ولعبت العناصر الماركسية دوراً كبيراً ضد سياسات السادات وأبرزها مظاهرات ٧١ ، ٧٢ ثم حادث الفنية العسكرية وأحداث يناير ١٩٧٧ ثم الفتنة الطائفية وأخيراً مؤامرة أكتوبر ١٩٨١ التى أودت بحياته وطوال هذه المرحلة لم يكن الأمن مستقراً على الإطلاق ، وفى اعتقادى أن عهد « السادات » تعرض لأخطر حدثين فى تاريخ مصر الحديث لأن الوضع الداخلى لم يكن قائماً على أساس ديمقراطى سليم .

* * *

« الأمن المركزى . . حادث عارض »

أما عهد الرئيس مبارك فقد بدأ بداية مستقرة واستمر على ذلك طوال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ وكان حادث الأمن المركزى أبرز الأحداث التى وقعت فى عصر الرئيس مبارك . . وهو حدث مفاجىء ووقتى نتيجة أسباب عارضة فجرت مواقف كان ينبغى ألا تحدث . . وقد كان من الممكن أن تستغل عناصر من الجهاد أو التنظيمات المتطرفة الأخرى هذه الأحداث فى القيام بأعمال تخريبية أو إرهابية لولا نزول القوات المسلحة التى منعت الموقف من التفجر .

كما إنه مع بدايات عام ١٩٨٦ بدأ تصاعد حركة تنظيم الجهاد ووصلت خطورتها إلى محاولة اغتيال ثلاثة وزراء داخلية أنا واحد منهم بالإضافة إلى محاولة إغتيال اللواء عبدالحليم موسى

ـ وزير الداخلية الحالى ـ ومكرم محمد أحمد ـ نقيب الصحفيين ـ واغتيال د/ رفعت المحجوب ـ رئيس مجلس الشعب السابق ـ . لقد عاد هذا النشاط يمثل خطورة مرة أخرى على الإستقرار الداخلى .

ومن هنا أرى أن كافة القوى السياسية تتحمل مسئولية كبرى فى مواجهة تصاعد التيار المتطرف الذى سيمس فى النهاية الممارسة الديمقراطية نفسها .

* * *

« خلافات مع رئيس الوزراء »

*** وقعت خلافات كثيرة بينك وبين د/ فؤاد محيى الدين ـ رئيس الوزراء ـ فى تلك الفترة . . ما هى طبيعة هذه الخلافات ؟**

ـ د/فؤاد محيى الدين رجل دولة من الطراز الأول . . رجل سياسى وطاهر اليد . . وله بعد إجتماعى واضح وصاحب تجربة طويلة منذ فجر شبابه .

وحقيقة فإن خلافى مع د/ فؤاد محيى الدين كان يتعلق بمبدأ هام ، فقد كنت أرى أن دور الشرطة دور قومى وليس حزبيا فى حين كان تصوره أن الدور القومى للشرطة من الممكن أن يكون على حساب نجاحات حزبية للحزب الوطنى .

والمبدأ الثانى الذى اختلفت معه بشأنه يتعلق بأنه كان حسن الظن بفاعلية الحزب الوطنى فى الشارع وبكثير من عناصر الحزب ، فى حين كانت أمامى صور واضحة عن عوامل من الفساد تنخر فى كيان الحزب الوطنى نتيجة لأن بعض عناصر وقيادات الحزب غير الصالحة تتولى مواقع لا تناسبها وإنها يجب ألا تمثل الحزب فى أول إنتخابات حرة .

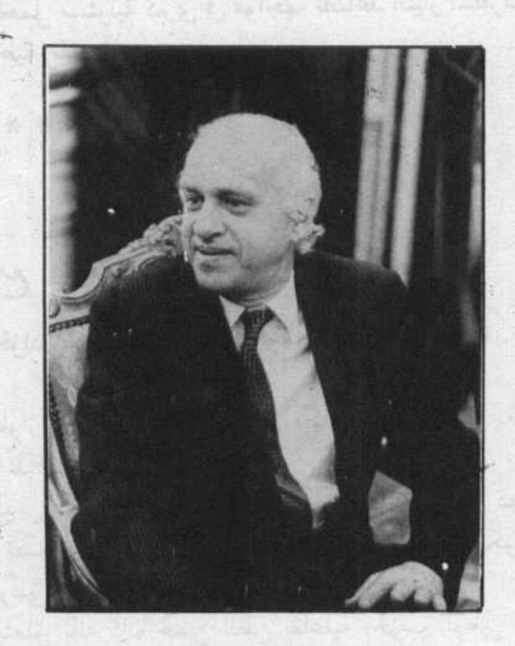
كان لدى اقتناع بأن من مصلحة الممارسة السياسية والديمقراطية فى مصر أن يكون للحزب الوطنى فاعلية وأن يكون نموذجا للحركة السياسية المثمرة على المستوى الجماهيرى والتى تكسب ثقة الناس . . لأن ذلك سيكون حافزا للأحزاب الأخرى فى أن تمارس دورها بشكل يتمشى مع الفاعلية التى يحققها الحزب الوطنى فى الشارع بحكم المنافسة الصحية التى يجب أن تتمتع بها الأحزاب السياسية فى مصر .

من هنا بدأ الخلاف فى وجهات النظر بينى وبين د/ فؤاد خاصة أنه كان لا يقبل وجهة النظر المعارضة لرغبته فى أن يكون الحزب الوطنى ذا فاعلية كبيرة . وكان يعتبر ما قلته مساسا بكفاءة الحزب الوطنى الذى يتولى منصب الأمين العام به . . وبكل أسف تجاوز هذا الخلاف حول المبدأ إلى مسائل تصورها هو عملية شخصية .

*** ألم يكن الخلاف بينكما أيديولوجيا ؟**

ـ كان هكذا بالفعل لأننيكنت مقتنعا أن تؤدى الشرطة دوراً قومياً فى حين كان د/ فؤاد يتصور أن الحزب هو الأولى برعاية جهاز الشرطة ، لقد كنا جميعا نؤمن بمبدأ التعدد الحزبى وبالمبادىء

الاساسية التى قام عليها الحزب الوطنى لكن كان تصورى أن الحزب الوطنى لابد أن يمثل « يوليو التسعينات » بمعنى أن يتجاوب مع متغيرات ومتطلبات العصر الجديد خاصة أنه حزب الأغلبية ويحظى بشعبية ملحوظة .



نعم اختــلف مع
د/ فــؤاد محيى الدين

« الحزب الوطنى والدور المفقود »

*** ولماذا لم يتحقق شيء من ذلك للحزب الوطنى حتى اليوم؟**

ـ الواقع أن الحزب الوطنى لا يقوم بالدور الذى يجب أن يقوم به كحزب يمثل الأغلبية . . فليس من المجدى أن يعتمد حزب الأغلبية على إنجازات الحكومة فى دعايته الحزبية . . فدور الحزب السياسى فى الشارع والقرية والمدينة وحل قضايا الجماهير أكبر وأخطر من مجرد الحصول على الأغلبية البرلمانية فهو الحزب المؤهل والقادر على حفظ التوازن السياسى والإجتماعى على الساحة الداخلية ، ثم أنه بحكم أغلبيته الشعبية التى يحظى بها هو القادر على ضبط إيقاع النمو الديمقراطى ليسير فى قنواته الشرعية حتى يترسب فى الوجدان الجماهيرى العام كأسلوب حياة .

الحزب الوطنى فى تصورى يحتاج إلى طفرة كبيرة فى منطق العمل الحزبى وفى تطوير منهجه وأسلوب عمله وارتباطه بالعمل على حل قضايا الجماهير . . من هنا أتمنى أن يعالج الحزب أمراضه سواء إتصلت هذه الأمراض بكوادره أو بفاعلية قياداته فى بعض المستويات أو فى توضيح منهجه لدى الجماهير ، وأن تكون قدرته على إقناعها بهذا المنهج أقوى وأكبر من قدرته على إقناعها على أساس أنه حزب السلطة .

* المنشورات التى سببت قلقا لعبدالناصر
* قانون الطوارىء والظروف الأمنية
* جهاز مباحث أمن الدولة
* أخطار تواجه الأمن المصرى
* مواصفات وزير الداخلية



« أحداث أمنية هامة »

*** منذ عام ١٩٤٥ وحتى تركك موقع المسئولية لابد أن هناك قضايا أمنية أخرى لها موقعها على خريطة ذاكرتك . . ما هى أهم هذه القضايا ؟**

ـ بالتأكيد هناك قضايا أمنية كثيرة واجهتها وتعرضت لها فى هذا الحديث . . لكن أود أن أتطرق لحدثين لم أشر إليهما الأول عام ١٩٦٨ ويتعلق بقضية تنظيم أطلق على نفسه « حركة تحرير مصر » . . كنت يومها أتولى مسئولية النشاط الخاص بأمن الدولة . . وبدأت فى تلك الفترة تظهر منشورات وتوزع على نطاق واسع فى السينما . . فى الشوراع . . فى الميادين . . فى وسائل المواصلات بالقاهرة وفى صناديق البريد بالمنازل . . وكانت المنشورات تتضمن هجوماً على النظام وعلى الرئيس « عبدالناصر » ، وتدعو إلى ثورة ضد النظام مما أعطى إنطباعاً لدى الجماهير بأن لهذا التنظيم إمتداداً داخل القوات المسلحة ، ويمكن أن يقوم بثورة فى القريب العاجل .

واستمر هذا الوضع لمدة شهر ، وسبب قلقا لعبدالناصر لدرجة أنه كان عندما يستيقظ من نومه يسأل عما تضمنه المنشور التالى . . لقد تصور « عبدالناصر » هذه المنشورات بأنها على نمط ما كان يقوم به تنظيم الضباط الأحرار قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وقد أحيل البحث فى هذا الموضوع إلى فرع أمن الدولة بالقاهرة ، وكان أساس البحث التعرف على ماكينات الطبع المشتبه فيها والتى تطبع هذه المنشورات وتم جمع أكثر من ٢٠ ألف ماكينة طباعة دون أن يتوصلوا لنتيجة .

بعد ذلك إستدعانى اللواء / حسن طلعت ـ مدير أمن الدولة ـ وأسند إلى مهمة البحث عن هذا التنظيم . . وبدأت البحث إنطلاقا من اقتناعى الدائم بأن أى فرد يرتكب جريمة سواء سياسية أو جنائية لابد أن يرتكب خطأ أو يترك ثغرة إذا إكتشفها جهاز الأمن لابد أن يصل إلى نتيجة . . من هنا فقد طرحت جانبا جميع التحريات التى سبق إجراؤها وركزت إهتمامى على زاوية واحدة حيث طلبت إحضار جميع الخطابات التى صودرت من الرقابة البريدية ، واحضروا ما يقرب من (٣٠٠) رسالة ، وطلبت من العقيد نديم حمدى والعقيد فتحى قته ـ الذى يعمل حاليا مساعدا أول لوزير الداخلية ـ طلبت فحص الخطابات ومطابقة الأسماء الموجودة عليها بالأسماء الموجودة « بدليل التليفون » واكتشفنا أن جميع هذه الأسماء مأخوذة من الدليل ماعدا خطابين فقط . . ومنذ هذه اللحظة تأكد لدينا أن الخطأ الذى وقع فيه مرسل هذه المنشورات ـ إنه أرسل ضمن ما أرسله منشورات إلى شخصين على علاقة شخصية به ، ومن خلال التحرى عن هذين الشخصين تمكنا من تحديد مرسل المنشورات ، وعرض المحضر على النيابة التى أذنت بتفتيش منزله . . وضبطنا أصول المنشورات التى وزعت وتلك التى كانت معدة لتوزيعها فى الميادين ، كما تم ضبط جهاز « الرومنيوم » المستخدم فى الطبع . . وتبين أن هناك مجموعة أخرى على رأسها أستاذ علم نفس فى

إحدى الجامعات ـ فقد كان يكتب المنشورات بطريقة مثيرة . . وعندما عرض هذه المعلومات على السيدين / شعراوى جمعة وحسن طلعت أعربا عن إعجابها ودهشتهما من تفاصيل الطريقة التى تم بها التوصل إلى كشف هذا التنظيم .

* * *

« قانـــون الطـــوارىء »

*** عقب أحداث أكتوبر ١٩٨١ صدر قانون الطوارىء وقيل انك كنت أكثر وزراء الداخلية استخداما له فى تصفية التيارات الدينية ؟**

ـ قانون الطوارىء كان ولايزال مثاراً للجدل السياسى ومحورا لاهتمامات كثيرة من جانب القوى السياسية المعارضة بصفة خاصة . . وهذا القانون فرض عقب اغتيال « الرئيس السادات » فى أكتوبر ١٩٨١ ، وبطبيعة الحالة فإن الظروف الأمنية التى تعرضت لها البلاد فى تلك الفترة كانت تحتم اصدار مثل هذا القانون تأمينا للوضع العام الداخلى الذى كان معرضا لاحتمالات كثيرة .

ولقد استخدم قانون الطوارىء بالفعل فى عمليات مواجهة خيوط المؤامرة وتصفية جميع جيوبها . . وكانت جميع الاجراءات التى تتخذ تخضع للرقابة القضائية طبقا لنصوص القانون نفسه . . وقانون الطوارىء له نظير فى الدول المتقدمة تحت مسمى قانون مكافحة الإرهاب ويطبق فى انجلترا باجراءات أكثر صرامة وحدة من اجراءات قانون الطوارىء .

*** وهل استخدمته فى أثناء توليك المسئولية ؟**

ـ استخدمته فى زاوية واحدة فقط تتعلق بمكافحة الإرهاب ، كما استخدمته مرة واحدة قبل توليتى الوزارة فى نوفمبر ١٩٨١ عندما وجدت الفرصة سانحة للقبض على كبار مهربى وتجار المخدرات .

وفى تقديرى أن الظروف الأمنية وقتها كانت تحتم العمل بهذا القانون ، ولقد أوضحت فى مجلس الشعب كوزير للداخلية وممثل للحكومة مبررا للظروف التى تستدعى استمرار العمل بهذا القانون وكانت محاور ردى على استجوابات النواب تنحصر فى أن هذا القانون لم يستخدم ولو مرة واحدة خارج دائرة مواجهة العمل الإرهابى . . وطلبت أن يتقدم أى من النواب بمثل واحد يخالف هذه الحقيقة . . وبالطبع لم يتقدم أحد .

وقلت لهم أن أجهزة الأمن استطاعت تصفية جيوب المؤامرة وتحقيق الاستقرار بفضل ما أتاحه قانون الطوارىء لها من قدرة على المواجهة السريعة وأشرت إلى أن دولا أخرى أكثر تقدما منا فى التطبيق الديمقراطى قدرت خطورة العمليات الإرهابية على المسار الديمقراطى فيها وأصدرت قوانين خاصة مستديمة لمكافحة الإرهاب تفوق فى السلطات التى خولتها لأجهزة الأمن فيها ما خولة قانون الطوارىء لأجهزتنا الأمنية فى نطاق مواجهة دوائر الإرهاب . . أما من حيث التوسع فى تطبيقه فلعلى أعود وأذكر هنا حقيقة واحدة تؤكد كيف كان يطبق فى أضيق نطاق بعد أن استقرت

الأوضاع فى البلاد ، فقد كان عدد المعتقلين عندما تركت العمل فى وزارة الداخلية فى ١٦ يوليو ١٩٨٤ تسعة عشر معتقلا فقط .

* * *

« مواقع متعددة داخل أمن الدولة »

*** تقلدت مواقع متعددة داخل جهاز أمن الدولة . . ما هى طبيعة عمل هذا الجهاز ؟**

ـ معظم فترة خدمتى كانت فى جهاز أمن الدولة . . فلقد التحقت بالجهاز فور قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . . وبدأت مشوارى فيه من القاع كضابط عادى . . وفى عام ١٩٧١ تم نقل عدد كبير من العاملين بالجهاز وشغلت أنا نائب مدير الجهاز .

وفى ابريل ١٩٧٥ عينت مديرا لجهاز أمن الدولة . . وفى يوليو عام ١٩٧٧ فوجئت بنقلى إلى موقع أقل أو إلى الظل ، لكن لم يدم هذا الوضع طويلاً حيث عينت بعد ذلك مساعدا أول لوزير الداخلية للأمن العام . . وأعتقد اننى قمت بدور ايجابى فى هذا المجال فى تعاون مع وزير الداخلية وقتها اللواء « نبوى إسماعيل » . .

وبدأ من عام ١٩٧٨ يحدث اهتزاز فى الأمن فى جانبه السياسى انتهى باغتيال « السادات » فى أكتوبر ١٩٨١ واندلاع أحداث أسيوط . . وبعد تكليفى بالسيطرة على تلك الأحداث استدعيت مرة ثانية لإدارة جهاز أمن الدولة إلى جانب مصلحة الأمن العام . . واعتبرت عودتى لرئاسة الجهاز رد اعتبار لى لما حدث فى عام ١٩٧٧ . .

أما طبيعة عمل الجهاز فهو يؤدى دورا قوميا هاما فى تأمين كل مواطن فى مصر لأنه يهتم بالجزئيات التى تهم المواطنين فى كافة حياتهم المعيشية ، كما يضع الجهاز ضمن أولوياته حماية الشرعية فى البلاد . . وجهاز أمن الدولة له قرين فى دول العالم المتقدم فى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا . . وجهاز أمن الدولة عندنا لا يتحرج فى أى وقت من الأوقات أن يذكر الحقيقة مهما كانت الشخصيات التى يتعرض لها فهو يرصد حتى الاشاعات التى تطلق بين المواطنين ويقوم بعرضها بأمانة على المسئولين المعنيين . فمثلا لو أن هناك مشكلة فى إنتاج رغيف الخبز ، فلابد أن يتحرك الجهاز سريعا لحلها حتى لا تؤثر سلبيا على معنويات المواطن .

*** لكن إذا كان هذا هو دور جهاز أمن الدولة كما تقول . . فلماذا يشعر المواطن بالرعب كلما ذكر اسم أمن الدولة ؟**

ـ للأسف فإن القوى السياسية المعارضة تركز فى تعاملها مع أمن الدولة على أنه يقوم بعمليات التعذيب والتصنت على المواطنين ، وتصور الجهاز على أنه يكتم أنفاس المواطنين ، فى الحقيقة أن أحزاب المعارضة تتجنى كثيراً على الجهاز وتنسى الإيجابيات التى يحققها فى تأمين البلاد والمواطن خاصة فى الأحداث العصيبة التى مرت بها مصر ، لكن أعتقد أن المواطن الحريص على أمن نفسه وبلده يرحب بدور الجهاز الذى يرحب هو بدوره فى الاستماع إلى أى مواطن يطلب حمايته .

« أخطــار تواجــه الأمــن »

*** فى تقديرك كرجل أمنى . . ما هى الأخطار التى تواجه الأمن المصرى ؟**

ـ ما يهدد كيان جهاز الأمن هو أن تخترقه مجموعات تنتمى إلى تيارات سياسية أو أن تكون السياسات المطبقة داخل جهاز الأمن سياسات سطحية أو فاشلة ، أو يكون اختيار القيادات الأمنية مبنيا على أهواء شخصية لأنه إذا ضاعت فى جهاز الأمن بالذات قيمة اختيار القيادة الكفء فمن الممكن أن يحدث انهيار فى كفاءة جهاز الأمن . .

وأنا أشبه جهاز الأمن بسياج يحيط بالمجتمع ويحفظه من آفات سياسية أو اجتماعية خطيرة . . فإذا أصاب هذا السياج الضعف وأصبح مليئا بالثغرات فلابد بالتبعية أن يصاب كيان المجتمع بأية أضرار .

أما المخاطر التى تواجه جهاز الأمن فى مصر فأولها الحركة الإرهابية لأنها تنمو بصورة مطردة ، وتستغل بعض السلبيات الاجتماعية والسياسية وتحقق نموا على حساب هذه السلبيات وتنحصر السلبيات السياسية فى ضعف حركة الأحزاب بصفة عامة بما فيها الحزب الوطنى الديمقراطى . . فالحركة السياسية لا تلتحم برجل الشارع وتتسم بأنها حركة مكتبية واعلانية دون أن تلتحم كما يجب بواقع وقضايا الجماهير . . والخطر الأكبر أن يتحول حزب الأغلبية إلى حزب الحكومة وليست حكومة الحزب التى تنقد سياسات الحزب .

وأعتقد ان مسألة التنظيم الواحد جمدت روح المبادرة والنمو فى الحركة السياسية فى مصر فى الستينات . . وفى السبعينات بدأ التعدد الحزبى بمنطق وباسلوب خاطىء وسرعان ما تراجع . . وفى الثمانينات لازالت الحركة الحزبية أيضا متراجعة سواء من الحزب الوطنى أو أحزاب المعارضة .

وفيما يتعلق بالواقع الاجتماعى وتأثيره على الشباب بصفة خاصة فالحركة الدينية السياسية التى تتزعمها جماعات التطرف الدينى تجد فرصتها فى الانفراد بمساحة ملحوظة من الساحة السياسية سواء على مستوى النقابات المهنية أو اتحادات الطلاب أو نقابات العمال . . وهذا هو الخطر الأول المفروض على الموقف الأمنى والسياسى فى مصر .

* * *

« مرض عدم استغلال الخبــرات »

*** عندما تقع حوادث أمنية كبيرة . . كيف تتصرف حيالها كمواطن مصرى لديه خبرات كثيرة فى مجال الأمن ؟ هل تتصل بوزير الداخلية لابداء النصيحة أم ماذا ؟**

ـ لا اتصل بشأن أى شيء إلا فى الحالات النادرة لأنى اعتبر ذلك تدخلا ويمكن أن أتصادف فى جلسة من الجلسات مع وزير الداخلية أو أى قيادة عليا وأتحدث معها بوجهة نظرى فى الموقف بصفة عامة . .

والمرة الوحيدة التى اتصلت فيها سريعا بوزير الداخلية تعلقت بحادث مقتل الدكتور رفعت المحجوب ـ رئيس مجلس الشعب السابق ـ ففور سماعى بالحادث قدرت أن المقصود ليس رفعت المحجوب بل شخص وزيرالداخلية . . واتصلت باللواء عبدالحليم موسى وقلت له ذلك .

*** وكيف توصلت إلى ذلك ؟**

ـ وقع هذا الحادث صباح الجمعة ، وكان من المعروف أن د/ رفعت المحجوب لا يغادر منزله يوم الجمعة ، وعلمت أن الاجتماع الذى ذهب إليه كان اجتماعا طارئا لم يتحدد إلا صباح الجمعة . . كان من الواضح ازاء ذلك أن من خطط لاغتيال د/ رفعت المحجوب لابد أن يكون قد تمكن من اختراق منزله ومكتبه ليعرف هذا الموعد الطارىء ويعد له الكمين بالشكل الذى حدث . . والسؤال كيف علم أن د/ رفعت المحجوب سوف يمر من هذا الطريق وفى مثل هذا اليوم بالتحديد ؟

والشىء الذى كان معروفا أن وزير الداخلية سوف يذهب لاعلان نتائج الاستفتاء على حل مجلس الشعب وسوف يمر كالعادة من هذا الطريق . . وهذا هو ما استنتجته من قراءتى للحادث ورأيت انه من واجبى ابلاغ وزير الداخلية لتحديد اتجاه البحث .

*** كيف نضمن ألا يحدث ما حدث من محاولة لاغتيال ٣ وزراء داخلية ونقيب صحفيين ثم اغتيال رئيس مجلس الشعب الأسبق ؟ وما هى التدابير الواجب إتخاذها لمنع تكرار هذه الحوادث ؟**

ـ هناك شقان من التدابير ، الأول : وفرة المعلومات لدى الجهاز الأمنى المسئول ، ولديه القدرة على توفير هذه المعلومات مبكرا قبل وقوع الحادث . . وهذا يتوقف على قدرة جهاز الأمن على الإحاطة بما يجرى تحت الأرض بكافة الأساليب الأمنية العلمية .

الشق الثانى : أن تكون الحراسة جيدة ومدربة وتعمل بالمنطق العلمى . . فى حين أن الحراسة لو أصبحت مجرد شكل وتشبه « خيال المآتة » سوف تتكرر مأساة الإغتيالات ومحاولات الإغتيالات .

*** هل هناك أسلوب فى التنفيذ يجمع بين هذه الحوادث ؟**

ـ من ناحية كفاءة أسلوب التنفيذ فيمكن القول أن أقلها تخطيطا كانت فى محاولة الإعتداء على نبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق حيث تم التنفيذ بأسلوب ساذج .

* * *

« مواصفات وزير الداخلية »

*** فى تقديركم ما هى المواصفات التى يجب توافرها فيمن يشغل منصب وزير الداخلية ؟**

ـ أولا : أن يكون له ماض مشرف فى جهاز الأمن وأن تكون لديه القدرة على الرؤية السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية لأن الأمن ليس مسألة مجرده إنما يتأثر بأوضاع سياسية .

وإقتصادية . وإجتماعية . . فإذا كان وزير الداخلية يفتقد هذه الرؤى من كل الزوايا المؤثرة فى البعد الأمنى فسوف يصبح متساويا مع أى رجل « درك » ويفتقد إلقدرة على الكشف المستقبلى للمؤشرات التى يمكن أن تؤثر على الأوضاع الأمنية .

والأهم ، لابد أن يكون وزير الداخلية قادرا على وزن الأمور بميزان دقيق ويزن كل كلمة يقولها وأين تقال ؟ ومتى ؟ ولمن توجه ؟ ويسبق كل هذا أن يكون صادقا مع نفسه ومع الآخرين .

*** وما هى الظروف التى يجب فيها تغيير وزير الداخلية ؟**

- عندما يحدث إنهيار أمنى فهذا يعنى أن وزير الداخلية فشل فى مهمته الأولى وهى تأمين الإستقرار . . وعندما يصبح وزير الداخلية عامل استفزاز لكافة القوى السياسية المستقلة فى البلاد بحيث يصبح رصيده سلبيا .

* * *

« التنظيم الطليعى . . ورجال الشرطة »

*** كان التنظيم الطليعى لا يضم بين صفوفه رجال الجيش والشرطة . . لكن بعد تولى السيد شعراوى جمعة وزارة الداخلية أدخلت مجموعات من رجال الشرطة إلى التنظيم . . هل انضممت إلى هذا التنظيم ؟**

- لم أدخل التنظيم الطليعى ولم يعرض علىَّ الدخول فيه لأننى وقتها كنت فى جهاز أمن الدولة . .

وأنا شخصيا وبصرف النظر عن القيادات التى انضمت للتنظيم مثل السيد ممدوح سالم والدكتور / فؤاد محيى الدين . . أعتقد أن انخراط الشرطة فى تنظيم سياسى وتحزبها تحت ستار تنظيم طليعى وقيام عناصر التنظيم بدور سرى فى محيط الضباط ، كانت بذرة سيئة ما كان يجب أن تمتد للشرطة تحت أى ظرف من الظروف . . فمفهوم الشرطة هو جهاز قومى يعمل لمصلحة الشريعة وسيادة القانون .

*** لكن التنظيم الطليعى كان يعمل فى إطار الشرعية ؟**

- الشرطة جهاز قومى يعمل لتأكيد الشرعية وبعيدا عن العمل السياسى . . وهذا هو ما قلته فى مذكراتى .

* * *

« أنا غير ســـعيد »

*** لماذا لم تبد سعيدا أثناء توليك منصب وزير الحكم المحلى بعد نقلك من الداخلية ؟**

- بصراحة لم أبد سعيدا لأننى لم أكن مقتنعا بأسباب تغيير موقعى من الداخلية إلى الحكم

المحلى ، وإن كان الرئيس مبارك قد قال وقتها فى حديث صحفى للأستاذ أحمد الجارالله ـ رئيس تحرير جريدة السياسة ـ عندما سأله عن أسباب تغيير موقع وزير الداخلية .« إن نقل وزير من مكان لآخر قد يكون هدفه الإستفادة من خبرات الوزير وقدراته فى المجال الذى نقل اليه لتطوير هذا المجال بطريقة أكثر فعالية .

ولقد أعتقد البعض أن نقل « أبو باشا » إلى وزارة الحكم المحلى له علاقة بالإنتخابات وهذا خطأ ، فإن حسن أبو باشا قد أدار الإنتخابات بصورة مرضية وباخلاص ، ولقد نقلته إلى وزارة الحكم المحلى لأنه يعرف مشاكل مصر جيدا . . وأضاف الرئيس مبارك قائلا : أعلق أهمية كبيرة فى الوقت الراهن على قضايا الحكم المحلى ، واننى لواثق إن حسن أبو باشا سوف ينجح فى مهامه الجديدة » .

وفى إعتقادى أن الحكم المحلى هو أمل مصر فى المستقبل وإذا لم نأخذ به فى التسعينات سنأخذ به عام ٢٠٠٠ رغما عنا فلابد أن تكون الركيزة الأولى لنظام الحكم فى مصر هى نجاح اللامركزية .

***





اللـــواء

أحمد رشدى

الرجل الذى فقد الوزارة ـ وكسب حب الناس

على الرغم من تعدد لقاءاتى باللواء أحمد رشدى خلال الفترة التى تولى فيها مسئولية وزارة الداخلية .. فقد كانت تلك اللقاءات هى لقاءات عمل فرضتها ظروف مواقعنا ... هو باعتباره وزير الداخلية .... وأنا لأننى الصحفى الباحث واللاهث دائما عن السبق والحقيقة والمعرفة ....

لقاءات عادية مثلها مثل باقى اللقاءات التى تتم بينه وبين مئات الصحفيين ... وإن بدأت أحس بأن شيئا ما يتسلل إليها ... شيئا أكبر قليلا من مشاعر الصداقة التى يمكن أن تجمع بين صحفى ووزير ....

فى كل مرة كنت ألقاه فيها أقول له : سيادة الوزير تحيرنى هذه « الشعبية » التى تتمتع بها رغم كونك وزيرا للداخلية .... فمن النادر أن يكتسب وزير الداخلية فى مصر بل فى كثير من بلدان العالم الثالث - أيا كانت شخصيته - أى شعبية .. فكان يبتسم قائلا : « لعله دعاء الوالدين .... »

وفى ظروف نعلمها جميعا ترك أحمد رشدى « موقعه » وإن لم يترك « مكانته » التى احتلها داخل قلوب ونفوس الجميع .. فكان من الطبيعى أن تستمر لقاءاتنا .... ووجدتنى معه وبالقرب منه فى أوقات كثيرة ، وفى أماكن متعددة .. فى منزله وفى قريته وفى مناسبات عديدة .. وخلال تلك اللقاءات أحسست بأن الرجل يجذبنى بدماثة أخلاقه ورقة مشاعره .. فقد مكنى الإقتراب منه من إكتشاف الإنسان الملتزم الصادق مع نفسه ... ولعل من الإنصاف أن نقول أن اللواء أحمد رشدى نجح فى إكتساب حب الناس وتعاطفهم وإحترامهم .... حتى الذين فرضت عليهم مواقعهم الوقوف فى الجانب الآخر من السلطة والحكومة .. كان رأيهم مثل رأى الآخرين .. كل ذلك على الرغم من الظروف الدرامية التى ترك فيها الرجل موقعه .

وبنظرة متأنية لتحليل ما يتمتع به اللواء أحمد رشدى من شعبية .. لابد لنا من الوقوف قليلا عند بعض إنجازات الرجل الذى لم يختلف أحد حول

جديته ونزاهته وانضباطه وطهارة ذمته ويده . . . كان أحمد رشدى ضابطا ملتزما باليمين التى أقسمها وكان حريصا على الإصلاح ومقاومة الفساد والإنحراف بكل استطاعته . . ولعل الكثيرين أيضا قد اختلفوا معه أو أحسوا بعدم الإرتياح لبعض سياساته خاصة فيما يتعلق برغبته الجامحة فى تطبيق « الإنضباط » فقد كان يستلزم تطبيق هذا الإنضباط الصارم أن يترك البعض من قيادات الشرطة مكاتبهم الوثيرة والمكيفة ليتواجدوا ساعات طويلة فى الشوارع لتطبيق قواعد المرور ومراقبة سيولته . . . .

لقد حاول اللواء أحمد رشدى وبكل الوسائل أن يعيد الإنضباط للشارع المصرى الذى عمته الفوضى . . وهو أيضا الذى شن حربا شعواء لا هوادة فيها ضد تجارة وتعاطى المخدرات . . . وبدأ الكبار والصغار من تجار المخدرات يتساقطون الواحد بعد الآخر . . ثم أنه « الوزير أحمد رشدى » الذى أحبط مع رجاله كافة المؤامرات التى استهدفت أمن مصر واستقرارها . . وكان تصديه للفساد شاملا وعلى كافة المستويات . . فأوقع كبار المرتشين والمنحرفين الذين اتخذوا من قرابتهم وقربهم من رئيس مجلس الشعب الراحل درعا ظنوا أنه يحميهم ، فما كان من وزير الداخلية أحمد رشدى إلا الإيقاع بهم وكشفهم وتقديمهم للمحاكمة . . . ولعل مظاهرة إبتهاج تجار المخدرات باستقالة أحمد رشدى وابتعاده هى أبلغ دليل على شراسة مقاومته لهم .

وإذا كان التاريخ لم يقل كلمته بعد فى أحداث الأمن المركزى التى ذهبت بالوزير أحمد رشدى ـ تلك الأسرار التى يصر الرجل على عدم نشرها ويكتفى بأن يقول بأن موقعه من تلك الأحداث ومسئوليته كمن أصيب بجلطة داخلية فاجأته وهو يسير . . تلك المقولة التى تحمل وراءها الكثير والكثير من المعانى . . .

ومع ذلك فإن التاريخ يسجل أيضا أن الرجل قد استقل سيارته بمجرد علمه بأحداث التمرد وراح يواجه الجنود وهم فى حالة ثورة وتمرد وظل يناقشهم ويجيب على أسئلتهم ويواجه استنكارهم دون أن يفقد صبره . . . بل والأكثر من ذلك دون أن تتوافر له الحماية والحراسة العادية بل ودون أن يجد من حوله مساعديه . . . ودون أن يتنبه إلى أنه أعزل من السلاح . . وأن حياته كانت فى خطر . . . .

وهنا أدرك أن ساعته قد حانت فنطق بالشهادة ولم يبال . . . . يوما ما سوف تظهر كل الحقائق . . وسوف يتضح كل ما حدث من بعض قوات الأمن المركزى وما تسببت عنه تلك الأحداث من أخطاء وسلبيات ، وهل

كان من الممكن تلافيها وعلاجها ، أم إنها كانت مجرد جلطة داخلية كما يقول اللواء أحمد رشدى !. . .

مع ذلك . . فإن تلك الحادثة وعلى الرغم من جسامتها وفداحة خسائرها . . وتداعياتها فإنه لا يمكن أن تنسينا تلك الساعات الحرجة التى عاشتها مصر خلال هذه الأحداث ـ لا تنسينا ما قد حققه اللواء أحمد رشدى خلال الفترة القصيرة التى تولى خلالها مسئولية وزارة الداخلية . . ولعل الوقت لم يسعفه لتحقيق كل ما كان يتمناه كرجل أمن ورجل مبادىء .

بقى أن نقول :

إننى عندما فكرت فى كتابة مادة هذا الكتاب بعنوان « كنت وزيرا للداخلية » اكتشفت أن مهمتى أكثر من صعبة فيما يتعلق بالوزير أحمد رشدى بالذات . . فعلى الرغم من تعدد لقاءاتى معه . . وعلى الرغم من إننى سجلت بعض هذه اللقاءات كما دونت بعضها فى أجندتى الخاصة للتاريخ . . كان على وأنا أتصدى لمهمة الكتابة أن أسترجع كل ما قاله لى بالنسبة للموضوع الواحد . . . فقد كنا نبدأ « الموضوع » فى منزله . . ونستكمله فى شرفة منزل القرية وننهيه فى جلسة فى الحقل وسط « ركوة » شواء الذرة . . . . وكثيرا ما كان ينقطع الحديث عندما يجىء ضيف أو صاحب حاجة قاصدا النائب أحمد رشدى وما أكثر ما شاهدتهم يلجأون إليه حاملين الأمل والعشم وطلبات لا تنتهى باعتباره نائب دائرتهم . . ويمضى الوقت ولا يزال الموضوع معلقا بعد ذلك حسبما تسمح الظروف .

المشكلة تكمن فى أن الرجل كان يتحدث إلى كصديق . . والذين يعرفوننى يدركون مدى حساسيتى فى الخلط بين العمل والصداقة . وأنى أضع حدودا قوية بين الصفتين لذا لم يكن باستطاعتى مع اللواء أحمد رشدى أو مع غيره إلا أن أجعل للصداقة الإعتبار الأول والأخير . . .

من هنا . . كان على أن أستبعد ـ بضميرى وحده كثيرا مما كنت أعلم أنه سوف يطلب منى عدم نشره فيما لو كنت أخذت رأيه فى الذى أنشره أو لا أنشره . . .

ومع ذلك فقد حاولت قدر الإمكان أن أجعل الصورة تبدو أمام القارىء مكتملة وواضحة لكى يعرف من خلالها الحقيقة . . . حقيقة السنوات التى تولى فيها اللواء أحمد رشدى مسئولية وزارة الداخلية . . .

وهكذا رحت أستجمع كل ما تم فى لقاءاتنا الرسمية وغير الرسمية . . أثناء توليه المسئولية أو بعد استقالته ، مدركا أن الوصول إلى الحقيقة هدف يستحق أى عناء .

* الضابط والوزير .. رحلة الأيام
* ترشيح رأفت الهجان لجهاز المخابرات
* وزير الداخلية رجل أم سياسى



« الضابط والوزير .. رحلة الأيام »

الأيام طويلة ، والسنون قصيرة .. هكذا يقول المثل الفرنسى .. وهكذا كانت رحلة الأيام للضابط أحمد رشدى الذى تخرج فى كلية الشرطة برتبة الملازم عام ١٩٤٦ .

وبحساب السنين يكون أحمد رشدى قد أمضى داخل إطار « بدلته الرسمية » والتى ارتداها ملازما وخلعها وزيرا .. يكون قد أمضى ٤٠ عاما .. تعتبر فى عرف الزمن لمحة قصيرة .. وبحساب أيامها المليئة بالحوادث العاصفة فكانت تمثل بالنسبة لأحمد رشدى أطول من دهر بأكمله .. طريق طويل وشاق قطعه الضابط أحمد رشدى تنقل خلاله من جهاز إلى جهاز ومن موقع إلى آخر حتى وجد نفسه أخيرا وزيرا لداخلية مصر .. طريق لم يختره ولم يسع إليه لكنه وجد نفسه داخل هذا الطريق .

إن هناك أحداثا قد تغير من حياة البعض ، فتقودهم إلى طرق لم يخطر على بالهم أنهم سيسيرون فيها ولو خطوة واحدة .. وقد يكون للصدفة دورها .. فهل لعبت الصدفة دورا فى حياة أحمد رشدى ؟ هل كان من بين أحلامه أن يصبح ضابط شرطة ؟ وإذا كان هذا الحلم قد ألح عليه قبل أن يكون الضابط أحمد رشدى .. فهل كان يتصور أنه سيصبح ذات يوم وزيرا لداخلية مصر ؟

كنت حريصا أن أضع أمام الوزير أحمد رشدى هذه التساؤلات ليس باعتبارها سبقا صحفيا أو معلومات لم يُدلِ بها من قبل لأحد .. وإنما باعتبارها محاولة للاقتراب من أحمد رشدى الإنسان . ولأسمع منه الاجابة فيزداد يقينى بأن الانسان لا يختار أبدا طريقه ..



ملازم أول أحمد رشدى
و٤٠ سنة داخل اطار بدلته الرسمية

يبدأ كلامه بالتعبير الذى يفضل ترديده دائما « وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين » . . وأصمت متأملا هذه المعانى فيساعده صمتى على الاسترسال ويقول : لقد أعدت إلىَّ ذكريات أيام حلوة . . ذكريات مرَّ عليها أكثر من (٤٠) عاما . . وقتها كنت طالبا فى التوجيهية . . وكانت أحلامى تتركز فى كلية الطب . . كنت أحلم بأن أصبح طبيبا يجيد مهنته ويقدر رسالته . . لم تكن هذه الرغبة مجرد حلم بل كانت مشروعا خططت له عن طريق تكثيف الجهد فى الاستذكار والتحصيل . . وبالفعل نجحت فى امتحان التوجيهية بمجموع يؤهلنى للالتحاق بكلية الطب ـ طب الاسكندرية ـ وسعدت أسرتى بهذا النجاح وبهذا المسار . . والدى على وجه الخصوص كان سعيدا باختيارى . . كان فرحا بأن ابنه سيصبح طبيبا . .

وفجأة تغير كل هذا . .



الوزير أحمد رشدى . . فى أحد لقاءات المؤلف معه

« الصدفـــة »

رغم مرور سنين طويلة . . لكننى لازلت أذكر تفاصيل هذه الواقعة ، وكأنها حدثت بالأمس فقط . . كنت فى صحبة والدى نسير فى شارع « سليمان باشا » وفجأة لمحته أمامى . . طالبا مرتديا زيه العسكرى . . وتسمرت فى مكانى أتأمله ولا أعرف ما الذى جعلنى أتصور نفسى فى هذا

الشخص . . مرتديا نفس الزى العسكرى واقفا بنفس الصلابة والثقة والجدية . ويبدو أن لحظات تأملى زادت قليلا . . فقد أحس والدى بأننى لا أسير بجانبه فالتفت إلى الوراء ينادينى ويسألنى عن سر هذا التوقف المفاجىء فقلت له : أريد أن التحق بكلية الشرطة . . أريد أن أصبح ضابطا . . فى البداية رفض والدى بقوة . . وحاول أن يثنينى عن هذا القرار . . لكنه أمام إصرارى وإلحاحى قَبِل . . وهكذا اجتزت امتحانات القبول بكلية الشرطة ، ونجحت فيها والتحقت بها وتخرجت منها عام ١٩٤٦ . وكانت نصيحة والدى : « اقفل يدك وزرر بنطلونك واحتكم لضميرك وتوكل على الله دون كائن سواه » .

وحتى بعد أن تخرجت من الكلية وبعد أن أصبحت ضابطا فى جهاز الشرطة . . هل كان من بين أحلامى أن أصبح وزيرا للداخلية . . إطلاقا . . لم يحدث هذا . . لم أفكر لحظة واحدة فى هذا المنصب ولم أسع له . . فبعد تخرجى وكان ترتيبى السابع على الدفعة . . عينت ضابطا بمركز الصف بمحافظة الجيزة . . ومنها انتقلت للقاهرة ضابطا فى أقسام شبرا والزيتون وروض الفرج . . وبعد ذلك التحقت بجهاز أمن الدولة الذى قضيت به أكثر من ٢٥ عاما . . حتى جاء عام ١٩٧٥ وأصبحت نائبا لمدير مباحث أمن الدولة . . وبعدها بعام واحد عينت مديرا لأمن القاهرة ثم مساعدا لوزير الداخلية للأمن الاقتصادى فى عام ١٩٧٨ .

وبقيت فى هذا المنصب حتى ١٧ يوليو ١٩٨٤ . . وقتها لم يكن باقيا على موعد انتهاء خدمتى سوى شهرين ونصف . . شهرين ونصف وتنتهى مدة خدمتى فى وزارة الداخلية . . وكان من الطبيعى أن يستغرقنى التفكير فى حياتى بعد إنتهاء خدمتى . . أفكار كثيرة طافت بذهنى . . ربما كان أكثرها وضوحا أن أعود لمنزلى الريفى بقريتى التى ولدت فيها . . لأنعم بالهدوء الذى حرمت منه طوال سنوات خدمتى . . ومرة أخرى يحدث ما لم يخطر على بالى لحظة واحدة فقد تم اختيارى وزيرا للداخلية يوم ١٧ يوليو ١٩٨٤

كيف رشحت لهذا المنصب لا أعرف . . من الذى قام بترشيحى . . لم يكن لدى أى فكرة . . بل لم أحاول أن أعرف . الشىء الوحيد الذى أعرفه إن إرادة الله شاءت فتغير مسار حياتى ، والتحقت بكلية الشرطة بدلا من كلية الطب . . ثم أصبحت وزيرا للداخلية بدلا من لواء بالمعاش . .

* * *

« المشـــاعر الإنســانية »

ورغبة فى الاقتراب أكثر وأكثر من الإنسان أحمد رشدى سألته عن حقيقة مشاعره تجاه قرار تعيينه وزيرا للداخلية . . هل أحس بالفرح للمنصب ؟ هل سيطرت عليه مشاعر الخوف والرهبة من ضخامة المسئولية ؟ فيقول بكل ثقة : فرحت بهذا المنصب . . لا أظن . . سيطرت على مشاعر الخوف والرهبة . . لا أعتقد . . كل الذى أتذكره أننى تلقيت هذا النبأ بمشاعر عادية وهادئة تماما . . فقط تمنيت من الله أن يوفقنى فى تحمل تبعات هذا المنصب الحساس .

لكن إن شئت الصراحة المطلقة . . فإن الزمان لو عاد بى إلى الوراء . . إلى فترة ما قبل التحاقى مباشرة بكلية الشرطة . . فإن الأمر المؤكد هو إننى كنت سأختار مسارا آخر غير مسار الشرطة .

بصراحة أقول : إن العسكرية مهنة شاقة . . والرجل الذى يختار هذه المهنة يختار المعاناة . . إنه تماما مثل القطار . . عليه أن يمضى كل حياته العملية داخل اطار قضبان السكة الحديد . . وكل واجبه أن يلتزم بهذا الشريط . . إذا ظل مستقيما . . ظل معه مستقيما . . وإذا انحنى . . انحنى معه . .

إنه أيضا لا يعرف غير الالتزام . . ثم إنه لا يستطيع أن ينظر يمينا أو يسارا . . فقط الطريق أمامه ممتد حتى آخره . . وحتى يصل إلى « الاكصدام » فى المحطة الأخيرة . . ساعتها فقط يسأل نفسه . . أين كنت طوال هذا المشوار ؟

ومع ذلك نسمع أحمد رشدى وهو يتحدث عن « الضابط » كلاما فتحسبه عشقا . . فهو يقول : عملت فى أكثر من موقع وتوليت أكثر من مسئولية . . لكن للحق أقول : إن إجمل أيامى تلك التى عشتها فى جهاز المباحث الجنائية . . فقد حققت خلال تلك الفترة نجاحات كثيرة واستطعت أن أميط اللثام عن قضايا خطيرة . . الحقيقة إننى صادفت فى هذه الفترة توفيقا لا حدود له من الله سبحانه وتعالى . .

وعندما سألته عن أقرب المجالين إلى نفسه وطبيعته فى الأمن الجنائى وفى الأمن السياسى وقد عمل فيهما مسئولا يقول : الاثنان معا . . فقد أحببت عملى فى جهاز الأمن الجنائى وعشقته . . وكذلك عشقت العمل فى جهاز الأمن السياسى ، لقد بدأت عملى فى جهاز المباحث الجنائية فى سن صغيرة . . وكنت واحدا من قلائل عملوا فى هذا الجهاز فى مثل هذه السن المبكرة . . والمباحث الجنائية بمثابة مدرسة . . مدرسة كبيرة جدا يتعلم فيها رجل الأمن الكثير . . وهى بالتأكيد تؤهل من يلتحق بها وينجح للعمل بكفاءة فى مجال الأمن السياسى . . لذلك كنت أقول دائما إنها المدخل الحقيقى للنجاح فى الأمن السياسى .

وبالنسبة لى فقد استفدت كثيرا من الذين عملت معهم . . استفدت من أساتذتى المدرسين . . وأذكر منهم المرحوم/ أحمد عبدالرحمن . . مدير المباحث الجنائية بالقاهرة . . والذى يعتبر علما من أعلام رجال المباحث على مستوى مصر كلها . . هذا الرجل أفنى حياته وأعطى كل جهده ووقته لعمله ولجهاز الشرطة مخلصا لوجه الله دون أن يبتغى منصبا أو تقديرا .

وهناك أيضا المرحوم إمام إبراهيم الذى كان يعمل فى جهاز القلم السياسى . . فهذا الرجل بالاضافة لكفاءته كان مثالا للأدب الجم والخلق الكريم . . وأذكر كذلك المرحوم اللواء إسماعيل المليجى واللواء أحمد رأفت النحاس ـ كل هؤلاء ـ عاصرتهم وتعلمت منهم واستفدت منهم الكثير . . وكانوا يمثلون قدوة لى فى حياتى .

* * *

« الأمـــن الجنـــائى »

وليس هناك من شك فى أن الفترةالتى تولى فيها الضابط أحمد رشدى المسئولية . . سواء فى جهاز

الأمن الجنائى أو فى جهاز الأمن السياسى . . أتاحت له الفرصة لتكوين صورة محددة الملامح عن طبيعة كل جهاز . .

وخلال اللقاءات الكثيرة التى جمعتنى باللواء أحمد رشدى . . سواء وهو وزير للداخلية أو بعد أن ترك موقعه . . دارت بيننا حوارات طويلة عن طبيعة كل جهاز . . فماذا يقول أحمد رشدى عن جهاز الأمن الجنائى ؟

الأمن إحساس . . فمعدلات ارتفاع الجريمة وانخفاضها تدور حول أربع أو خمس جرائم . . قد تصل إلى عشرة أنواع من الجرائم . . وهى معدلات لا يمكن التعبير عنها بكلمة الزيادة أو النقص . . من هنا أقول إنها ليست مسألة أرقام . . وإنما هو احساس ، فمن الممكن ألا تحدث جريمة واحدة ومع ذلك نجد المواطن يحس بالخوف وعدم الأمان ، ولا ينام فى بيته إلا وهو محصن بعشرات الأقفال والمتاريس . . وبصفة عامة فإننا لو نظرنا إلى الصورة فى الشارع المصرى فسوف نجد أن الإحساس بالأمان موجود . . ويمكن لأى إنسان أن يسير فى الشارع فى أى وقت من أوقات الليل والنهار دون أى إحساس بالخوف .

وحول تطور وسائل البحث الجنائى فى مصر وقدرتها على مواجهة التطور فى عالم الجريمة يقول اللواء أحمد رشدى : إن المجرم يحاول دائما تطوير أسلوب ارتكاب جريمته وابتكار وسائل جديدة لإخفاء معالمها وتأمين نفسه من الوقوع فى طائلة القانون ـ لكن جهاز الشرطة يطور من أسلوبه باستمرار ـ بل ويحرص أن يكون له السبق .

وأتذكر أننى قد أعدت نظام « قصاص الأثر » أثناء مسئوليتى كوزير للداخلية بعد أن كاد هذا النظام أن يتلاشى . . وقد فعلت ذلك لحاجتنا لتتبع المجرمين فى المناطق الصحراوية الشاسعة ، وقد أفادت هذه الطريقة أيضا فى المناطق الزراعية .

لقد استعنت أيضا بالكلاب البوليسية وتم استثمارها بشكل جيد فى حوادث السرقة والقتل وتهريب المخدرات والمفرقعات وغيرها . . كل ذلك إضافة إلى الاستعانة بالأجهزة التكنولوجية المتقدمة التى يتم استخدامها فى البحث الجنائى .

وعلت نبرة صوت اللواء أحمد رشدى قليلا عندما سألته إن كان يعتمد فى تقديره للموقف الأمنى إبان توليه مسئولية وزارة الداخلية على التقارير أم على نبض الشارع فيقول :

أتحدى أن توجد دولة واحدة فى العالم لا تستعين أجهزة أمنها بالتقارير التى ترد إليها من مصادرها . . فأمن أى بلد يحتاج إلى إستطلاع ورصد وتقارير توضح ما يمس أمنها . . المهم أن تكون هذه التقارير فى إطارها وفى قنواتها السليمة . . وألا يؤخذ أى إنسان بجريرة جريمة لم يرتكبها . . لابد أن يكون هناك قانون وسيادة القانون . . ولكل جهاز أمن تقديره . . ومن حق النيابة أن تصحح له تقديراته . . فليست هناك إدانة مطلقة تستند على تقارير أجهزة الأمن فقط . . ومع ذلك فإنه لا يوجد فى مصر مسئول يكتفى بالتقارير فقط ، وإنما هو يعايش نبض الشارع .

* * *

« أمــن الدولـــة »

وبعد أن تحدث اللواء / أحمد رشدى ـ وزير الداخلية الأسبق ـ عن المباحث الجنائية . . جاء دور الأمن السياسى الذى احتل جانبا هاما من عشقه فيقول :

إن جهاز مباحث أمن الدولة جهاز قومى يعمل من أجل مصر كلها . . إنه لا يعمل لحساب جهة معينة كما يمكن أن يتصور البعض . . وإنما هو جهاز يؤمن ويدعم مسيرة الديمقراطية ؟ . . فقد قام بكشف العديد من الجرائم الكبرى التى كانت تحاك ضد الوطن والمواطنين ، كما كان له طوال الوقت دور وقائى رائد . .

وهنا حاولت أن أنقل إلى الضابط أحمد رشدى مخاوف الناس . . مخاوف المواطن أى مواطن من مجرد ذكر اسم « مباحث أمن الدولة » . . فقلت له وهو الذى أمضى ٢٥ عاما فى هذا الجهاز . . إن ضابط أمن الدولة يمثل بالنسبة للمواطن شبحا مرعبا يخاف دائما أن يظهر له (. . .)

ويبتسم اللواء / أحمد رشدى وهو يقول : أعترف أن هناك سلبيات حدثت فى وقت من الأوقات . . أعطت إنطباعا عند بعض الناس أن ضابط أمن الدولة هو الرجل الذى يعتقل أى مواطن يفتح فمه ويدلى برأى يأتى مخالفا لرأى الدولة . . بل وصل الأمر بأن تقارير رجال أمن الدولة كان لها اعتبارها وتأثيرها على القرار السياسى . . اعترف بكل هذا لكن لماذا الإصرار دائما على النظر إلى الماضى ؟ فالصورة قد تبدلت تماما . . ولم تعد مهمة جهاز أمن الدولة خدمة وزير الداخلية أو خدمة النظام الحاكم فقط ، بل أصبحت مهمته خدمة البلد كلها .

لقد أصبح جهاز أمن الدولة يعمل فى إطار القانون ودون أى تجاوزات وعلى يد النيابة العامة . . وهو ما حدث أثناء القضايا الخطيرة التى واجهتها وأنا فى موقع المسئولية .

لابد أن يعى كل مواطن أن جهاز مباحث أمن الدولة موجود لحمايته وليس لارهابه وإن وظيفته الأساسية حماية وتدعيم الإستقرار فى مصر . . والشىء الذى يسعدنى حقا هو أن هناك جسورا من الثقة بدأت بين المواطنين وهذا الجهاز الحيوى والخطير ، والدليل على ذلك نجاحه فى التوصل لضبط العديد من قضايا الإرهاب . . وإذا طرحنا سؤالا مهما . . ماذا ستكون النتائج . . وكم من الخسائر كان يمكن أن تقع لو كان هذا الجهاز يعمل فى ظل مناخ معاد له ؟.

أضف إلى كل هذا أن كل دول العالم ـ وليس مصر وحدها ـ تنظر إلى رجل أمن الدولة على أنه قيد على حريات المواطنين لكنه فى الحقيقة لا يشكل قيدا إلا على من يريدون الخروج على النظام العام للوطن وتهديد أمنه وأمن المواطنين لتحقيق أهداف شخصية .

* * *

« إكتشفت رأفت الهجـــان »

ويكشف اللواء أحمد رشدى وربما لأول مرة عن سر يتعلق بالفترة التى عمل فيها ضابطا فى جهاز أمن الدولة فيقول إنه عندما كان ضابطا فى قسم مكافحة الصهيونية وهو قسم تابع لجهاز أمن

الدولة . . طلبت المخابرات العامة من القسم ترشيح شخص لكى يتم إرساله إلى إسرائيل وزرعه فى المجتمع الإسرائيلى . . والحقيقة إننى قمت بالفعل بترشيح رفعت الجمال - الشهير برأفت الهجان - فوافقت المخابرات العامة وتولت تدريبه وإرساله إلى إسرائيل .

ويشجعنى هذا على سؤال أحمد رشدى عن مفهوم الأمن السياسى من وجهة نظره وهل هو ضابط أمن يقظ أم مجتمع يعطى للناس مشاعر الإستقرار ؟ . . فيقول إن الأمن السياسى من وجهة نظرى هو مجتمع يعطى الناس مشاعر الإستقرار قبل أن يكون ضابط أمن يقظا . . وعلينا أن نسأل أنفسنا : لماذا نحتاج إليه لضمان إستقرار المجتمع وحمايته إذا افترضنا أن هذا المجتمع مستقر وواع ومتحضر ويعرف واجباته وما له وما عليه .

ويعترف إنه كانت من بين أحلامى وأنا ضابط مسئول أن نستغنى تماما عن وجود رجل الشرطة فى الشارع المصرى . . ولذلك قمت بتجربة وأنا مدير لأمن القاهرة . . وقتها كانت هناك مباراة لكرة القدم وقلت لنفسى لماذا لا أحاول هذه المرة أن أستغنى عن قوات الأمن . . لماذا لا أترك الجماهير تنظيم نفسها بنفسها وذهبت إلى الأستاد أتابع بنفسى التجربة . . ولكننى وبعد مرور عشر دقائق بالضبط لم أحتمل الفوضى التى حدثت بسبب غياب فرق الأمن . . فأعطيت توجيهاتى باستدعائها وتدخلها فورا . . معنى هذا كله إننا لم نصل بعد إلى هذا المستوى من الوعى ولا زال المواطن المصرى فى حاجة إلى من يرشده إلى النظام السليم .

* * *

« الأمـــن والسياســـة »

● وأسأل أحمد رشدى عن منصب وزير الداخلية وهل بالضرورة أن يتولاه رجل عسكرى أم أن المدنى يصلح لهذا المنصب فيقول : إنه قبل أن يتولى مسئولية وزارة الداخلية تولاها من قبله عدد من الوزراء . . منهم العسكرى ومنهم المدنى . . ومن وجهة نظره فإنهم جميعا أدوا واجبهم ويستحقون التحية والتقدير سواء من المدنيين أو العسكريين ويضيف : دعنا نتكلم بصراحة . . أليس من المنطقى أن يكون وزير الداخلية من داخل جهاز الشرطة . . ألا يعطيه هذا القدرة على ممارسة مسئولياته بشكل أكثر فاعلية . . إن رجل الشرطة الذى يتولى مسئولية الوزارة تكون له بلاشك تجربة طويلة ومعايشة كاملة ورؤية واقعية . . وكل هذه الأمور لا تتوفر للوزير القادم من خارج جهاز الشرطة .

● وأذكره بأن هناك جانبا سياسيا فى وظيفة وزير الداخلية . فيقول :

بداية لابد أن نتفق على أن عمل وزير الداخلية بالدرجة الأولى عمل أمنى وهذا المفهوم لا ينطبق على مصر وحدها وإنما هو موجود فى كل بلاد العالم ، بعد ذلك فإن السياسة تفرض نفسها على منصب وزير الداخلية . . وهذا أمر منطقى لأن دور الأمن لا يقتصر فقط على مكافحة الجريمة وإنما أيضا على حفظ توازن الحركة السياسية من أدنى خلل يمكن أن تتعرض له . . ولعلى لهذا السبب أومن دائما أنه من الضرورى أن يكون وزير الداخلية رجل أمن سياسيا . . وإنه إذا لم يكن قد مارس هذه الخبرة فمن الصعب عليه الوفاء بكل متطلبات منصبه كوزير للداخلية .

● وأطلب منه أن يحدثنى بصراحة عن أحمد رشدى الوزير وهل كان وزيرا سياسيا أكثر من رجل أمن أم أن العكس كان صحيحا ؟ . . فيقول :

بكل جدية : رجل الأمن يجب أن يكون على درجة كبيرة من الوعى السياسى . . والأمن بمفهومه الشامل هو التعامل مع الناس . . وهنا تظهر أهمية الوعى السياسى فى قدرة رجل الأمن .

وأسأله أيضا إن كان من الضرورى أن يكون وزير الداخلية رجلا بلا قلب ؟ وهل كان هو شخصيا كذلك . . .؟ فيقول :

أنا إنسان ـ قبل أن أكون وزيرا للداخلية ـ وبعد أن تركت الوزارة . . ولماذا لا يكون الوزير كذلك ؟ أليس هو إنسان قبل أى اعتبار . . قبل أى منصب . . إننى فى الحقيقة لا أتصور أبدا أن وزير الداخلية يجب أن يكون بلا قلب لمجرد أنه يتعامل مع بعض الفئات الخارجة على القانون . . ثم إننى من المؤمنين تماما أن المتهم ـ أى متهم ـ برىء حتى تثبت إدانته . . فإذا ثبتت إدانته فإننى أيضا أومن بضرورة أن تتم معاملته بصورة إنسانية . . والإدانة لا تعنى أكثر من أن يدفع المخطىء ثمن خطئه بالعقوبة التى يقرها القانون . . لكن ليس معنى هذا أن يتعرض المخطىء للمهانة والإهانة . . فهو فى النهاية إنسان . . والله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وسخر الدنيا كلها من أجله . . فليس من حقى وليس من حق أى وزير للداخلية أن يهين كرامة هذا الإنسان ؟.

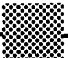
وابتسم وأنا أسمع من الوزير أحمد رشدى هذا الكلام وأقول له رغم كل هذا الكلام الجميل فقد كان الإنطباع السائد عنك كوزير للداخلية هو الشدة والصرامة . . فهل كانت هذه الشدة وهذه الصرامة قناعا يخفى وراءه أحمد رشدى إنسانيته ؟ . . ويبتسم اللواء أحمد رشدى بدوره وهو يقول :

ما هو ذنبى فى أن كثيرين يخافون منى لمجرد وجودى فى منصب وزير الداخلية ؟ . . هناك فارق كبير بين الجدية وعدم الإنسانية . . ولقد كنت جادا وكان من الضرورى أن أكون كذلك فأنا يد السلطة أمام الخارجين على القانون . . وإذا لم أظهر بمظهر الجدية والشدة والشجاعة فإننى أعرض منصبى وبالتالى الجهاز كله للإهتزاز . . مرة أخرى أقول : إن وزير الداخلية يجب أن يكون جادا وحازما وحاسما . . وإنسانا فى نفس الوقت . . والمثل يقول « إن لم تكن أسدا فاستأسد حتى لا تأكلك الذئاب » (. . .) .

***

* حرب المخدرات .. وقصة أول بيان
* انتصارات فى معركة الباطنية
* تفاصيل المخطط الأجنبى لاغراق مصر بالسموم البيضاء
* باى باى .. رشدى





« حــــرب المخــــدرات »

يحتل حى « الباطنية » مساحة صغيرة لا تتناسب مع الشهرة العريضة التى اكتسبها طوال أكثر من سبعين عاماً ظل خلالها اسم « الباطنية » مرتبطا بتجارة المخدرات فى مصر .

وعلى الرغم من أن الدور الرئيسى الذى لعبه هذا الحى كان مقتصراً على عملية توزيع المخدرات وليس جلبها إلا أنه كان بمثابة أكبر سوق للجملة يتم من خلاله توزيع الحصص « لتجار التجزئة » والذين يقومون بدورهم باعادة تسويقها داخل البلاد !

وعندما ازدادت شهرة حى « الباطنية » خاصة فى فترة الستينات وبداية السبعينات بدأ أصحاب الكيف والذين يتعاطون المخدرات فى التوجه مباشرة إلى حى الباطنية لشراء ما يلزمهم من التجار الذين بدأوا بدورهم يتخذون من حى الباطنية مركزاً ثابتاً لتجارة التجزئة وبعد أن أثبتت التجربه أنه أكثر الأماكن أمنا من كل أحياء القاهرة الأخرى .

ومن المثير للسخرية أن عمليات بيع المخدرات داخل هذا الحى كانت تتم فى وضح النهار وبعد أن يصطف الزبائن فى طوابير طويلة للحصول على ما يلزمهم . . وكان الذين يقومون بتنظيم هذه الطوابير أحياناً « عساكر الشرطة » المعينين داخل هذا الحى (!!!) .

ولم يكن غريباً أن تتحول الغالبية العظمى من سكان الباطنية إلى أعضاء عاملين فى شبكة تجارة المخدرات . . المافيا التى أصبحت تدير تجارة منظمة للغاية . .

كان لكل واحد من سكان الحى تقريباً دور محدد ومعروف . . فالتجار الكبار كانوا يتولون مسئولية الحصول على المخدرات من المهربين الكبار الذين كانوا يجلبون هذه المخدرات من خارج البلاد . . سواء عن طريق الصحراء الغربية أو عن طريق البحر . . أو عبر سيناء . . وكان هناك تجار التجزئة الذين كانوا يقومون بتوزيع وبيع المخدرات داخل حى الباطنية نفسه وخارجه أيضاً . . وغير هؤلاء كان هناك أيضاً « الناضورجية » وهؤلاء كانوا من الصبية الصغار ومن الرجال والنساء غير القادرين على ممارسة المهام التى تحتاج القوة البدنية كنقل المخدرات أو توزيعها . . وكانت وظيفتهم الأساسية تأمين الحى ليلاً ونهاراً عن طريق مراقبة كل منافذه والإبلاغ بسرعة عن أى تحركات لأجهزة الشرطة .

وكان من الطبيعى أن يصبح كل سكان الحى الأعضاء فى شبكة تجارة السموم من الأثرياء . . فالتجار الكبار يكسبون الألوف والملايين . . وكذلك تجار التجزئة . . أما الباقى من الناضورجية والصبية فكان ينالهم من الحب جانب . .

ورغم الثراء الذى كان يتمتع به كل هؤلاء والذى لا يتناسب مطلقا مع مستوى المعيشة الذى يفرضه وجودهم فى واحد من أفقر أحياء القاهرة . . إلا أن واحدا منهم لم يفكر يوماً فى الرحيل عن هذا الحى . . لأنه كان يدرك أن ابتعاده يعنى انقطاع مورد ثرائه .

ولاشك أن طبيعة الحى نفسه باعتباره واحداً من أقدم أحياء القاهرة قد ساعدت كثيراً فى تأمين تجارة المخدرات داخله .. رغم المحاولات العديدة التى قامت بها أجهزة الشرطة .. ورغم الحملات المتكررة لاقتحام الحى والوصول إلى أماكن التجار وضبط البضاعة .. فشوارع الباطنية ضيقة وصغيرة للغاية مما يستحيل معها دخول عربات الشرطة .. والناضورجية من أبناء الحى متفرغون لمهمة واحدة يقومون بها بالتناوب .. حراسة مداخل ومخارج الحى ليلاً ونهاراً ورصد أى تحركات مريبة ..

وفضلاً عن ذلك كله فإن « المرشدين » وهم من أصحاب السوابق التائبين والذين تتعامل معهم أجهزة الشرطة وتستعين بهم فى كشف خبايا الكثير من الجرائم والإبلاغ عن أصحابها .. كانوا فى الواقع من نوع « العميل المزدوج » .. فكانوا يقومون بإبلاغ تجار الباطنية بتوقيتات ومواعيد الحملات التى كانت تستهدفهم .

وهكذا كانت المخدرات التى تباع علنا فى شوارع وحوارى الباطنية .. والتى تقدم للزبائن مثلها مثل الشاى والقهوة فى مقاهى الحى .. كانت تختفى فى غمضة عين وبسرعة مذهلة فى كل مرة تتحرك فيها أجهزة الشرطة داخل حى الباطنية .. وأحيانا قبل أن تتحرك هذه الأجهزة فى الطريق إلى الحى الشهير .

ولابد أن هذا الوضع الشاذ والغريب قد يصبح مادة خصبة استمد منها الكثير من مؤلفى الروايات موضوعات للسينما .. فزادت شهرة حى الباطنية وأصبح يتردد على ألسنة الكثيرين .. ولابد أيضاً أن هذه الشهرة قد دفعت الكثير من الصحفيين وأغرتهم لدخول هذا الحى ومحاولة اقتحام أسراره الخاصة .. إلا أن وجود الناضورجية والذين كانوا يحفظون عن ظهر قلب وجوه وملامح كل أبناء الحى .. بل ويعرفونهم واحداً واحداً بأسمائهم .. حال دون الحصول على صورة واحدة لما كان يجرى داخل هذا الحى .

وباختصار تحول اسم الباطنية إلى أسطورة عاشت سنوات طويلة .. وأصبح هذا الاسم فى نفس الوقت رمزاً لفشل أجهزة الشرطة فى التصدى للجريمة .. ولتجار المخدرات الذين زادت سطوتهم بشكل خطير وأصبح اسمهم يتردد على كل لسان .

* * *

« قـــرار الحـــرب »

وعندما تولى اللواء/ أحمد رشدى منصب وزير الداخلية فى شهر يوليو من عام ١٩٨٤ كانت تجارة المخدرات فى مصر قد أصبحت فى قمة ازدهارها .. وكان حى الباطنية قد أصبح بمثابة القلعة الحصينة التى يستحيل اقتحامها والتى يحتمى فيها كبار تجار المخدرات آمنين مطمئنين على أنفسهم وعلى ما يتاجرون فيه من بضاعة ..

ويبدو أن قضية المخدرات كانت من أولى القضايا التى قرر الوزير أحمد رشدى أن يوليها كل اهتمامه .

وهكذا كان قرار الحرب . . الحرب التى أعلنها أحمد رشدى ضد تجارة المخدرات فى مصر .

ولا يعرف أحد على وجه اليقين متى اتخذ الوزير أحمد رشدى هذا القرار هل اتخذه بمجرد توليه منصب الوزير أم أنها مسألة كانت ضمن حساباته قبل أن يتولى هذا المنصب ولم تتح له الفرصة لاتخاذه . . على أية حال هو نفسه يقول : إن قضية المخدرات كانت على قائمة أولوياتى عندما جلست فى مكتبى كوزير للداخلية .

بل إنه كان يعتبر هذه القضية بالتحديد قضية مصيرية بالنسبة له . . وفى كل مرة كنت أقترب فيها من هذا الموضوع وأسأل الوزير عن تفصيلاته . . خلال اللقاءات الكثيرة التى جمعتنا كان أحمد رشدى يؤكد لى أن التحدى الحقيقى الذى يواجهه هو قضية المخدرات وأن نجاحه الحقيقى مرهون بالقضاء نهائياً على جلب وتداول المخدرات فى مصر والقبض على تجار السموم فى كل مكان . .

إننى لازلت أتذكر جيداً ملامح وجهه وهى تتحول من اللين إلى القسوة عندما كان يتحدث عن هذا الموضوع . . كانت ملامحه تنطق بكل الصرامة والشدة والعنف والغضب وهو يقول . . وقد سمعت هذا الكلام منه بعد ثلاثة شهور فقط من توليه مسئولية وزارة الداخلية . . « إنها مشكلة مخيفة . . مشكلة خطيرة . . مشكلة المخدرات والحبوب المخدرة التى بدأت تنتشر بين الشباب فى الفترة الأخيرة ، إنها لعنة تحطم الإنسان فكيف نسمح بتداول الحبوب المخدرة . . لابد من التصدى بمنتهى الحزم والحسم أيضاً لها . . أنا شخصياً سأواجه المشكلة بكل قسوة . . وقد طلبت بالفعل من أجهزة البحث الجنائى التركيز على ضبط المستورد والمحلى من هذه الحبوب المخدرة . .

إنها ظاهرة تؤرقنى للغاية ولكننى لا أتصور أنها تؤرقنى وحدى وانما تؤرق كل مسئول على مستوى كافة أجهزة الدولة . . بل أتصور أيضاً أنها تؤرق كل أب . . فهى تحطم الشباب وتدمر العقول . . عقول الشباب المصرى . . ولذلك هى تحطم كل مستقبل مصر . . باعتبار أن الشباب هو المستقبل فهل من المعقول بعد هذا أن أواجه هذه المشكلة بأى تهاون ؟!

وهكذا اتخذ أحمد رشدى قرار الحرب . . واختار الباطنية بالتحديد أولى معاركه فى هذه الحرب . . وخلال ستة شهور منذ تولى أحمد رشدى منصب وزير الداخلية كانت هناك استعدادات تدور فى الخفاء دون أن يعلم بها أحد . . وعلى وجه الخصوص تجار المخدرات الذين لم يتصوروا لحظة أن وزير الداخلية الذى بدا مشغولاً على صفحات الجرائد والمجلات بالمرور والانضباط يعد لهم العدة ويجهز للحرب !

وفى شهر فبراير من عام ١٩٨٥ . . أى بعد حوالى ستة شهور على تولى اللواء أحمد رشدى منصب وزير الداخلية . . كانت الحرب قد اشتعلت بينه وبين تجار المخدرات . .

* * *

« أول بيـــــان »

كان أول بيان رسمى عن هذه الحرب ما أعلنه اللواء أحمد رشدى بنفسه فى المؤتمر الذى عقده مع ضباط الشرطة بالإسماعيلية يوم ١١ فبراير ١٩٨٥ .

أعلن اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية أن أسطورة الباطنية قد انتهت تماماً بعد أن أعيت رجال الشرطة لأكثر من ٧٠ عاماً . . وقال إن أجهزة الشرطة تمكنت بالأسلوب الذكى المخطط أن تضع حداً لتجار السموم . . وأن تجار المخدرات استغلوا طبيعة المنطقة وضيق شوارعها وصعوبة دخول سيارات الشرطة إليها للهرب دائما من قبضة رجال الشرطة . . ولكن أخيراً تم تطهير المنطقة وهناك دوريات للشرطة تجوب المنطقة على مدار الأربع والعشرين ساعة بملابسهم الرسمية . . بل تم الاستعانة بكلاب الشرطة المدربة على ضبط المخدرات التى يخفيها تجار الباطنية . . وأن استخدام كلاب الشرطة قد أحدث أثراً نفسياً كبيراً لدى تجار المخدرات بالباطنية حيث تم ضبط ما يخفونه . . وأن المنطقة أصبحت تحت سيطرة رجال الشرطة تماما ولن تعود الباطنية إلى ما كانت عليه أبداً !

* * *

« حـــرب شـــعواء »

بهذا البيان عرف الرأى العام أن الشرطة استطاعت أخيراً أن تتصدى بحزم - ولأول مرة - لمهزلة الباطنية التى ظلت سنوات طويلة مثار سخرية لأجهزة الأمن وهو ما يتنافى مع الجهد الذى تبذله والتقدير الذى تلاقيه من الرأى العام ولذلك قال لى الوزير أحمد رشدى عندما سألته عن موضوع الباطنية : إنها لم تكن إلا مجرد بداية . . بداية حرب كان هدفها القضاء على تجارة المخدرات فى مصر . . وكان ضرورى أن تكون الباطنية هذه البداية ليس باعتبارها هدفاً فى حد ذاته . . فهى لم تكن أكثر من مجرد مركز لتوزيع المخدرات . . ولكن باعتبارها رمزا لسطوة تجار المخدرات وقوتهم .

● وأضاف : صدقنى . . لم يكن هناك أكثر فُجْراً من أن تباع المخدرات علنا فى الشوارع وأن يقف الناس طوابير لشرائها .

وحتى الآن ورغم مرور أكثر من ست سنوات على حادث اقتحام الباطنية فإن تفاصيله لازالت فى ذاكرة الكثيرين الذين اندهشوا لدقة العملية وبراعتها . . ولأنها كانت بمثابة النهاية لأسماء بدا أصحابها كالأباطرة لا يستطيع أحد أن يقترب منهم .

كانت المشكلة أن المرشدين وبعض المخبرين يقومون بابلاغ تجار الباطنية قبل أن تحرك أمنى تجاه الحى . . وكانت لمعرفة التجار بالمواعيد المسبقة لحملات الشرطة الفضل فى تفوقهم دائماً على أجهزة الشرطة . . كانوا دائماً يسبقونها بخطوة . . خطوة واحدة ربما . . لكنها كانت كفيلة بأن تتيح لهم إخفاء ما فى حوزتهم من مخدرات بسرعة وأمان فى كل مرة تقترب فيها منهم أجهزة الشرطة .

كانت السرية مطلوبة إذن لتحقيق عنصر المفاجأة لهؤلاء التجار . . وقد أمكن تحقيق هذه السرية عندما تمت دعوة كل المرشدين وكل المخبرين إلى حفل أقامته لهم قيادات الشرطة . . فى نفس الوقت كانت القوة المنوط إليها القيام بعملية اقتحام حى الباطنية والتى لم يعرف أفرادها أية

تفاصيل عن مهمتهم إلا بعد تحركهم . . كانت فى طريقها لحصار الحى وإغلاق جميع منافذ الدخول والخروج منه .

فى نفس الوقت استطاعت كلاب الشرطة المدربة أن تلعب دورها بنجاح فى الكشف عن الأماكن التى أخفى فيها تجار الباطنية مخدراتهم .

وهكذا بضمان عنصر السرية . . وبالتحرك السريع المفاجىء وبالاستعانة ـ لأول مرة ـ بالكلاب المدربة أمكن القضاء على أسطورة الباطنية .

* * *

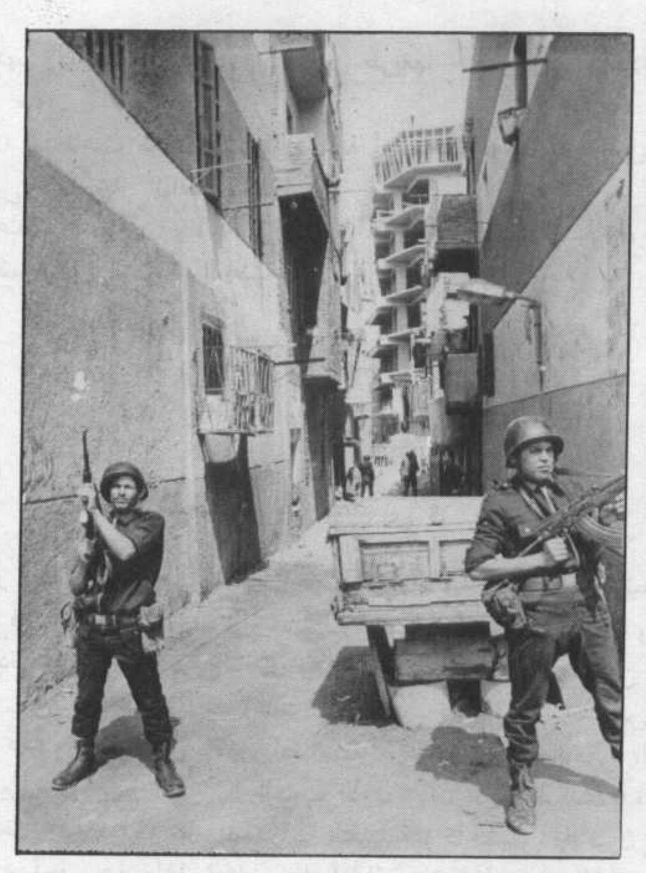
« المخطط الأجنبـــى »

ورغم الانتصار فى معركة الباطنية ورغم الحرب التى أعلنها الوزير أحمد رشدى على تجارة المخدرات فى مصر فإن الواقع يسجل أن الفترة التى تولى فيها أحمد رشدى مسئولية وزراة الداخلية شهدت ظاهرة عودة الهيروين والسموم البيضاء وهى ظاهرة كانت قد اختفت من مصر منذ أكثر من أربعين عاما . . وعندما سألت أحمد رشدى أن يعطينى تفسيراً لهذا التناقض الواضح بين الحرب التى يتكلم عنها والواقع الذى يؤكد زيادة انتشار ظاهرة الهيروين والسموم البيضاء قال إن هناك سببين رئيسيين من وجهة نظرى . . السبب الأول : أن الضغوط الشديدة التى مارستها أجهزة مكافحة المخدرات جعلت تجار المخدرات التقليدية (كالحشيش والأفيون) يلجأون إلى الإتجار فى مواد أخرى أخف حملاً وأغلى ثمناً . . فلجأوا إلى تهريب الهيروين والكوكايين وغيرها من السموم البيضاء التى يسهل تهريبها .

السبب الثانى : هو أن مصر كانت مستهدفة من الخارج . . وكانت هناك بالفعل حملات شرسة تم التخطيط لها من الخارج بهدف إغراقها بالسموم البيضاء لتحطيم شبابها ، ولعل هذا السبب بالتحديد هو ما دفع الرئيس حسنى مبارك للاجتماع ـ وقتها ـ بكل القيادات المعنية لتحذيرها من هذا الخطر الوافد . . والتأكيد على ضرورة حصار هذا الخطر الجديد وضرورة القضاء عليه ووضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة . .

كان إحساس الرئيس بالمسئولية كبيراً وهو ينقل إلينا مخاوفه من هذه الظاهرة التى باتت تهدد المجتمع المصرى . .

ولعله لكل هذه الأسباب جعلت من قضية المخدرات قضيتى الأولى . . وتأكيداً لطلب الرئيس مبارك من ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة فقد قمت بترتيب إجراءات أمنية مشددة لمحاصرة كل منافذ التهريب . . كالموانىء الجوية والموانىء البحرية والصحراء . . كما قمت بتطوير أساليب المكافحة واستعنت بالطائرات فى مطاردة المهربين وقمت أيضاً بتوفير أجهزة الاتصالات المتقدمة لتحقيق التنسيق اللازم بين القوات الأرضية والطائرات المصاحبة لها . . كل هذا فى إطار حرب شعواء كان من الضرورى من وجهة نظرى أن تشنها الدولة على الذين يدمرون المجتمع كله .



حرب الباطنية ضد تجار المخدرات

« المخطط الأجنبـــى »

وعندما حاولت أن أعرف من الوزير أحمد رشدى تفاصيل المخطط الأجنبى لإغراق مصر بالسموم البيضاء والمخدرات قال الوزير : إن هناك دولا تنتج المخدرات . . دولا متخصصة فى إنتاجها . . وفى نفس الوقت هناك دول تقوم بتسويق هذه المخدرات وهذه الدول بدأت فى السنوات الأخيرة تتجه إلى مصر . . وبدأت بالتحديد تتجه لتهريب الهيروين إليها وأتذكر أننا ضبطنا فى يوم واحد أربع عمليات لتهريب الهيروين فى مطار القاهرة . . أربع عمليات فى يوم واحد . . فهل هناك أكثر من هذا دليلا على أن مصر كانت مستهدفة من قبل الخارج لإغراقها بالمخدرات والهيروين والأقراص المخدرة بأنواعها . . مرة أخرى كانت قضية المخدرات على قائمة أولوياتى كوزير للداخلية . . وأظن أنها يجب أن تكون كذلك بالنسبة لأى وزير للداخلية فهى لا تدمر الفرد كفرد وإنما تدمر المجتمع كله .

« حـــرب بلا هــــوادة »

واستمرت الحرب بين أحمد رشدى وتجار المخدرات فى مصر . . حرب شرسة لا هوادة فيها . . ويبدو أن الوزير أحمد رشدى كان متأكداً من أنها ستحسم فى النهاية لصالح أجهزة الشرطة . . فقد أكد الوزير أمام اللجنة البرلمانية التى شكلها مجلس الشعب لمناقشة قضية المخدرات وكان ذلك فى يوم ٤ فبراير ١٩٨٦ . . أى قبل استقالته بثلاثة أسابيع تقريباً . . أكد أنه سيتم تطهير مصر من المخدرات خلال هذا العام ـ ١٩٨٦ ـ بالتعاون بين الشرطة وكافة أجهزة الدولة وخاصة القوات المسلحة وحرس الحدود وقال إن جهاز الشرطة قادر باستخدام القانون العادى على مكافحة المخدرات وتحقيق نتائج إيجابية تصاعدية دون اللجوء لقانون الطوارىء .

وفى ختام حديثه . . قال : الوزير أحمد رشدى : إن هناك تعاونا بين مصر والعديد من الدول لتبادل المعلومات حول المخدرات وتنشيط جهود المكافحة كما أن هناك تنسيقا كاملاً بين القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأخرى لدرء هذا الخطر . . وقال إن مكافحة المخدرات فى مصر . . موضع تقدير وثناء كافة المنظمات الدولية .

لقد كانت لهجة الوزير دليلا وتأكيداً على نواياه فيما يتعلق بحرب المخدرات ، ولكن السؤال الذى ظل يتردد على خاطرى كثيرا فى كل مرة إلتقى فيها باللواء أحمد رشدى هو ما الذى أسفرت عنه كل هذه الجهود وكل هذا الحشد فى النهاية . . وهل يمكن القول أن أحمد رشدى حقق نجاحا فيما يتعلق بهذه الحرب ، صحيح أن حوادث الأمن المركزى لم تمهله لكى يضع كل وعوده فيما يتعلق بالقضاء نهائياً على المخدرات موضع التنفيذ . . لكن يبقى السؤال مطروحاً . . هل نجح أحمد رشدى خلال الفترة التى تولى فيها منصب وزير الداخلية فى تحقيق انتصار ولو جزئيا على تجار المخدرات ؟

* * *

« باى باى . . رشـــدى »

الواقع أن اللواء أحمد رشدى حقق قدرا كبيرا من النجاح فى حرب المخدرات التى خاضها . . والدليل على ذلك ما حدث فى اليوم التالى لتركه موقعه كوزير للداخلية . . فقد نحر تجار المخدرات الذبائح وخرجوا يطلقون النار ابتهاجا بذلك . . وكان أول صنف من الحشيش تم تهريبه إلى داخل البلاد بعد خروجه من الوزارة مباشرة . . أطلق عليه التجار اسم « باى باى . . رشدى » .

***

* الانضباط .. رسالة على العنوان الخاطىء
* مكافحة الجريمة بتنفيذ القانون فى الشارع
* نزول قيادات الشرطة للشارع ومنع جرائم النهار



« الانضباط .. رسالة على العنوان الخاطىء »

فى عام ١٩٧٦ شاهد المواطنون ـ وربما للمرة الأولى ـ مدير أمن القاهرة اللواء أحمد رشدى وهو يجوب شوارع العاصمة ويشرف بنفسه على تنظيم حركة المرور .. وبقدر ما أدهش هذا التصرف الكثيرون .. بقدر ما نال إعجاب واستحسان الكثيرين أيضا .. فقد كان المألوف أن يجلس كبار المسئولين فى مكاتبهم .. بعيدين كل البعد عن الشارع ومشاكله .

إلا أن هذه الصورة لم تستمر كثيرا .. فبعد عامين اثنين فقط ترك اللواء أحمد رشدى منصبه كمدير لأمن القاهرة ليعين مساعدا لوزير الداخلية لشئون الأمن الإقتصادى .

بعد ست سنوات ـ وبالتحديد فى عام ١٩٨٤ ـ عادت هذه الصورة تفرض نفسها من جديد على الشارع المصرى بعد أن تولى اللواء أحمد رشدى مسئولية وزارة الداخلية .

وخلال السنوات القليلة التى كان فيها أحمد رشدى وزيرا لداخلية مصر .. فرضت كلمة « الانضباط » نفسها على لغة الصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون .. وأصبح تعبير « الانضباط » .. والذى لم يكن مألوفا من قبل .. من التعابير الدارجة التى تستخدم بمناسبة أو بغير مناسبة .

وارتبط الإثنان معا .. أحمد رشدى والانضباط .. وأصبح من المألوف أن تجد كبار قيادات الشرطة فى الشارع ينظمون حركة المرور بأنفسهم ويراقبون سلوكيات المواطنين ويحاولون أن يقتلعوا كل صورة من صور التسيب .

ومن الخطأ أن نقول أن سياسة الوزير أحمد رشدى فيما يتعلق بهذا الإتجاه بالتحديد قد لاقت إستجابة كاملة ..

فعلى مستوى الشارع المصرى أبدى البعض تذمره وضيقه من هذا السلوك الجديد الذى رآه .. من وجهة نظره ـ قيدا على حريته وعلى تصرفاته .

وعلى مستوى أجهزة وقيادات الشرطة نفسها كان « الانضباط » محل إنتقاد الكثيرين من الذين رأوه لا يدخل فى اختصاصاتهم الأمنية .. بل أن بعض قيادات الشرطة تطرفت فى حكمها على تجربة الانضباط واعتبرته اهانة لها (!!!)

* * *

« ليس تجربـــــة »

● وعندما سألت اللواء أحمد رشدى عن تقييمه الخاص لتجربة الانضباط كان يقول : الانضباط ليس تجربة .. الانضباط سياسة .. ليس المقصود بها إعادة ترتيب الشارع المصرى فقط وإنما

مقصود بها أيضا أن يتطور أداء جهاز الشرطة نفسه ويصبح أكثر فاعلية وأكثر التزاما . .

وأحاول أن أقترب أكثر من مفهوم الانضباط عند الوزير أحمد رشدى الذى كان يفاجئنى دائما بحماسه وتحمسه لهذه القضية . . وأسأله لماذا كان الانضباط فيقول : عندما توليت مسئولية وزارة الداخلية كنت أعرف الكثير جدا عن مشاكل الشارع المصرى والمعاناة التى يواجهها المواطن . . فقد عشت هذه المعاناة فى كل مواقعى . . عشت التسيب والإهمال واللامبالاة مديرا للأمن . . ومساعدا لوزير الداخلية . . وكمواطن أيضا أعانى تماما مثلما يعانى كل المواطنين ، ولذلك كان قرارى بالقضاء على هذه الصورة السلبية فور أن توليت وزارة الداخلية .

كان الهدف الأساسى من حملتى حول الانضباط هو تعريف المواطن المصرى بما له وما عليه . . وهذا سوف يساعدنى كرجل أمن . . ووجدت أن الشارع المصرى هو المكان المناسب للتعامل مع المواطن المصرى ذلك أنه كان فى تصورنا أننا عندما نتعامل مع المواطن فى الشارع من خلال حركته سوف يكون أيسر علينا بعد ذلك تقويم سلوكه فى مجتمعه .

وبالفعل بدأت مجموعات من الانضباط تنزل الشارع وتلتقى ببعض المواطنين خاصة الموظفين « المزوغين » من أعمالهم وبطريقة لبقة وكريمة يتم دعوتهم لمديرية الأمن على « فنجان قهوة » ويتصل بى مدير الأمن يبلغنى بذلك فأتصل على الفور بالوزير الذى يعمل هؤلاء الموظفون فى وزارته لاتخاذ إجراءات المحاسبة ضدهم .

وبالنسبة للانضباط فى المسكن كنا نولى اهتماما بكل ما يحدث من خناقات فى المنازل بسبب سيدة تلقى « بالزبالة » فى الشارع أو تنشر « غسيل الملابس » وتتساقط مياهه على التى أسفلها . . . كنا نبحث عن المسببات لمنع حدوث مشاجرات . كانت الفكرة أن الأمن بمفهومه الشامل يحتم علينا ذلك . . وأمن الإنسان فى بيته ليس حمايته من اللصوص فقط بل توفير الراحلة له خاصة لأولئك المرضى أو الطلاب الذين يستذكرون دروسهم .

وعندما أشرت إلى الحملات العدائية التى وجهها البعض ضد هذه السياسة قال الوزير أحمد رشدى أننى لم أكن أهتم بهذه الحملات على الاطلاق . . وتضايق الكثيرون من ذلك يعود إلى إنهم لم يتعودوا على الانضباط . . وكنا نهدف إحداث نقله كانت تحتاج إلى تدرج . . ووصلنا بالفعل إلى نتائج جيدة فى هذا الشأن . . ولم يقتصر الانضباط على القاهرة فقط بل وصل إلى الريف المصرى . . وكنت أتابع مع مديرى الأمن فى المحافظات المختلفة مدى تقبل المواطن لهذه السياسة .

● وأسأل الوزير أحمد رشدى ان كانت القيادات فى جهاز الشرطة على نفس الدرجة التى كان هو عليها فى تقبل العمل بهذه السياسة . .

قال إن هناك « البعض » وليس « الكل » من القيادات كانت غير متقبلة للفكرة لأنها كانت لا تقبل النزول إلى الشارع وهذه فكرة خاطئة . فليس عيبا أن تنزل القيادات الكبرى للشارع ، فتواجد رجل الشرطة بين المواطنين فى الشارع يزيد من اطمئنانهم ويجعل المواطن يشعر بالراحة . . فعندما يجد المواطن ضابطاً برتبة عميد أو مقدم بجانبه سوف يشعر بأمان كبير ، كما سيتردد المجرم فى ارتكاب جريمته إذا ما شعر أن الشارع ملىء بالقيادات .

وهكذا لم يكن هدفى - كما يحاول البعض تصويره - هو فرض مزيد من الإجراءات الشرطية أو الأمنية . . ولم يكن أيضا فرض قيود جديدة على المواطنين وحرياتهم . . . وإنما كان هدفى هو اعادة ترتيب الشارع المصرى بعد أن شهد تسيبا شنيعا ليس فقط فى حركة المرور وإنما فى تعامل الناس ومعاملاتهم مع بعضهم البعض .

* * *

« الانضباط فى جهاز الشرطة »

● وأسأل الوزير أحمد رشدى إن كان قد نجح فى تحقيق هذا المفهوم - أولا - داخل جهاز الشرطة نفسه فيقول أن المواطن المصرى كان يشكو من رجل الشرطة فى الشارع . . من عدم قدرته على إدارة حركة المرور بكفاءة . . ولذلك حرصت على تغيير هذه الصورة تماما . . فأدخلت نظاما جديدا لدوريات رجال الأمن فى الشوارع وأصبح عندنا ما يعرف باسم الدورية « المجمعة » أثناء الليل . . وهى عبارة عن سيارة وعدد اثنين موتوسيكل . . أى ثلاث مركبات تتجمع فى نقطة معينة . . وبعدها تتحرك كل مركبة منها فى خط سير محدد لتعود فتلتقى . . ثم تنتشر من جديد . . وأظن أن هذا النظام أفضل من نظام عسكرى الدورية .

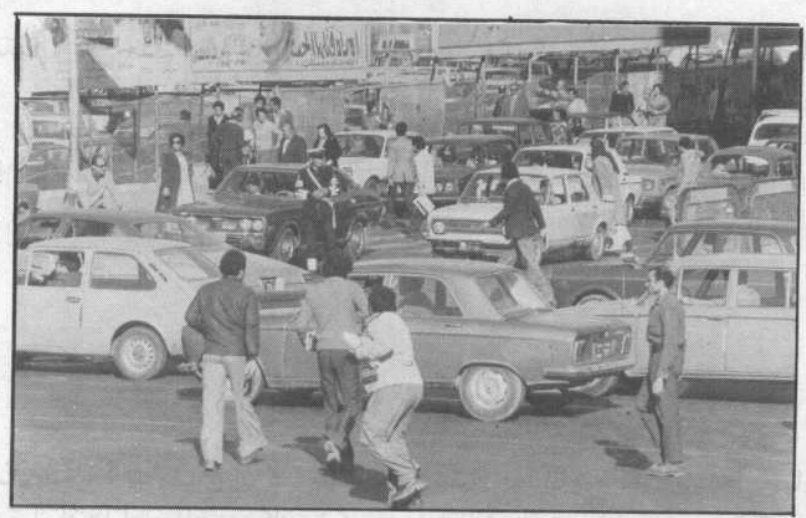
أيضا أصبح عندنا ما يعرف باسم « المرور الراكب » . . وهو نظام مطبق فى أوروبا التى تعتمد إلى حد كبير فى مراقبة وتنظيم حركة المرور فى شوارعها على « موتوسيكل » المرور . . وعندما يخطىء قائد أى سيارة يفاجأ بهذا الموتوسيكل يلاحقه ويوقفه .

وأسأل اللواء أحمد رشدى : أليس غريبا وأنت تتحدث عن التطور فى أداء جهاز الشرطة لتحقيق الانضباط داخله . . أن الشرطة أحيانا تلتزم الحياد السلبى بالنسبة لمخاطر ووقائع قد يتعرض لها المواطن فى الشارع . . أليس غريبا . . أن يحدث هذا أمام أعين الشرطة دون أن تتحرك . . فأين إذن الانضباط ؟

ويرد أحمد رشدى قائلا : إن الشرطة لا يمكن بأى حال أن تتقاعس عن تأدية مهامها وواجباتها فى فرض سيادة القانون . . كما أنه ليس هناك أى تناقض بين المواطنين والشرطة . . فهى ليست خصما وإنما تؤدى دورها أساسا فى إطار خدمة المواطن . . على ذلك لا يمكن أن تلتزم حيال المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها المواطن أى موقف سلبى . .

● فعدت أقول للواء أحمد رشدى : أنا مدرك ومعجب أيضا لغيرتك الشديدة على جهاز الشرطة الذى توليت مسئوليته . . لكننى أرى أن هذه الصورة السلبية موجودة أحيانا .

فيقول : نحن بشر ولسنا مجتمعا من الملائكة . . كما أن لكل قاعدة شواذ . . ولكن ليس معنى هذا أن نمسك بجزئية صغيرة أو بحالات فردية ونعمم من خلالها الحكم . . أنت بهذا تظلمنى وتظلم جهازا بأكمله . . لأننا فى النهاية بشر نخطىء ونصيب . . وليس معنى وجود بعض الأخطاء الفردية أن نحكم على الجهاز كله بأنه وقع فى الخطأ .



انضباط الشارع المصرى . . سياسة وليست تجربة

« تطبيــق القانــون »

● وأشير إلى مايلمح إليه البعض من أن الإنضباط جعل جهاز الأمن المصرى وعلى رأسه الوزير . . مشغولا بأمور بعيدة عن مفهوم الأمن . . فيرد اللواء أحمد رشدى فى حدة قائلا : لكل إنسان رأيه الخاص ووجهة نظره . . لكننى أعى تماما مسئولياتى . . وكذلك جهاز الشرطة . . ولا يمكن أن يكون هذا الكلام محل شك . . فليس من المتصور على الإطلاق أن تشغل الشرطة عن مهامها . .

ومهمة الشرطة الأولى توفير الأمن بصفة دائمة لكل مواطن . . وما يجرى حاليا فى الشارع المصرى من محاولات لتطبيق الانضباط هو فى نفس الوقت محاولة للسيطرة على أنواع معينة من الجرائم التى كانت ترتكب فى ظل الفوضى وفى ظل التسيب الذى كان يسود الشارع المصرى .

إن هذا التسيب جعل من الصعب على رجل الشرطة أن يلاحق « النشال » وخاطف السلاسل الذهبية . . كما أن الشارع المصرى فى ظل الفوضى السائدة كان يمنع عربات الإسعاف والمطافىء والنجدة من الوصول إلى إهدافها بالسرعة المطلوبة . . وقد رأيت بنفسى نماذج ومآسى نتيجة عدم قدرة عربات الاسعاف والمطافىء أحيانا على الوصول إلى أماكن الحوادث . .

ولذلك أقول أن مهمتنا الأساسية هى القضاء على الجريمة أيا كان نوعها . . ولن تشغلنا عن تحقيق هذا الهدف أية مسائل جانبية . . وهل معنى تحرك الشرطة لترتيب الشارع المصرى برؤية أمنية وحضارية جديدة إننا نغفل مكافحة الجريمة ؟ . . ثم من الذى سيتولى تنفيذ القانون إن لم يكن جهاز الشرطة ؟ . . من الذى يراقب تنفيذ القانون فى الشارع وفى المحال العامة وفى الميادين ودور السينما والمسرح وغيرها من الأماكن العامة . . من الذى يمنع الباعة الجائلين من مضايقة المواطنين . . ومن الذى يمنع ظاهرة التسول التى تؤثر على سمعتنا فى الخارج ؟ من الذى يمنع كل هذا إن لم يكن جهاز الشرطة الذى تنحصر مهمته أساسا فى تطبيق القانون ؟ . .

وأمضى فى الشوط إلى آخره . . فأقول للواء أحمد رشدى معنى هذا أن تقويم سلوك الشعب المصرى أصبح ـ باسم الانضباط ـ من مسئولية وزارة الداخلية ؟ . .

فيقول وما العيب فى هذا . . إن الشرطة مسئولة عن تطبيق القانون . . ولا يجب أن تتراخى فى أى وقت عن هذه المسئولية . . عن الضرب على يد كل مخالف للقانون أو منحرف . . وإذا كان من بين مسئولية تطبيق القانون التعرض لسلوكيات غير سوية فهذا هو دور الشرطة . .

ويضيف الوزير : إن كلامى هذا ليس معناه التقليل من الدور الذى يمكن أن تلعبه الأجهزة الأخرى . . كالمدرسة والجامعة والكنيسة والجامع والأسرة . . لكن الشرطة من وجهة نظرى تستكمل الصورة أو الناقص منها .

وقد سمعت كلاما كثيرا قيل فى هذا الموضوع . . سمعت من يقول لى أن استخدام الشرطة فى الإشراف على سلوكيات المواطن تظهر المجتمع المصرى كما لو أنه مجتمع العصا الغليظة . . وأنا أسألك بدورى . . هل شاهدت أنت أى عصا غليظة فى الشارع المصرى ؟ . .

إننى أعرف قبل غيرى أن لوجىء لسياسة العصا الغليظة كان سيحكم على سياسة الانضباط بالفشل السريع . . لكن كل ما تحقق . . تحقق بفضل المواطن المصرى أساسا . . فهومواطن متحضر يستجيب إذا أحس بالاقتناع . .

* * *

« مخالفـــات الانضبـــاط »

● وأقول للواء أحمد رشدى إنه ربما كان الذين تكلموا عن سياسة العصا الغليظة يقصدون أن الانضباط صعب تحقيقه فى شوارع مليئة بالحفر والمطبات وأرصفة غير مجهزة للسير عليها . . أى أننا نحمل المواطن عبء الالتزام بنظام . . لا تسمح الظروف بالالتزام به .

فيرد قائلا : وأنا أدرك جيدا أن الشوارع مليئة بالحفر والمطبات وأن الأرصفة معظمها غير مجهزة للسير فوقها . . لكننى مع ذلك أطالب المواطن بأن يتحمل مادام يرى أننا نسير فى الطريق الصحيح .

● فأقول للوزير وهذا التحمل من المواطن ألا يجب أن يقابله نوع من تخفيف الضغط على المواطنين الذين يفاجأون بأنهم مطالبون بغرامة لمجرد إنهم لا يعرفون قواعد المشاه . . وفى ظل نظام يصعب فيه احترام هذه القواعد .

فيقول : أين هذا الضغط ؟ لقد بحت أصوات رجال الشرطة من ضباط وأمناء وصف جنود وهم ينادون على المواطنين ليلا ونهارا من خلال الميكرفونات أو حتى بأصواتهم المجردة . . يطالبونهم بالتزام أماكن عبور المشاه .

ويضيف قائلا : زمان كانت الشرطة تعمل بنظام الحملات التفتيشية وكان المواطن يفاجأ بين الحين والحين بحملة من هذا النوع تطارد المتسولين والباعة المتجولين والمخالفين . . وكان عيب هذا النظام أنه لا يحقق الانضباط إلا لفترة صغيرة . . هى الفترة التى تستغرقها الحملة فى ممارسة مهمتها . . بعدها تعود ربما لعادتها . . القبيحة .

وتمضى الأيام وأنظر الآن إلى شوارع القاهرة . . أقارنها بأيام الانضباط وأقول لنفسى أن الانضباط كان رسالة أراد الوزير أحمد رشدى أن يبعث بها لكل مواطن مصرى . . فهل أخطأ فى كتابة العنوان ؟!!

***

* عملية البكوش .. الاغتيال الوهمى
* تفاصيل اللحظات الحرجة فى المقبرة
* دفعة من الرشاش أنقذت العملية من الفشل



« البكوش الاغتيال الوهمى »

لم تكن محاولة اغتيال عبدالحميد البكوش ـ اللاجىء السياسى فى مصر ـ والتى اشتطاعت أجهزة الأمن المصرية أن تحبطها . . لم تكن حادثة عادية . . وإنما كانت بكل المقاييس عملية من عمليات أجهزة الأمن المصرية التى تفوقت فيها على نفسها . . والتى سجلها لها التاريخ باعتبارها واحدة من أبرع العمليات التى استخدم فيها تكتيكا خاصا أصبح يدرس الآن فى العديد من المعاهد المتخصصة فى مختلف بلدان العالم .

ولن نخوض كثيرا فى الظروف التى كانت وراء هذه المحاولة . . لكننا سنستعرض من خلال اللواء أحمد رشدى الذى تم احباط محاولة الاغتيال أثناء توليه . . ومن معه من رجال مباحث أمن الدولة الذين خططوا ببراعة فائقة ونفذوا بكفاءة عالية العملية التى أحدثت دويا هائلا بعد ظهور البكوش حيا مع اللواء أحمد رشدى فى مؤتمر صحفى عالمى . . وبعد أن كان قد أعلن عن اغتياله !

* * *

« معلـــومات مؤكدة »

وقد بدأت العملية كما يقول اللواء أحمد رشدى بعد أن تلقت أجهزة الأمن المصرية معلومات تفيد أن هناك مجموعة ارهابية فى طريقها للقاهرة للقيام بعملية اغتيال للبكوش . . وقال أحمد رشدى أن المعلومات التى وصلته كشفت عن شخصية اثنين من أعضاء المجموعة الارهابية وهما المالطيان . . « روميف ثيولاسن » « وادجار يوفتش » . . كما أن هذه المعلومات لم تتضمن موعد الوصول إلى القاهرة . . ولذلك تم تشكيل فريق عمل من عشرة ضباط كانت مهمتهم ترقب وصول الارهابيين .

وفى جهاز مباحث أمن الدولة تم وضع خطة كاملة يتم بمقتضاها وضع الارهابيين تحت سيطرة قوات الأمن المصرية . . وايهامهم فى نفس الوقت بأنهم نجحوا فى تنفيذ مهمتهم . .

كانت خطة غاية فى التعقيد والصعوبة ويتطلب تنفيذها الالتزام بالدقة التامة فى كل مراحلها . .

وقد بدأ تنفيذ الخطة مع وصول أول الارهابيين إلى القاهرة قادما من مالطة . . وتعمدت أجهزة الأمن أن تتركه يدخل إلى البلاد بمنتهى الأمان معتقدا انه نجح فى خداعها بمظهره كسائح . . بعدها بأربعة أيام وصل ثانى الارهابيين ولحق بزميله الأول فى فندق الكونكورد . . وهنا حانت لحظة التعامل المباشر مع الاثنين . . روميو ثيولاسن وادجار يوفتش . . وقد تم اختيار أربعة من ضباط مباحث أمن الدولة قاموا بتقديم أنفسهم للارهابيين المالطيين فقالوا لهما أنهم من رجال الأمن المصرى وأنهم يعرفون السبب الحقيقى لمجيئهما إلى مصر . . يعرفون انهم جاؤا لاغتيال البكوش !

« أكبـــر دليـــــل »

وكان من الطبيعى أن يتملك الارهابيان الذهول والرعب وأن يتساءلا عن أسباب عدم القبض عليهما فى مطار القاهرة . . فقال لهما الضباط المصريون أنهم مستعدون لتنفيذ المهمة بأنفسهم . . مقابل (١٥٠) ألف دولار . .

وكان اصرار ضباط الأمن المصريين على الحصول على هذا المبلغ رغم علمهم بأن نصيب الارهابيين المالطيين من العملية (٢٥٠) ألف دولار . . أكبر دليل مقنع لهما على صدق نواياهم . . وأنهم جادون فى بيع ضمائرهم . . ولابد أن الارهابيين المالطيين قد أحسا بالراحة لأن عبء تنفيذ العملية قد انزاح من على كاهليهما . . ثم أن الذى سيقوم بعملية التنفيذ من رجال الأمن المحترفين . . فالنجاح مضمون إذن . . وعرف ضباط الأمن المصريون من الارهابيين المالطيين أن العقل المفكر لمجموعة الارهابيين بريطانى يدعى انتونى جيل وانه سافر من مالطة إلى لندن ينتظر اتصالا من الاثنين الموجودين فى القاهرة يؤكدان له خلاله انهما جهزا للعملية . .

وطلب منهما رجال الأمن المصريون أن يتصلا بالبريطانى انتونى جيل ويقولا له أن العناصر اللازمة للتنفيذ جاهزة بسلاحها . . ويطلبان منه أيضا الحضور سريعا . .

وهكذا وصل انتونى جيل إلى القاهرة . . ولحظة خروجه من المطار كانت هناك مجموعة أخرى من رجال الأمن المصريين فى المطار فى انتظاره . . وركبوا معه تاكسى تابعا لجهاز الأمن . . وفى الطريق إلى فندق الكونكورد كاشفوه بأنهم المجموعة المنفذة للعملية . .

وفى الفندق أخرج انتونى جيل ١٠ آلاف دولار قدمها للمنفذين على أنها مبلغ مؤقت . . فقال له ضباط الأمن المصريون أنه لابد من تأجير فيلا بالقرب من سكن البكوش وان الايجارات فى القاهرة مرتفعة جدا وانهم يحتاجون إلى ٦ آلاف دولار أخرى لهذا الغرض . . وفى الحال اتصل « جيل بمالطة » طالبا ارسال النقود . . ولكنهم طلبوا منه أن يرسل مندوبا إلى هناك لاستلام المبلغ . . ورفض . . ورفضوا وكانت لحظة حرجة يمكن فيها أن يتجمد الموقف . .

* * *

« نفس الفـــخ »

وفى محاولة للخروج من هذا المأزق كشف رجال الأمن عن شخصياتهم لجيل وقالوا له أنهم يعرفون كل شىء وانهم سيقومون بالتنفيذ مقابل (١٥٠) ألف دولار . . وذهل البريطانى انتونى جيل ولكنه فى النهاية وقع فى نفس الفخ الذى وقع فيه الارهابيان المالطيان بعد أن اطمأن إلى أن رجال الأمن المصريين سيقومون بتنفيذ العملية . . وسأل ماذا يفعل وهم فى مالطة يصرون على ارسال مندوب لاستلام النقود . . فطلب منه رجال الأمن المصريون أن يرسل إليهم مدعيا إنه أصيب فى حادث سيارة وأنه فى حاجة شديدة للمبلغ . . كما طلبوا منه أن يحدد لهم مهلة سيضطر بعدها لالغاء العملية كلها وكشف الأمر لأجهزة الشرطة المصرية . .

وبالفعل تم ادخال جيل مستشفى خاص فى مصر الجديدة ووضعت ساقه فى الجبس وجرى الاتصال المطلوب . . وقال لهم جيل أن هناك صديقا له يدعى « جود فرن » يمكنهم تسليمه المبلغ وارساله إلى القاهرة . .

ويصل « جودفرن » الارهابى الرابع إلى القاهرة . . وبنفس الطريقة تعاملوا معه . . انتظروه فى المطار واصطحبوه فى تاكسى حيث التقى بباقى الارهابيين . .

وفى نفس الوقت قامت أجهزة الأمن المصرية بالاتصال بالبكوش والاتفاق معه على اخراج تمثيلية يتم بمقتضاها اختطافه ثم اغتياله . . وقد تتطلب ذلك أن تتصل بالبكوش شخصية رفيعة المستوى تطمئنه وتطلب منه التعاون مع أجهزة الأمن المصرية . .

وكان من بين خطة الخداع أن تظل حركاته وتصرفاته عادية تماما حتى تحين ساعة الصفر .

* * *

« ســـاعة الصفـــر »

وحانت ساعة الصفر مساء يوم الأحد ١١ نوفمبر ١٩٨٤ . . كانت الساعة تقترب من الحادية عشرة تقريبا وكان هذا موعد النزهة اليومية للبكوش . . وحسب الخطة الموضوعة فقد تمكن البكوش من الهرب من حراس المسكن الذى يقيم فيه . .

وأثناء سيره اقتربت منه عربة صغيرة كان يستقلها بالطبع الضباط المصريون وقاموا بتمثيلية اشترك فيها البكوش لاختطافه . .

كان السيناريو يقتضى بالطبع أن يحاول مقاومتهم إلى أقصى درجة ممكنة يتغلبون بعدها عليه ويحملونه داخل السيارة . . ومن وراءهم كان الارهابيون الأربعة فى سيارة أخرى يراقبون المشهد بكل اهتمام . .

وكما هو متفق عليه تم نقل عبدالحميد البكوش بواسطة الضباط الأربعة إلى منزل فى مكان ما بالقاهرة . . وهناك قام الضباط بالاستعانة « بماكيير » محترف بتحويله إلى جثة مضرجة فى دمائها . .

فتم عمل كدمة زرقاء فى العين اليسرى للبكوش ونثروا دماء حقيقية على جسده . . وقد استعان ضباط الأمن المصريون بزجاجة دم حقيقية من معمل المصل واللقاح بالعجوزة واستخدموها فى اعطاء اللمسة الدرامية المطلوبة . . ولم يقوموا باستخدام حبر أحمر رغم سهولة استخدامه والحصول عليه لأنهم خافوا من أن يتم اكتشاف الخديعة بتحليل الصور التى سيرسلها الارهابيون . .

وكانت الخطة تتضمن بعد ذلك السماح للارهابيين بالقاء نظرة سريعة على « الجثة » وبحيث يتصنع الضباط المصريون العجلة لكى يقوموا بدفنها والتخلص منها . . وفى نفس الوقت يقومون باعطاء الارهابيين صورا قاموا بتصويرها لجثة البكوش وهى ملقاة على الأرض مضرجة فى دماها بعد أن أطلق عليها الرصاص . . تماما كما رأوها بأنفسهم . . وكانت هذه المرحلة أخطر مراحل الخطة وأكثرها دقة وصعوبة . .



البكوش .. جثة مضرجة فى دمائها

« سـارينة الشـرطة »

كان ضباط الأمن المصريون يخشون من أن يكتشف الارهابيون أن الجثة « حية » .. أو يحاولوا التأكيد على العملية باطلاق الرصاص عليها أو تحريكها بشكل أو بآخر.
ولذلك قام ضباط الأمن المصريون بنقل الجثة إلى مقبرة فى إحدى المقابر بمنطقة صلاح سالم .. ثم اصطحبوا الارهابيين الأربعة إلى هناك لكى يشاهدوا بأنفسهم الجثة ..
ولكى تتم علمية التأكد بسرعة وبدون أن تتاح الفرصة للارهابيين لكشف الخدعة تم الاتفاق مع أجهزة الشرطة على ارسال مجموعة كبيرة من عربات الشرطة تجوب المنطقة وهى تطلق « السارينة » تحت زعم أنها متجهة لضبط مجموعة من تجار المخدرات .. وبالطبع قامت عربات الشرطة بتنفيذ هذه التعلميات دون أن تعرف لها تفسيرا .. وحضر الارهابيون الأربعة وكانت لحظة مخيفة ومرعبة للجميع .. وللبكوش نفسه الذى شاهد بنفسه ولأول مرة الذين جاءوا لاغتياله .. وقد استطاع البكوش رؤيتهم لأن رجال الأمن المصريين طلبوا منه ألا يغلق عينيه ويظل محتفظا بها مفتوحتان .. بدون رمشة واحدة .. باعتبار أن الشخص الذى يموت مقتولا تظل عيناه مفتوحتين على العكس من الشخص الذى يموت ميتة طبيعية .. تكون عيناه مغلقتين ..
ويتقدم الارهابيون الأربعة من الجثة يحاولون تفحصها .. ويستعجلهم ضباط الأمن وفجأة يتقدم أحد الارهابيين ويركل الجثة بقدمه !

« أحـــرج اللحظـــات »

كانت لحظة محرجة ومرعبة بالنسبة لضباط الأمن المصريين وربما للبكوش نفسه .. فقد كان السماح باستمرار هذه « المعاينة » كفيلا بكشف اللعبة كلها .. لكن أحد الضباط استطاع أن ينقذ الموقف فقام باطلاق « دفعة رشاش » على حائط المقبرة تحت زعم ان الارهابيين يضيعون الوقت وأنهم يعرضونهم للخطر .. خاصة أن أصوات الشرطة تدوى فى الخارج ..

كان الهدف بالطبع أن يوهموا الارهابيين انهم جميعا معرضون لخطر القبض عليهم .. لكى يستحثوهم على الخروج بسرعة من المقبرة ..

وانصرف الارهابيون مطمئنين تماما إلى نجاح العملية.. وقام البكوش من مكانه وتقدم واحتضن الضابط الذى أطلق الرصاص ..

بعدها قام الضباط المصريون بنقل « الجثة » إلى أسوان .. فقد كان المتفق عليه أن يسافر البكوش مع زوجته إلى أسوان ويبقى مختفيا بها حتى يتم الاعلان عن اغتياله ..

* * *

« اللمســات الأخيـــرة »

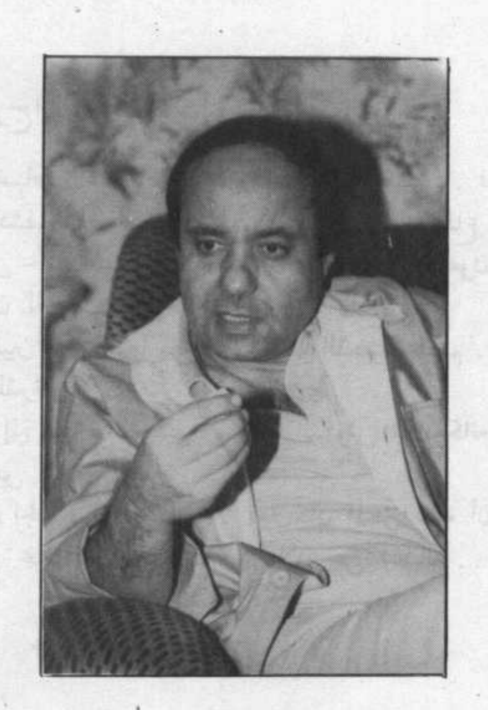
كان ما تبقى من تنفيذ الخطة اللمسات الأخيرة كما يقول أحمد رشدى .. فالارهابيون كانوا فى منتهى السعادة لنجاح العملية فى وقت قصير وقياسى .. وكان هذا دافعا لنا لكى نصطاد عميلا خامسا ..

ولذلك طلب ضباط الأمن المصريون من الارهابيين سرعة تسليم (٩٠) ألف دولار من المبلغ المتفق عليه خلال يومين اثنين فقط .. وكانت حجتهم أن « كبيرهم » يتعجل الحصول على نصيبه .. خاصة أن العملية تمت بنجاح .. وكان المتوقع أن يطلبوا المبلغ من مالطة فيحضر به عميل خامس .. لكن الارهابيين أكدوا أن المبلغ ليس معهم حاليا وأنهم حتى لو طلبوه من مالطة .. فإنه من المستحيل الحصول عليه بهذه السرعة ..

وعرض ضباط الأمن المصريون على الارهابيين أن يطير واحد منهم إلى مالطة حاملا رسالة من الارهابى « انتونى جيل » ومعها الصور التى تم التقاطها للجثة المزعومة ..

ويسافر « رجلنا » إلى هناك ويسلم الصور ويتم الاعلان عن اغتيال عبدالحميد البكوش .. الذى يظهر حيا بعد ذلك فى مؤتمر صحفى حضره جنبا إلى جنب مع اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية .

* * *



عبدالحميد البكوش
بعد تنفيذ عملية اغتياله

« أسـلوب مسـرحى »

هذه هى تفاصيل عملية البكوش بالكامل كما رواها لى أحمد رشدى . . وليس هناك شك فى أن هذه العملية قد أثارت اهتمام العالم واعجابه أيضا . . فقد تم التخطيط لها وتنفيذها بمنتهى الدقة والاتقان . . ولم يكن غريبا أن يقول لى أحمد رشدى فيما بعد . . وهو يسترجع ذكريات هذه الفترة عندما سألته عن أكثر القضايا أهمية من وجهة نظره والتى يعتز بها خلال فترة توليه مسئولية وزارة الداخلية . . لم يكن غريبا أن يقول لى : قضية البكوش . . لأن التخطيط لها والتنفيذ تم على أعلى مستوى ممكن . . ولأنها شهادة امتياز لكفاءة أجهزة الأمن المصرية . . ولأن تأثيرها فى الرأى العام العالمى كان واضحا وكبيرا . .

ولم يمنعنى هذا من مداعبة ـ الصديق ـ أحمد رشدى عندما قلت له أنه كان حريصا على أن يتم الاعلان عن قضية البكوش باسلوب مسرحى . . فقال لى أنا لا أعرف السينما ولا المسرح . . ولا أكون مبالغا إذا قلت لك اننى لا أفهم حتى فى كيفية اخراج فيلم أو مسرحية . . لكن بالنسبة لموضوع البكوش كان من الضرورى أن يتم تنفيذها والاعلان عنها بهذا الاسلوب . . الذى تطلق أنت عليه اسم اسلوب « مسرحى » . . والذى أطلق أنا عليه اسم اسلوب التوثيق . .

فأى عملية يتم توثيقها واثباتها بالكلمة والصورة وبطريقة لا تدع مجالا للشك . . هى بالتأكيد تجسيد للحقيقة وتسهل من مهمة القضاء الذى يفصل فيها . .

* الدين والسياسة .. قضايا شائكة
* آخر الحلول .. مواجهة المتطرفين بالعنف
* المعتقلات توسع دائرة المتطرفين
* تفاصيل حادث اغتيال الملحق الاسرائيلى
* كيف أحبطت عملية الاعتداء على السفارة الأمريكية

« الدين والسياسة . . قضايا شائكة »

يمثل الدين وتمثل السياسة بالنسبة لأى وزير داخلية فى مصر . . حقلا من الألغام يحيط به سياج من الأسلاك الشائكة . . فهو من ناحية يحرص على عدم الاقتراب منه . . ومن ناحية أخرى يتلمس طريقة داخل هذا الحقل بحرص شديد . . إذا ما اضطرته الظروف إلى الدخول . .

أكثر من مرة فرضت الظروف على الوزير أحمد رشدى أن يدخل هذا الحقل ، وأن يواجه العديد من القضايا الشائكة . . منها قضية التطرف الدينى ومنها قضايا الفساد التى ارتبطت أسماء أصحابها باسماء سياسيين لامعين . . وهناك أيضا قضايا الارهاب التى ارتبط مضمونها بالسياسة .

ورغم أن ظاهرة التطرف الدينى وما صاحبها من ظهور تيارات دينية مختلفة اتخذت من العنف اسلوبا لها إلا انها لم تكن من بين الظواهر الخطيرة والمقلقة التى فرضت نفسها على الفترة التى تولى فيها أحمد رشدى مسئولية وزارة الداخلية إلا فى حدود قليلة . . ربما كانت أفكار الرجل وطبيعته . . وربما ظروف المرحلة . . لكن الأمر المؤكد انه حاول قدر امكانه أن يواجه هذه الظاهرة . . ليس بالعنف وانما بالحوار استمرارا للفكر والاسلوب الذى بدأه سلفه اللواء حسن أبو باشا .

وعندما سألت اللواء أحمد رشدى عن أسباب التطرف الدينى فى مصر من وجهة نظره . . قال : إن ظاهرة التطرف الدينى بدأت فى الأربعينات حيث ارتبط العنف فى مصر بجماعات تعتنق اسلوبا خاصا للدعوة الإسلامية .

ولكن الإسلام لا يمكن أن يرتبط بالاغتيال والتدمير . . الإسلام دين حب وتسامح وسلام ، وبالطبع فانه من غير المعقول أن يكون القتل والتدمير من أدوات ووسائل الدعوة للدين . .

ويضيف : إنه مما لاشك فيه أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى مرت بها مصر لأسباب مختلفة ومتعددة أدت إلى اعتناق البعض لأفكار دينية متطرفة . . لكنى أقول أن الاتجاه لهذه الأفكار المتطرفة هو نوع من الهروب من مشاكل أكبر . . تماما كما حدث ويحدث فى بلدان العالم المختلفة . . المتقدمة وغير المتقدمة . . هناك فى هذه البلاد يلجأون للمخدرات بهدف فقدان الذاكرة والنسيان . . وهنا لجأوا للأفكار المتطرفة .

* * *

« الاعتقـــال »

وأسأله عن أسلوبه فى مواجهة ظاهرة التطرف الدينى فيقول : كان أسلوبى دائما هو عدم المواجهة بالعنف مع الجماعات المتطرفة . .

وكنت أتركها تبعا لنظرية وأسلوب أن النار تأكل بعضها .. وسأظل مؤمنا دائما بأن هذه الإعتقالات أدت وتؤدى إلى تزايد الظاهرة .. فهذه الاعتقالات تؤدى إلى حدوث نوع من التعارف بين الذين يتم إعتقالهم تباعا .. وبالتالى يزداد حجم دائرة التطرف .. والحقيقة أن المعتقلات كانت هى المكان الوحيد الآمن لهؤلاء المتطرفين .. لكى يتقابلوا ويتعارفوا ويتفقوا .. ويزدادوا تطرفا .. وقد كان من رأيى أن إتخاذ إجراءات عنيفة تجاه هذه الجماعات يجب أن يأتى فى نهاية المطاف بعد أن نستنفد كل الوسائل ويصبح الحوار مستحيلا .

من هنا كنت دائما ضد سياسة الاعتقال باعتبارها « مفرخة » للأفكار المتطرفة ، وفى رأيى أن الأسلوب الأمثل هو أنه إذا لم يؤد الحوار إلى نتيجة .. علينا أن نتعامل بأسلوب ومنطق رجل المباحث .. الذى يظل يبحث فى الظلام عن الحقيقة ويوثق المعلومة التى يصل إليها .. ثم يقدم بعد ذلك المتهم إلى المحكمة ليقول القانون كلمته .. والحقيقة اننى اتبعت هذا الأسلوب . أثناء توليتى وزارة الداخلية .

ولعل كراهيتى للاعتقال كانت نتيجة تجربة شخصية عانيت خلالها من الاعتقال الذى تعرضت له عقب الانفصال بين مصر وسوريا فقد كنت وقتها أخدم فى سوريا برتبة رائد وتم اعتقالى ضمن الاعتقالات التى تمت فى هذه الفترة وأمضيت بالمعتقل ثلاثة شهور كاملة وكنت آخر معتقل مصرى عاد من سوريا بعد الافراج عنه .



المعتقــلات توســع دائــرة المتطرفين

« الشيخ حافظ سلامة »

● وأسأله عن موضوح الشيخ حافظ سلامة فيقول إنه كان يقوم بنشاط كبير وكان ينظم المظاهرات كل يوم جمعة ولكنه كوزير للداخلية قابل كل ذلك بأسلوب النفس الطويل والعقلانية الزائدة .

ويضيف أحمد رشدى : أن هذا الاسلوب أدى إلى أننا وضعنا أيدينا على قضية هامة خاصة بصناديق النذور فى الجوامع .. وقد قدمت هذه القضية للنيابة التى قامت بالتحقيق فيها .. وفحصت صناديق النذور بمعرفتها فى جامع الشيخ حافظ سلامة .. لكننى أبدا لم ألجأ لأسلوب الاعتقال ..

ومع ذلك كله فإنه إذا كان الحوار مطلوبا .. كما يقول أحمد رشدى فإن الحزم مطلوب أيضا لأن الشرطة التى هى جهاز أمن بالدرجة الأولى .. فإنها أيضا جهاز ردع لكل من يخرج عن الشرعية والقانون .

ولقد تم خلال الفترة التى تولى فيها أحمد رشدى المسئولية الكشف عن جماعة « أبناء الله » .. وقد سألته عن تفاصيل هذا الموضوع فقال : إن هذه الجماعة تم بالفعل الكشف عنها عندما كنت وزيرا للداخلية .. وهى جماعة متطرفة تحمل أفكارا متطرفة وتقوم على نفس الأسس ونفس المبادىء التى قامت عليها جماعة « الجهاد » المتطرفة وغيرها من الجماعات الدينية الأخرى .

وأسأله عما تردد عن « المسيرة الخضراء » وما قام به من اعتقالات قبل يوم واحد من قيام هذه المسيرة من جامع النور فيقول : قمت بوضع قوات كبيرة حول مسجد النور وحول المنطقة المحيطة به .. لأننى كنت أرى أن مثل هذه المسيرات يمكن أن تهدد أمن المجتمع .. ولم أخش من أى صدام مع المواطنين لأن ثقتى كانت كبيرة فى أن الشرطة تحظى بقدر كبير من ثقة المواطنين وتعاونهم .. ولذلك كنت غالبا ما أتوقع عدم حدوث أى صدام بين الشرطة والمواطنين ومع ذلك فى ذهنى أن هذا الصدام ربما يحدث لأسباب ضاغطة .. وساعتها كان من الطبيعى أن ألجأ إلى إتباع أساليب معينة لم تكن تتعدى محاصرة الموقف ومنع تصاعده واحتوائه بصورة تجعله لا يؤثر على الأمن والاستقرار .

أما ما تردد عن اعتقالات قمت بها لبعض القيادات الدينية قبل موعد قيام المسيرة الخضراء فاعتقد أن هذا الكلام لا يخرج عن كونه شائعات حاول البعض ترديدها بهدف التشكيك فى النظام .. والحقيقة إنه لم يحدث أى اعتقال لأى فرد .. وكل الإجراءات التى اتخذتها كانت فى إطار القانون العادى وليس فى إطار التحفظ والاعتقال .

* * *

« عقل متفتح »

ويرتبط اسم الوزير أحمد رشدى بمنع إقامة الصلاة فى الميادين والأماكن الخلوية وأسأله عن تفاصيل هذا الموضوع فيقول إنه لم يمنع أبدا الصلاة فى الأماكن الخلوية وإنما حدد هذه الأماكن حتى تستطيع قوات وأجهزة الأمن القيام بواجباتها فى حماية تجمعات المصلين ..

ويضيف قائلا : تعالى نناقش المسألة بعقل متفتح . . ففى أيام الرسول صلى الله عليه وسلم كانت المساجد محدودة ومساحتها محدودة . . وكانت الدعوة الاسلامية تسعى لجذب أكبر عدد ممكن لاعتناق الدين الإسلامى وبالتالى كان منطقيا أن تكون الدعوة فى الأماكن الخلوية والصلاة فى الأماكن الخلوية . . لكننا الآن فى ظروف مختلفة . . القاهرة على سبيل المثال . . بها أكثر من ألف مسجد فلماذا يمنع من الصلاة داخل هذه المساجد ، ألم نعتد على هذا طوال حياتنا . . ثم إن إفتراش ميدان للصلاة من شأنه تعطيل مظاهر الحياة . . تعطيل المرور وتعطيل الخدمات وارباكها .

* * *

« البشــير والمحجـوب »

ومن التطرف أدير دفة الحوار إلى قضايا الفساد والأموال العامة . . إلى قضية المحجوب والبشير وبالتحديد التى هزت الرأى العام . . وكان القضاء قد أصدر حكما بالسجن عشر سنوات ضد عبدالخالق المحجوب شقيق د /رفعت المحجوب ـ ورفعت البشير واثنين آخرين . . ولكنهما لم يدخلا السجن وبقى الحكم معلقا فى الهواء . .

واتجهت كل الأنظار وأشارت كل الأصابع نحو أجهزة الأمن وأحرجت المعارضة الحكومة وهبت تسأل وزير الداخلية أين الأربعة الكبار الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن . . وأسأل اللواء أحمد رشدى عن تفاصيل هذه الواقعة فيقول : حتى صدور الحكم بحبس عبدالخالق المحجوب ورفعت البشير وابراهيم لبيب وحسن ياحنو يوم ١٤ يناير ١٩٨٦ فإن النائب العام أو المحامى العام لم يبلغا وزارة الداخلية أى شىء عن المتهمين . . لكن التعليمات صدرت بالفعل للتحرك والبحث عنهم والقبض عليهم .

وقد تبين أن إبراهيم لبيب وحسن ياحنو غادرا البلاد . . الأول قبل صدور الحكم بيوم واحد والثانى يوم صدور الحكم . . وكانت وجهة الأول جدة والثانى الأردن .

أما عبدالخالق المحجوب ورفعت البشير فلم يغادرا البلاد . وهكذا إنطلقت أجهزة البحث الجنائى تعمل بكل طاقتها وتتبع كل إشاعة عن أماكن وجود الاثنين .

والحقيقة ـ كما يقول الوزير أحمد رشدى ـ أن الاثنين ـ كانا من رجال وزارة الاقتصاد . . كان لهما وزنهما . . ليس لارتباط عبدالخالق المحجوب بشقيقه د/ رفعت المحجوب وإنما لأنه كانت لهما صلاتهما الكثيرة ولهما أيضا العديد من المعارف .

لكن أجهزة البحث الجنائى قامت بوضع كل الأماكن والجهات المحتمل أن يذهبا إليها أو يأويا إلى أماكن فيها تحت المراقبة الدقيقة .

وعن طريق هذه المراقبة أمكن الكشف عن مكان وجودهما فقد تم رصد سيارة ملاكى . . قيل أنها انطلقت بهما يقودها أحد أقارب زوجة عبدالخالق المحجوب . . وان السيارة كانت محملة بالمواد

التموينية . . مما يدل على أنهما كانا ينويان السفر الطويل أو الاختفاء الطويل . . ثم عادت السيارة إلى مكانها أمام المنزل بعشر ساعات تقريبا . . وهو ما يعنى أن السيارة إستغرقت حوالى ٣ أو ٤ ساعة ذهابا ومثلها إيابا مع ساعتين راحة . . الأمر الذى يعنى أن إحتمال وجودهما فى الإسكندرية كبيرا !

وأثبتت الأحداث صحة حدس رجل البحث الجنائى . . حيث تم رصد مكان وجود الاثنين فى شقة بالاسكندرية . . وليتم القبض عليهما بالفعل يوم ٤ فبراير ١٩٨٦ . وتم إيداعهما السجن .

* * *

« المــــرة الأولى » .

● وأسأل أحمد رشدى كيف كان إحساسه تجاه هذه القضية فيقول : إنها كانت فى الواقع قضية عادية تماما مثلها مثل كل قضايا الأموال العامة . . وكل ما كان يميزها أنها كانت تتعلق بعبدالخالق المحجوب شقيق د /رفعت المحجوب . . وهذه هى المرة الأولى التى يتم فيها القبض على شقيق الرجل الثانى فى الدولة ووضعه فى السجن . . وأسأله : بصراحة : ألم تتعرض لأى شكل من أشكال الضغوط بسبب هذه القضية فيقول على الإطلاق . . بل يشهد الله أن الرئيس مبارك لم يفاتحنى فى هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد ، وإذا كان الدكتور رفعت المحجوب قد تحدث معى فى هذا الموضوع فقد كان هذا أمرا طبيعيا تفرضه صلة الرحم .

كانت قضية من تلك القضايا الشائكة التى تبدو فى جوهرها قضية عادية لكنها من ناحية المظهر . . فقد كانت قضية رأى عام . . وقضايا الرأى العام دائما . . بمثابة اختبار للرجال ! .

وعندما طلبت من اللواء أحمد رشدى أن يفسر إهتمامه بمتابعة قضايا الفساد الإدارى فى كافة المواقع بشكل كبير قال . . فى رأيى الذى يسرق ١٠ قروش يساوى ذلك الذى يسرق مليون جنيه . . والشرطة فى كافة قضايا الفساد تؤدى واجبها بكفاءة .

وعن قضايا وزراق (الصناعة والإقتصاد) وكافة قضايا الأموال قال : انى لم آت بجديد فى هذه القضايا . . فلو أن هناك وزير داخلية غيرى ووصلت إليه هذه المعلومات ما تردد فى إتخاذ إجراء حيالها مثلما فعلت .

* * *

« إغتيال الملحق الاسرائيلى »

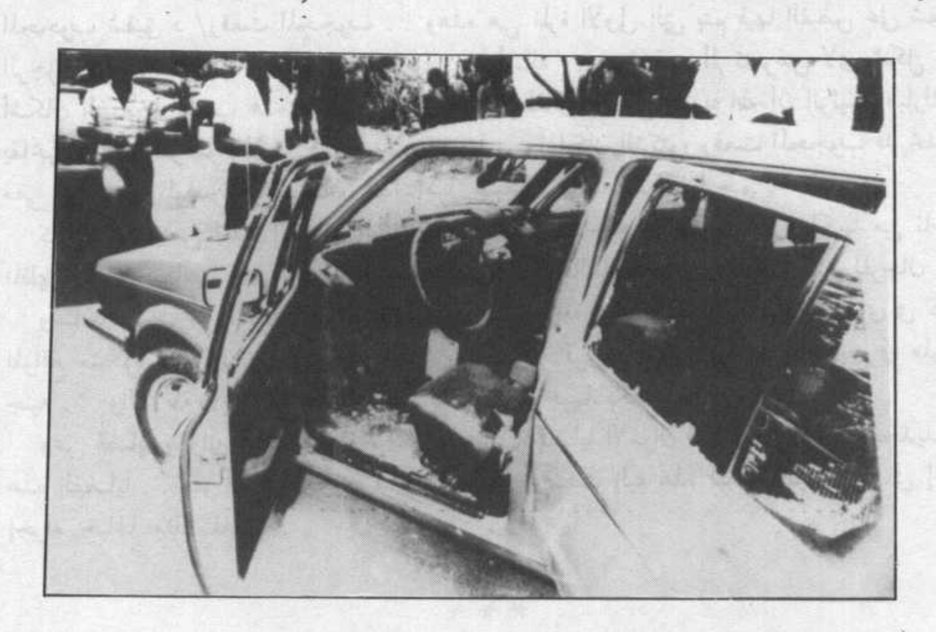
وكما كانت قضايا التطرف الدينى والفساد من القضايا الشائكة التى واجهت الوزير أحمد رشدى . . كانت كذلك قضايا إغتيال الملحق الاسرائيلى ومحاولة تفجير السفارة الأمريكية . . قضايا إرهاب تحمل فى مضمونها دلالات سياسية شائكة .

واسترجع مع وزير الداخلية الأسبق ـ اللواء أحمد رشدى ـ عملية إغتيال الملحق الاسرائيلى . . والذى أطلق عليه مجهولون الرصاص فى الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٥ فقتلوه وأصابوا زوجته وسكرتيرته ولاذوا بالفرار .

وكان الملحق الأدارى الاسرائيلى البرت اتراكش قد استقل سيارته الجولف رقم (٥١٤٧٩) هيئة سياسية حيث كانت زوجته « ايلينا اتراكش » التى تعمل أيضا بالسفارة الاسرائيلية تجلس إلى جواره . . بينما كانت سكرتيرته « مازال فنشا » تجلس فى المقعد الخلفى .

كان الجميع فى طريقهم من منازلهم بضاحية المعادى إلى الجيزة حيث تقع السفارة الاسرائيلية .

ولقد لفت إنتباه السكرتيرة « مازال فنشا » أن هناك سيارة حمراء ماركة فيات ١٣٢ كانت تتبعهم منذ اللحظة التى تحركت فيها سيارتهم . . وقد ظلت تتابعها فى مرآة السيارة الداخلية إلى أن لاحظت أنها إقتربت منهم فحاولت تحذير الملحق الاسرائيلى ألا أن السيارة الحمراء أسرعت فجأة حتى تجاوزتهم ثم وقفت أمامهم ونزل منها شخص طويل القامة أسمر البشرة وهو يحمل بندقية آلية سريعة الطلقات راح يطلق منها الرصاص على ركاب السيارة الجولف . . بينما ظل فى السيارة اثنان آخران .



حادث اغتيال الملحق الادارى الإسرائيلى

وفى الحال لقى الملحق الاسرائيلى مصرعه وأصيبت زوجته وسكرتيرته بإصاباته جسيمة . . وكان مسرح هذا الحادث هو تقاطع شارع بورسعيد مع شارع ١٨ بالمعادى . . ولم تمض لحظات على وقوع الحادث حتى جاءت بالصدفة سيارة القنصل الاسرائيلى .

كان هو الآخر فى طريقه إلى الجيزة . . وعلى الفور سارع القنصل بنقل الزوجة والسكرتيرة فى سيارته إلى مستشفى السلام الدولى حيث قام فريق من الأطباء بإجراء جراحتين دقيقتين لهما .

وعلى الرغم من قيام أجهزة الأمن المصرية بناء على تعليمات وزير الداخلية أحمد رشدى باتخاذ عدة إجراءات أمنية على ضوء ما توافر من معلومات ومؤشرات إلا أنه لم يتم الكشف عن الجناة . . الذين وضح أنهم خططوا لعمليتهم بدقة ومهارة .

وأذكر أننى سألت اللواء أحمد رشدى وقتها عن تفاصيل الحادث وعن الأسباب التى من أجلها لم يتم الكشف عن الجناة . . وهل يعتبر هذا نوعا من القصور بالنسبة لأجهزة الأمن المصرية فقال : لا يمكن القول بأن عدم التوصل إلى معرفة الفاعل فى هذا الحادث من شأنه أن يسىء إلى سمعة جهاز الأمن المصرى . . فهناك قضايا أمنية كثيرة من هذا النوع . . خارج مصر تستغرق عامين أو ثلاثة أو حتى أكثر قبل أن يكشف النقاب عن الجناة . . فمن الصعب أن نجعل أية قضية رهنا بفترة زمنية معينة . . فقد ينجح الأمن فى الكشف عن الجناة فى فترة قصيرة وقد تستغرق العملية فترة أطول . . ولكن فى النهاية لا يمكن أن يصبح هذا مدعاة للحكم على الأمن بالقصور .

* * *

« السـفارة الأمريكيـة »

ومرة أخرى أنتقل بدفة الحوار من حادث إغتيال الملحق الاسرائيلى إلى محاولة تفجير السفارة الأمريكية بالقاهرة بسيارة ملغومة . وأسأل أحمد رشدى عن التفاصيل وعن الكيفية التى تمكنت بها أجهزة الأمن فى ذلك الوقت من إحباط هذه العملية الإرهابية الخطيرة . . والتى كانت ستتسبب بالإضافة إلى أضرارها السياسية أضرارا جسيمة وخسائر كبيرة فى الأرواح نظرا لوقوع السفارة الأمريكية فى قلب منطقة جاردن سيتى القريبة جدا من وسط البلد وهى دائما منطقة مزدحمة ليلا ونهارا . . فيقول :

إنه وجهاز الأمن بذلوا جهودا مضنية من أجل إحباط هذه العملية ومنعها . . وإنهم بتوفيق من الله تمكنوا من كشف الجناة ومنعهم من تنفيذ العملية . . ويقول اللواء أحمد رشدى : وردت إلينا معلومات تؤكد أن سيارة ستصل إلى ميناء الإسكندرية وقد وضعت كمية من المتفجرات والألغام داخل إطاراتها . . وأن السيارة سيتم دفعها ناحية مبنى السفارة الأمريكية فى القاهرة لتفجيرها . .

وتمكنا من الحصول على سيارة مماثلة تماما وقمنا بفك الإطارات الملغومة ووضعنا بدلا منها إطارات عادية مماثلة . . وتركنا المندوبين الذين كانوا سيقومون بالتنفيذ يقومون باستلامها . . ثم وضعناهم تحت السيطرة تماما إلى أن ذهبوا إلى مبنى السفارة بجاردن سيتى فقمنا بالقبض عليهم بعد أن سجلنا كل تحركاتهم بالكاميرات التليفزيونية .

والحقيقة أننى كنت أحرص على هذه التسجيلات بالصوت والصورة لأننى أعتبرها نوعا من التوثيق الذى لا يقبل الشك .

* تفاصيل عاصفة الأمن المركزى
* عندما واجه وزير الداخلية ثورة الجنود بمفرده
* سر السيارات الفيات التى كانت تحرض الجنود
* بيان بعد منتصف الليل .. وبعده تفجر الموقف من جديد



« عاصفة الأمن المركزى »

القاهرة فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ فبراير عام ١٩٨٦ .
تباشير الصباح الأولى لا تنبىء بأى حال عن الأحداث الجسام التى ستشهدها القاهرة الكبرى ، والتى ستمتد لتشمل مصر كلها مساء هذا اليوم . .
لا شىء غير عادى يجعل هذا الصباح مختلفا عن أى صباح آخر . . .
ها هى الشوارع تزدحم بالبشر والسيارات . . حركة المرور وكثافته تزداد ساعة بعد أخرى لتبلغ الذروة عند الظهيرة . . .
وفى شارع الهرم بالتحديد كانت حركة « أتوبيسات السياحة الكبيرة نشيطة » تحمل أفواج السياح الأجانب من وإلى الفنادق والأماكن الأثرية المتواجدة فى نهاية شارع الهرم . . كل ذلك كان يعكس حجم الإنتعاشة السياحية التى تعيشها مصر فى ذلك الوقت خاصة أن الموسم السياحى الشتوى قد بلغ ذروته فى ذلك الحين .
كما قلت . . فإن كل شىء كان يبدو طبيعياً . . دون أن يخطر على بال أحد أنه الهدوء الذى يسبق العاصفة . .
لقد هبت رياح هذه العاصفة عاتية وقوية . . وبدون أية مقدمات . . ففى مساء هذا اليوم . . الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٨٦ اندفعت مجموعات ضخمة من جنود قوات الأمن المركزى القريبة من منطقة الهرم ، وبالتحديد معسكر قوات أمن الجيزة بأول طريق مصر ـ اسكندرية الصحراوى ، اندفعت وهى فى حالة هياج شديد . . تقذف وتحطم وتحرق كل ما يقابلها من مبان وفنادق ومحلات عامة وسيارات . .
كانت تلك العاصفة التى هبت على شارع الهرم فى ذلك الحين مجرد بداية لأحداث عنيفة والتى أطلق عليها فيما بعد اسم « أحداث الأمن المركزى » . .

* * *

« الشـــرارة الأولى »

وعلى الرغم من أنها لم تكن أولى حوادث الشغب والعنف التى عرفها الشعب المصرى فى السنوات الأخيرة إلا أنها كانت المرة الأولى التى تقع فيها مسئولية الشغب والعنف على عاتق جهاز الشرطة .
كانت حوادث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ لازالت ماثلة فى الأذهان رغم مرور أكثر من تسع سنوات على حدوثها . . وقد تصور كثيرون أن الجنود ـ جنود الأمن المركزى ـ الذين اندفعوا فى الشوارع

كالسيل الجارف يطاردون بعض المشاغبين الذين أرادوا أن يكرروا أحداث ١٨ ، ١٩ يناير . . لكنهم سرعان ما تبينوا وسط ذهول كامل أن هؤلاء الجنود أنفسهم هم المشاغبون . . هم الذين يحطمون ويخربون الفنادق والمنشآت ويحرقون السيارات والأتوبيسات .



قوات الأمن المركزى حرقت وحطمت كل ما كان يقابلها

وبسرعة مذهلة تصاعدت الأحداث ، وامتد الشغب إلى عدد من معسكرات الأمن الأخرى فى المواقع المجاورة لمعسكر أمن الجيزة الذى اندفعت منه الشرارة الأولى . . وتنطلق من تلك المعسكرات مجموعات مسلحة بالبنادق والعصى التى كانت فى حوزتها أثناء عودتها من مواقع خدمتها . . ليشارك الجميع فى عمليات التخريب للمحال العامة ، والمنشآت السياحية ووسائل النقل والسيارات بأنواعها . . بل إن الأمر قد وصل إلى قتل واصابة بعض حراس الأمن فى العديد من المؤسسات .

وخلال الساعات الأولى من صباح اليوم التالى - الأربعاء ٢٦ فبراير - تشهد بعض معسكرات الأمن بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وأسيوط وسوهاج والإسماعيلية أحداثاً تخريبية مماثلة . . ويمتد التخريب إلى مستودع لتعبئة الأرز فى أسيوط وآخر فى سوهاج .

وتتواصل فصول المأساة . . فيقتحم جنود الأمن المركزى سجن طرة وينجحون فى إطلاق سراح أعداد كبيرة من المساجين . . والذين تبين فيما بعد أن كثيرين منهم من المساجين بأحكام جنائية ، وليس بتهم سياسية . .

لقد كان فرض حظر التجول فى العديد من المحافظات وأهمها - القاهرة والجيزة والقليوبية - أمراً ضرورياً فى مواجهة هذا التصاعد السريع .

راديو القاهرة أخذ يبث نداءات للمواطنين يناشدهم فيها المحافظة على سلامة وأمن الوطن من محاولات العبث والتهريج التى يقوم بها بعض العناصر غير المسئولة . . تلك العناصر التى تنتهز الفرصة لتحطم وتخرب وتقضى على المنجزات الكبرى فى الوطن العزيز . . مصر . . وأخذت البيانات تهيب بالمواطنين بأن يجعلوا من أنفسهم سياجاً قوياً يحمى المصانع والمنشآت .

ولاتزال محاولات أجهزة وزارة الداخلية فى السيطرة على الموقف المشتعل . . لكن تلك المحاولات قد باءت بالفشل . . وكان وزير الداخلية أحمد رشدى قد توجه بنفسه إلى معسكر فى الجيزة . فى محاولة لإقناع الجنود المتمردين بأنه لا صحة على الإطلاق للإشاعة التى انتشرت فى أوساط المجندين بمعسكرات الأمن المركزى . . تلك الإشاعة التى كان مفادها أنه تقرر مد فترة التجنيد للأفراد الملحقين بقوات الشرطة لمدة عام رابع . . وهى الاشاعة التى أجمعت كل الآراء والتحليلات فيما بعد على أنها كانت الشرارة الأولى التى أشعلت كل هذه الأحداث . .

ويبقى السؤال قائما وملحاً رغم مرور كل هذه السنين . . لماذا كانت هذه الإشاعة . . ومن الذى أطلقها ، ومن الذى وقف وراء انتشارها وبهذه السرعة الكبيرة . .

ورغم عدم تمكن وزير الداخلية « أحمد رشدى » من استكمال مسيرته إلى معسكر الأمن المركزى بسيارته . . لكنه كان مصراً على مواصلة السير سائراً على قدميه على الرغم من الحجارة التى كانت تتساقط عليه والدماء تنزف منه ولم يكن متواجدا حول الوزير فى هذه اللحظات الصعبة سوى محافظ الجيزة الأسبق دكتور/ عبدالحميد حسن . . ويظل اللواء/ أحمد رشدى سائرا من ترعة المريوطية ـ مشوار طويل ـ حتى يصل إلى معسكر أمن الجيزة . . ولاتزال الدماء تنزف منه !!

وسوف تظهر يوما ما كل حقائق هذه اللحظات الحرجة التى يصر الرجل على عدم الافصاح عن أسرارها . .

ويحاول الوزير دون جدوى ومن خلال حواره مع قيادات الجنود فى المعسكر أن يؤكد للجنود عدم صحة الإشاعة التى كانت تتردد على كل لسان .

ويقول الذين كانوا بالقرب من أحمد رشدى فى ذلك الحين انهم سمعوه ينطق بالشهادتين . . وكان فيما يبدو مقتنعا بأن لحظة النهاية قد حانت . . ومن بعيد كانت سيارة فيات ١٣٢ مركب عليها ميكرفون تمر على مواقع الأمن المركزى ـ خارج المنطقة التى كان فيها الوزير ـ يطالب الجنود بالانضمام إليهم وتحرضهم على مزيد من التخريب . . وبالرغم من ذلك فقد استطاع المسئول الأول عن الأمن (بمفرده) من اعادة جنود أحد معسكرات الأمن الأخرى بنفس المنطقة بعد أن وعد جنود كل من المعسكرين بالالتقاء بهم صباح اليوم التالى ـ الأربعاء ـ وهدأت الأمور بعد ذلك تماما . . ولكن ما الذى حدث ؟؟

فقد طُلب من الوزير أحمد رشدى الساعة الواحدة صباح الأربعاء ٢٦ فبراير ١٩٨٦ أى بعد منتصف الليل اعداد بيان عن الحادث وعندما أراد ارجاء ذلك حتى الصباح شعر أن هناك اصرارا على اذاعته بشكل عاجل . . ثم كان البيان الذى أذيع فى اذاعة القاهرة واذاعة صوت العرب . . وأعيدت اذاعته مرة كل عشر دقائق . . وبعدها بدأ الموقف يتفجر من جديد ، فقداستمع الجنود الذين اعيدوا إلى معسكراتهم لهذا البيان من خلال أجهزة الترانزستور التى يحملونها . . وهنا بدأت مشاركتهم مع زملائهم المتذمرين . . كما بدأت تتصاعد حدة العنف لتمثل تهديدا مخيفا لأرواح المواطنين وممتلكاتهم . . ولتزداد فى نفس الوقت مساحة الشغب .

وتشهد ضاحية المعادى أحداث عنف عديدة . . فقد أشعل المتمردون النيران فى الأشجار ، وراحوا يلقون بالحجارة على احدى مدارس اللغات التجريبية . . ويحاولون حرق اتوبيس المدرسة الذى كان يقف أمامها . . كما قام بعض المشاغبين بمحاولة تحطيم عدد من قطارات مترو حلوان . . وفى مدينة السلام قذف المشاغبون قطارات كوبرى الليمون والسويس بالحجارة وعملوا على ايقاف تسيير القطارات على هذا الخط . .

لقد تعددت صور التخريب . . ففى مدينة نصر هاجم بعض جنود الأمن المركزى جراجين للنقل العام وحطموا زجاج السيارات .

فى الجيزة هاجم المشاغبون جراج المنيب وحاولوا تحطيم سيارات النقل العام . . وفى أسيوط تحركت بعض قوات الأمن المركزى بمنقباد وأسيوط وأطلقت الأعيرة النارية فى الهواء وحاول البعض الاعتداء على المواطنين .

ثم صدرت الأوامر للجيش بالتحرك . . وعلى الفور قامت بعض الوحدات الخاصة بالتحرك إلى مناطق الأحداث والشغب والاثارة . . وفى غضون ساعات قليلة تمكن الجيش من السيطرة الكاملة على أحداث الأمن المركزى .

* * *

« بيــان الرئيس »

أكد الرئيس حسنى مبارك فى بيانه الذى أذيع فى الراديو والتليفزيون . . أكد أن جرائم الشغب . . طعنة غادرة لشعب مصر وأن هناك تحقيقا واسعا فى الملابسات التى سبقت حوادث التخريب . . وإنه لن يكون هناك تهاون مع المتورطين فى خيانة الوطن .

ويستقبل الرئيس مبارك الدكتور على لطفى رئيس الوزراء فى ذلك الحين ويجتمع برؤساء أحزاب المعارضة الذين سارعوا باستنكار أحداث الشغب . . وتتعطل الدراسة فى الجامعات والمعاهد والمدارس . . ويصدر شيخ الأزهر ـ الشيخ جادالحق على جادالحق ـ بيانا يحذر فيه من الفتن والشائعات التى عادة ما تبدأ صغيرة ثم تأتى على الأخضر واليابس .

ويصدر فى نفس الوقت البابا شنودة الثالث بياناً يقول فيه . . إن التخريب وايذاء الآمنين لا يقره دين أو عقل .

وبعد أن أتمت القوات المسلحة سيطرتها على الموقف بدأت عملية مطاردة المتمردين والمشاغبين من قوات الأمن المركزى والقبض عليهم .

وتبدأ النيابة العامة تحقيقاتها . . وتدور هذه التحقيقات حول الكشف عن أعماق حوادث الأمن المركزى . . الدوافع . . المدبرين . . الخ . وتشكل لجان لحصر التلفيات والسرقات ونتائج عمليات النهب والتخريب . . ويعاين أعضاء النيابة العامة المنشآت التى خربها المتهمون فى حوادث التمرد والشغب .

ويأمر النائب العام بندب جميع المحامين العامين بالقاهرة والجيزة للمشاركة فى التحقيق .. وينتقل رجال النيابة العامة إلى مستشفى أم المصريين ومستشفى هليوبوليس لسؤال المصابين بهذه المستشفيات .. ويعلن النائب العام أن المتهمين العسكريين سوف توجه لهم تهمة التمرد والاخلال بالأمن وأحداث تلفيات ، واختلاس الأسلحة .

أما المدنيون فسوف توجه لهم النيابة تهمة التظاهر وأحداث أضرار بالملكيات العامة ..

ويعترف عدد كبير من جنود الأمن المركزى الذين تم القبض عليهم أو استسلموا من تلقاء أنفسهم بأن عددا ممن تزعموا حركة التمرد والدعوة إلى التخريب قد توجهوا إلى مخازن السلاح والذخيرة واستولوا على الذخائر والأسلحة .. وأن بعضهم قد توجه إلى مخازن الخيام والألواح الخشبية وأشعلوا فيها النيران واعتدوا على ضباط وقائدى المعسكرات ، كما قاموا بالخروج إلى الشوارع والاعتداء على السيارات والمنشآت .. وأن الأهالى فى كثير من المناطق قاموا بالتصدى لهم ..



بعد الأحداث .. الرئيس مبارك مع قوات الأمن المركزى

لقد أكد الكثير من الجنود أنهم رفضوا المشاركة فى هذا التمرد وحاولوا البقاء داخل معسكراتهم إلا أن زملاءهم المتمردين قاموا بالاعتداء عليهم بالألواح الخشبية وأجبروهم على الاشتراك فى التمرد .. خاصة أن معظم المعسكرات تم اشعالها بالنيران .

وفى منطقتى المعادى وطره شاهد المواطنون والمراسلون الأجانب لأول مرة الطائرات المروحية العمودية وهى تطارد جنود الأمن المركزى . وساعتها تصور الكثيرون أن هذه الطائرات تطلق الرصاص على المتمردين .. خاصة أن أصوات اطلاق الرصاص كانت تسمع بشكل متقطع .. لكن الحقيقة أن هذه الطائرات كانت تلقى منشورات على المتمردين ـ كان هذا نصها ـ

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« باسم مصر نتحدث إليكم . . باسم شعب مصر . . وباسم الاستقرار الذى ننشده جميعا . . . لا تستمعوا إلى الشائعات ومثيرى الفتن . . عودوا إلى معسكراتكم والتزموا الهدوء وأطيعوا ضباطكم . . كونوا حراس الوطن وحافظوا على ممتلكات الشعب . . أنتم حراس الوطن فلا تفعلوا ما يضر بالوطن . . إن الدولة لن تقبل عبث البعض من المنحرفين بأمن وسلامة مصر . . لا صحة لسنة زيادة فى التجنيد » .

ويبدو غريباً فى ذلك الوقت اصرار بعض الجنود على القيام بحالات تمرد فردية رغم أن الجيش كان قد سيطر تماماً على المواقع التى تتواجد فيها معسكرات الأمن المركزى والأماكن التى تحركوا إليها . . ومن بين هذه الحوادث الغريبة قيام خمسة جنود من جنود الأمن المركزى بالمعسكر الواقع بمنطقة الهرم باطلاق النار من داخل معسكرهم فى الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٨ فبراير . . وعلى الفور قامت وحدة القوات المسلحة المكلفة بمهمة تأمين المنطقة بالتعامل مع الجنود المتمردين . . وتم تبادل النيران لمدة خمس دقائق تم بعدها اقتحام المعسكر والقبض على المتمردين الذين كانوا لايزالون يطلقون النيران . .

* * *

« كشـف الخسائـر »

وتواصل نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة التحقيق فى حوادث الشغب التى تمت فى القاهرة وبعض الأقاليم . . ويصدر المستشار الجندى ـ النائب العام فى ذلك الوقت ـ قراراً بحظر نشر أى شىء من التحقيق الذى يجرى فى حوادث الشغب وكل ما يتصل بها من وقائع .

وفيما يبدو وكأنه انعكاس واضح لاهتمام العالم بهذه الأحداث والآثار المترتبة عليها . . يشكل الرئيس الأمريكى السابق « ريجان » فريق متابعة على مستوى عال لتقديم تقارير عن الحالة فى مصر كل ست ساعات تقريبا . . وتفتح واشنطن خطاً ساخناً مع القاهرة لرصد الأحداث . . ويتم تشكيل لجنة اقتصادية خاصة فى واشنطن لبحث تسليم المعونات المتبقية إلى مصر . . وتدعو الحكومة الأمريكية إلى دعم طلب مصر الحصول على قروض عاجلة من صندوق النقد الدولى . . كما تعترف بأن مصر تواجه مشكلة اقتصادية حادة تنجم أساساً عن النقص فى عائدات النفط وقناة السويس وانخفاض تحويلات العاملين فى الخارج مما أدى إلى خسارة للاقتصاد المصرى قدرت بأربعة مليارات دولار . .

وعلى الصعيد الداخلى تبدأ أجهزة الأمن والأجهزة الحكومية فى حصر الخسائر والتلفيات التى حدثت بسبب أحداث الأمن المركزى .

ويعلن الدكتور أسامة الباز ـ مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ـ أن أول هذه الخسائر ٣٦ قتيلاً و٣٢١ جريحاً من المدنيين والعسكريين . . ويتم هذا الاعلان من خلال مؤتمر صحفى عقده

أسامة الباز عقب اللقاء الذى اجتمع فيه الرئيس حسنى مبارك بكبار قيادات الدولة . . وقد حضر هذا الاجتماع د/ على لطفى - رئيس الوزراء - والمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة - نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع - والدكتور يوسف والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة - واللواء أحمد رشدى - وزير الداخلية - والمستشار ممدوح عطية - وزير العدل - واللواء حسن أبو باشا - وزير الحكم المحلى - وصفوت الشريف - وزير الاعلام - والدكتور أسامة الباز - مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية .

وتضمنت كشوف الخسائر : ٨٤ سيارة محترقة فى أسيوط و٤٠ عربة قطار تحطمت وتحطيم ٢٢ ملهى بشارع الهرم قدرت خسائرها بحوالى ٢٥ مليون دولار . . كما بلغت الخسائر فى فنادق الهرم ومنها ٤ فنادق درجة أولى وخمس فنادق درجة ثانية أكثر من ١٩٧ مليون دولار . . وبلغ عدد السيارات المحطمة فى القاهرة الكبرى ٣٨٥ سيارة بالاضافة إلى ١٩٢ اتوبيسا . .

أما خسائر أجهزة الأمن فقد كانت احتراق ٢٧ سيارة فى الجيزة واحتراق جزء من قسم شرطة الهرم ونقطة المنيرة . . وفى القاهرة تحطم قسم الساحل ونقطة الغرب بالزاوية الحمراء وقسم شرطة المعادى . . ومركز القناطر واشعال ٤ سيارات للشرطة به . .

ولم تكن هذه الخسائر التى تقدر بالملايين أكبر من الخسارة المعنوية والأدبية التى أصيب بها قطاع السياحة فى مصر والتى أثرت فيها بعد ولفترة طويلة على تدفق السياح إليها . .

فقد كان هناك فى منطقة الهرم أعداد كبيرة من السياح بعضهم كان من نزلاء فنادق الهرم . . والبعض الآخر كان فى زيارة للمناطق الأثرية سواء فى نزلة السمان أو الذين كانوا يحضرون عروض الصوت والضوء .

وكل هؤلاء فاجأتهم الأحداث تماماً . . وبعضهم اضطر للقفز من حجراتهم بالفنادق التى كانوا ينزلون فيها . . وقد لعب سائقو سيارات السياحة التى قامت بنقل هؤلاء السياح من منطقة الهرم إلى منطقة وسط المدينة . . لعبوا دوراً بالغ الأهمية فى الإفلات بسياراتهم التى كانت تقل السياح والوصول بها آمنة إلى فنادق ماريوت وهيلتون رمسيس . .

وكان معظم هذه السيارات يتعرض للتوقف من قبل المتمردين الذين حاولوا اعتراضها وانزال ركابها إلا أن سائقى السيارات استطاعوا أن يفتلوا باعجوبة بما قاموا به من مناورات تشبه المناورات العسكرية .

وتشترك سيارات الشرطة فى نقل السياح من منطقة الهرم إلى منطقة وسط المدينة . .

ويقرر فؤاد سلطان - وزير السياحة والطيران المدنى - إعداد ثلاث طائرات « شارتر » خصصت لنقل عدد كبير من السياح الذين أصيبوا بالذعر والعودة بهم إلى بلادهم .

وتسببت هذه الأحداث فى جملتها فيها بعد فى توجيه ضربة عنيفة للسياحة المصرية التى لم تتخلص من آثارها إلا بعد وقت طويل .

وبعد . . هكذا وقعت بالضبط أحداث ووقائع حوادث الأمن المركزى تلك الأحداث التى هبت تماماً كالعاصفة . . بطريقة مفاجئة . . وانتهت أيضا « كالعاصفة » . . بطريقة مفاجئة . . فهل كان أحمد رشدى - وزير الداخلية - فى ذلك الوقت يعتبر نفسه مسئولاً عنها . . أم أنها وقعت رغماً عنه . . إن أحمد رشدى نفسه قد التزم صمتاً تاماً فيما يتعلق بهذه الأحداث . . وهو يقول :

إن هناك تفسيرات كثيرة لها . . منها أن السبب هى تلك الشائعة التى أفادت أن « سنة » قد أضيفت لخدمة المجندين من جنود الأمن المركزى . . ومنها أيضاً أن جهات معينة داخلية وخارجية استثمرت هذه الشائعة البسيطة وحركت أناساً بسطاء لا يملكون إلا قدراً ضئيلاً جداً من الثقافة ـ إن لم يكن منعدما تماماً ـ لتحقيق أهداف أخرى . . وقد قيل أيضاً أن المحرضين كانوا من خارج الأمن المركزى وأنهم من الجماعات المتطرفة وغيرها ، والتى كان يهمها العصف بأمن وأمان الشعب المصرى .

أما أحمد رشدى فقد اكتفى بأن يقول لى جملة واحدة ولم يزد . . « إن ما حدث له شخصياً كان مثل إنسان فاجأته جلطة داخلية وهو يسير . . جلطة لا دخل له فيها » . .

واللواء/ أحمد رشدى ينفى كونه مسئولا عن تداعيات هذه الحوادث . . ويقول اننى واجهت الموت فعلا ، وأصابتنى الحجارة التى ألقاها بعض جنود الأمن المركزى وأنا فى طريقى إلى معسكر أمن الجيزة . . وكان آخر ما قاله اللواء/ أحمد رشدى فى تحقيقات النيابة إنه إذا كانت هناك سمة مسئولية على وزارة الداخلية فإنه بحكم منصبه المسئول الأول عن أى احتمال لوجود تقصير أو اهمال .

لكنه رغم هذا كله لا يزال مصرا على الصمت فيما يتعلق بتفسيره الخاص لهذه الحوادث الدرامية . . حتى بعد أن ترك منصبه كوزير للداخلية . . لم يحاول أن يشير من بعيد أو قريب لهذا الموضوع . . وأعترف أننى حاولت كثيراً أن أجره للحديث عن هذا الموضوع فى المرات العديدة التى قابلته فيها بعد خروجه من الوزارة . .

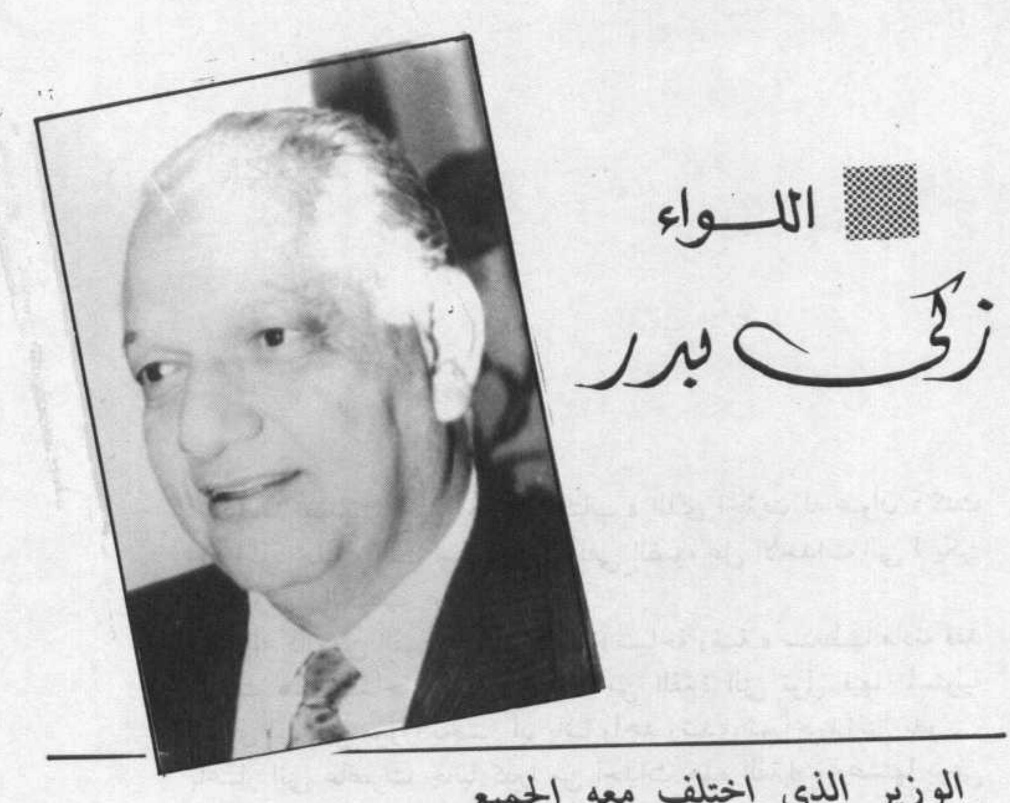
ولكنه كان يصر على الصمت ويقول إن الكلام يحدث ضجيجاً وصخبا لا لزوم له أما الصمت ففيه الهدوء والراحة للجميع . . ألا يقول الشاعر :

أنا إن ندمت على سكوتى مرة . . . . فلقد ندمت على كلامى مرارا

وأقول له أنه يستطيع على الأقل أن يكتب الحقيقة فى مذكراته . . كثيرون فعلوا ذلك . . فيرد قائلا : نحن بشر وكل إنسان يتعرض لكتابة مذكراته يجد نفسه شاء أو لم يشأ يحاول أن يضفى على نفسه ميزة أو أخرى . . ولست من هؤلاء ولذلك أترك للآخرين أن يكتبوا عنى ما يشاءون أما أنا فلا أكتب عن نفسى .

وطوال خمس سنوات كاملة لا يزال أحمد رشدى يلتزم الصمت . . حتى يتم إستدعاؤه للادلاء بشهادته أمام محكمة أمن الدولة العليا والتى قامت باستدعاء ـ محافظ المنيا ومحافظ الجيزة الأسبق ـ . وخمسة من مساعدى وزير الداخلية بينهم مدير مباحث أمن الدولة ومدير الأمن المركزى السابق وعدد من قيادات الشرطة . .

المحكمة التى كان يرأسها المستشار أنور الجبالى كانت قد طلب باعلان بعض الجنود والشهود للادلاء بأقوالهم وتأجلت جلساتها مرتين لعدم تنفيذ ذلك ليتجمد الموضوع برمته عند هذه النقطة . . ولتبقى أقوال أحمد رشدى فى هذه القضية الهامة حبيسة هذه التحقيقات التى تولتها النيابة العامة . . وربما كان هناك ما يختزنه الرجل بداخله ويصر على عدم الإفصاح عنه لتظل شهادة أحمد رشدى أمانة فى خزانة التاريخ .



اللـــواء زكى بدر

الوزير الذى اختلف معه الجميع

عندما تصديت لكتابة هذا « الكتاب » الذى اخترت له عنوان « كنت وزيرا للداخلية » كنت أستهدف أن ألقى الضوء على الأحداث التى لم يكن ممكنا وقتها الكشف عنها .

ولأنه كان من الضرورى أن أحدد « مساحة زمنية » ستغطيها مادته فقد اخترت هذه المساحة وحددتها ابتداء من الفترة التى تولى فيها المسئولية النبوى اسماعيل مرورا بحسن أبو باشا وأحمد رشدى ثم أخيرا زكى بدر . . باعتبار اننى عاصرت جانبا كبيرا من أحداث هذه الفترات وعشتها بوعى الصحفى والكاتب .

وبقدر ما واجهنى من مصاعب خلال عشرات الساعات التى أجريت فيها الحوارات مع البعض منهم . . كل على حدة . . أسمع منه وأسجل ثم انتقل لأقلب فى أوراقى القديمة وأحاديثى السابقة معه . . ثم أعود فأستكمل الاستماع والتسجيل لانتقل مرة أخرى إلى أوراقى وهكذا . . على الرغم من هذه الصعوبات فقد كان أكثرها على الإطلاق تلك التى واجهتنى مع الوزير زكى بدر !

فأصعب ما يمكن أن يواجه أى صحفى ليس هو عناء ومشقة البحث عن الحقيقة ولكن عندما يصادف مصدرا يصر على الإمتناع عن الكلام !

وبالتأكيد فإن للرجل أسبابه وحساباته . . لكنه بهذا الرفض وضعنى أمام أكثر من خيار صعب . . الأول . . أن يخرج هذا « الكتاب » دون ذكر لزكى بدر ومرحلته والفترة التى تولى المسئولية ـ وهى فترة تقارب الأربع سنوات . . والخيار الآخر هو أن أستعيض عن الحوار معه ـ بعد أن ترك الوزارة ـ بمجموعة الحوارات التى أجريتها معه قبل أن يترك موقعه .

وكان معنى أن يخرج هذا الكتاب بدون مرحلة زكى بدر هو اغفال لفترة هامة عاشتها مصر . . فترة مليئة بأحداثها الساخنة أحيانا . . المشتعلة أحيانا أخرى . . وليس لقارىء هذا الكتاب ذنب حتى أتخطى ذكر هذه الفترة !

فى نفس الوقت فقد كان اعتمادى على أحاديثى السابقة معه ـ وقت أن كان وزيرا للداخلية ـ تكرارا لا أحسب أن القارىء يستطيع تقبله !

هذا هو المأزق الذى وضعنى فيه اللواء زكى بدر !

أمضيت وقتا طويلا من المعاناة وأنا أفكر فى طريقة للخروج من هذا المأزق . . وهكذا عدت إلى أوراقى القديمة . . إلى « مسودات » الأحاديث وشرائط التسجيل التى أحتفظ بها . . ورحت أقلب فيها لأكتشف أن ما تم نشره منها أقل مما لن تسمح به الظروف وقتها بنشره !

وبالاضافة لهذه المسودات وهذه الشرائط وجدت اننى سجلت فى « مفكرتى » بعض ما كان يدور فى لقاءات الوزير زكى بدر العامة والخاصة والتى أتاحت لى الظروف حضور بعضها . . اضافة لتلك اللقاءات التى جمعتنى به بعد تركه لموقعه وما كان يدور بيننا من مناقشات . . كذلك كانت هناك وثائق الماضى القريبة بكل تفاصيلها التى ماتزال حية ونابضة . . ورحت أنسج خيوط رواية عمرها أربع سنوات ـ هى الفترة التى تولى فيها الوزير زكى بدر مسئولية الداخلية ـ مدركا رغم كل ما بذلته من جهد لكى تستكمل هذه الرواية كل عناصرها أنها تفتقد نبض صاحب الشأن . . ولكن ما حيلتى مع رجل اختلف معه الجميع ؟!

بقى أن يعرف القارىء لماذا رفض اللواء زكى بدر الكلام ؟ لماذا رفض أن أستأنف معه الحوار من جديد بعد أن ترك موقعه ؟

إن هذا السؤال الوحيد الذى أجاب عنه زكى بدر ! ومن حق القارىء أن يعرف الإجابة . .

فعندما عرضت عليه فكرة هذا الكتاب . . طلب أن أمنحه مهلة التفكير . . وبعد فترة جاء الرد عن طريق صديق مشترك يبلغنى أن الوزير السابق يعتذر عن الكلام ! وكان من الطبيعى أن أسأله عن الأسباب . .

أما الأسباب التى بدت غريبة وعجيبة . . فقد قال لى اللواء زكى بدر عند إتصالى به للاستفسار . . انه يزمع مع إصدار كتاب عن الفترة التى عاشها وزيرا للداخلية . . ويخشى إن هو أجاب عن أسئلتى أن يؤثر على مادة كتابه ! وأغلب الظن أن هذه الأسباب بعيدة عن الحقيقة !

فلم أعرف الوزير مهتما بالكتابة والتأليف ! ولا أظن أنه غافل عن أن كتابا يكتبه بنفسه يمكن أن يوقظ « فتنة » نامت منذ وقت طويل مضى !
أغلب الظن أنه رفض لأنه أصبح يدرك - ربما أكثر من أى انسان آخر - ان الكلمة هى التى تبقى . وأن اللفظ يحسب على قائله . . ولعله أيضا لا ينسى أن الصحافة هى التى أخرجته من الوزارة . . ومن الطبيعى أن يشعر تجاه هذه الصحافة والصحفيين بكل المرارة .

ورغم طبيعة العلاقة التى جمعتنى به والتى أزعم انها اقتربت من مرحلة الصداقة . . فليس فقط لأجل هذه « الصداقة » سألتزم بأن أكتب عن زكى بدر ما له وما عليه . . وإنما يدفعنى لهذا أمانة الكلمة . . وأمانة المهنة . . التى أدرك من خلالها أن الرجل . . مهما كان يحسب عليه من تجاوزات . . كان يسهر لكى تنام عيون الآخرين !

***

* أيام العسل التى لم تستمر طويلا
* البداية الدامية والتهديد بالضرب بالحذاء
* حكاية الاشتباه فى وجود مخدرات بسيارة الوزير
* ٤٣٦٧ بعد ٢٣ شـــهرا

« البداية .. الدامية »

عقب أحداث درامية ودامية شهدتها مصر .. تلك الأحداث التى قام خلالها جنود الأمن المركزى بأعمال شغب وعنف واسعة النطاق .. تم قبول استقالة اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية ليصدر قرار جمهورى بتعيين اللواء / زكى بدر خلفا له ..

وكان من قبيل المصادفة الغريبة أن يصدر هذا القرار فى نفس تاريخ ميلاد اللواء زكى بدر وهو يوم « ٢٨ فبراير » !! ..

حيث تؤكد بيانات بطاقته أنه من مواليد المنوفية فى ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .

ولعل اللواء زكى بدر قد اعتبر هذه المصادفة الغريبة من حسن طالعه .. بل لعل أحس بالتفاؤل وهومقبل على تولى مهام منصبه الحساس فى ظروف أقل ما توصف به أنها حرجه .. وفى هذه الظروف كان الجميع يتطلعون إلى مرحلة أمنية جديدة يسود فيها الهدوء والإستقرار بعد أن روعتهم بشدة أحداث الأمن المركزى ..

وكالعادة فإن أغلب المواطنين فى مصر يمنحون أى مسئول يتولى منصب جديد ثقة وتأييدا إلى أن يثبت العكس .. ولم يكن هناك ما يمنع من أن تنطبق هذه القاعدة على وزير الداخلية الجديد ..

وهكذا بدأ اللواء / زكى بدر يمارس عمله مع بداية اليوم الأول من شهر مارس ١٩٨٦ ، وكان هذا اليوم بمثابة « شهر العسل » سواء للواء زكى بدر نفسه أو بالنسبة للمواطنين بمختلف فئاتهم ومستوياتهم .. لكن ما حدث جاء مخالفا لكل التوقعات ... فلم تستمر أيام العسل طويلا .. بل إنها كانت أقصر مما كان يتصور أكثر الناس تشاؤما ..

شهدت الصفحة الأول فى جريدة الوفد بداية الصدام بين الوزير الجديد وبين « المعارضة » عندما نشرت فى موقع بارز تصريحات نسبت إلى الوزير يصف فيها المعارضة بكلمات قاسية ويهدد خلالها أنه سيضرب أحد زعماء المعارضة .. بالحذاء (!!!) .. وعلى الفور تصاعدت ردود الفعل ليس بين أوساط المعارضة فحسب بل فى الشارع المصرى الذى بدت دهشته كبيرة بهذا الهجوم المبكر لوزير الداخلية ، وقبل أن يمر أكثر من أسبوعين .

ومضت الأيام متلاحقة دون أن يصدر عن اللواء زكى بدر أى تكذيب لما نسب إليه .. وبرر البعض الهجوم المبكر للوزير على المعارضة بأنه نتيجة لتلميحات صحف المعارضة لحادثة « الهويس » لتدلل على مدى العنف الذى يتصف به الوزير الجديد .

وقد نسب إلى زكى بدر أنه أصدر قرارا وهو محافظ لأسيوط بفتح « هويس » أسيوط على جنود الأمن المركزى المتمردين عندما حاولوا الإنضمام لزملائهم فى البر الغربى .. حيث يوجد أكبر معسكر للأمن المركزى بالصعيد .. وقد تسبب فتح « الهويس » فى سقوط بعض الجنود فى النيل مما أوقف زحف مزيد من المتمردين خوفا من الغرق .



الوزير زكى بدر .. فى أحد لقاءات المؤلف معه

وعندما بادر زكى بدر بالرد على هذه التلميحات راحت صحف المعارضة تشير إلى قيام الوزير بعدة إجراءات انتقامية تجاه بعض الضباط فى أسيوط ونقل عدد منهم كتصفية لحسابات قديمة !!
ولعل من أبرز ما ركزت عليه صحف المعارضة وقتها هو أن الوزير زكى بدر قد أصدر قرارا بنقل العميد ممدوح كدوانى - رئيس مباحث أمن الدولة بأسيوط - إلى القاهرة ليصبح تحت رحمة الوزير شخصيا .. كذلك نقل أحد ضباط مكافحة المخدرات بأسيوط إلى منطقة نائية فى محافظة أسوان ، وأكدت صحف المعارضة أن ذلك جاء إنتقاما من الضابط الذى تجرأ وقام بتفتيش سيارة زكى بدر أثناء توليه منصب محافظ أسيوط للاشتباه فى وجود مخدرات بالسيارة (!!) .

* * *

« تصفية الحسـابا »

فى هذه الفترة كان هذا الصدام المبكر واحداً من الموضوعات التى حرصت على طرحها على وزير الداخلية زكى بدر أثناء أول لقاء صحفى لى معه بمكتبه بوزارة الداخلية .. يومها قلت للوزير .. ما هذا الذى يثار حول قيامك بتصفية الحسابات القديمة مع كل من اختلف معك .. وإلى أى مدى يبدو هذا الكلام صحيحا ؟
قال لى الوزير : اسمع يا أخى .. ماذا تفعل لو كنت مكانى - محافظا لأسيوط - وقام أحد الضباط الصغار بتفتيش سيارتك الحكومية منتهزا فرصة وجودك بالقاهرة تحت دعوى

الإشتباه فى وجود مخدرات بها ؟ .. صحيح أن التفتيش لا يفرق بين كبير وصغير .. وهو بالطبع لا يجب أن يكون كذلك .. لكن هذاالتفتيش تم دون توافر معلومات .. ثم أن النيابة لم تأذن له بذلك .. إذن فقد تجاوز هذا الضابط وبكل المقاييس حدود وظيفته ومسئوليته وكان يجب عزله وليس فقط نقله الى مكان آخر لا يسيء فيه استخدام سلطته (!!!) .

وعلى الرغم من اقتناعى بمنطق الوزير .. فقد حرصت وقتها على حذف هذا الجزء من حوارى معه .. ليس لأنه طلب منى ذلك .. وليس لخوفى من أن يثير هذا الكلام غضب الوزير .. وإنما لأنى أحسست أننى سأكون بمثابة من يضع الملح على الجرح .. فقد كان الخلاف يتسع يوما بعد يوم بين الوزير والمعارضة وخشيت أن يؤدى نشر هذا الكلام إلى المزيد ..

لكنى أعترف .. أنه فى إحدى المرات التى تحاورت فيها مع وزير الداخلية اللواء زكى بدر .. وفى فترة كانت الأعصاب فيها مشدودة والتصريحات ساخنة ، وكل أسباب الخلاف والإختلاف بينه وبين الآخرين كانت قائمة .. أجاب على أسئلتى بحدة .. فرحت أسأله قائلا :

● سيادة الوزير .. هل أنشر هذا الكلام أم ترى أن أحذفه فلربما أثار ردود فعل عنيفة .. قال لى الرجل بحسم : « إسمع .. أنا لا أخاف من أى كلمة أقولها .. وأتحمل مسئولية أى رأى أطرحه .. كل ما أطلبه منك أو من أى صحفى آخر ألا يحرف ما أقوله أو يلويه ويحاول تشويهه .. لا تحذف شيئا وأنشر ما قلته لك وبالحرف » .. ويومها حاول أحد كبار مساعديه أن ينمق بعض الكلمات التى قالها الوزير ويجملها ويدعونى إلى كتابة ما يقصده الوزير وليس ما نطق به ولكن الوزير نهاه فى حزم وطلب منه أن يتركنى أكتب كل ما قاله حرفيا ..

● وعندما سألت اللواء زكى بدر فى لقاء آخر عن رأيه فى الأصوات التى تنادى بإلغاء قانون الطوارىء وهل صحيح أن قرارات الاعتقال موقعه منه على بياض ؟!

يومها قال اللواء زكى بدر دون لحظة تردد : أن هذه الأصوات التى تشير إليها أشبهها بأصوات البوم .. أو بنقيق الضفادع (!!!) أصوات لا تصدر إلا من أشخاص يهدفون إلى الإخلال بالأمن ، ويتطلعون للإفلات من تنفيذ القوانين ، وهم يحاولون الشوشرة على أسلوب التطبيق لهذا القانون .. وأتحدى أن توجد حالة واحدة صدر فيها قرار اعتقال لإنسان مظلوم .. أن من ينادى بإلغاء قانون الطوارىء يريد الخروج على القانون .. عن المألوف .. يريد أن يخرب .. أنى أتساءل : على من يطبق قانون الطوارىء ؟ على تجار المخدرات .. وتجار العملة فى السوق السوداء الذى يخربون اقتصاد البلد .. على المتطرفين الذين يحاولون الإخلال بالأمن .. على النشالين والخطافين ومغتصبى النساء .

ويستطرد الوزير فى إجابته قائلا : أما عن الكلام الذى يتعلق بقرارات الإعتقال التى تكتب على بياض فهو كلام قاله أحد الصحفيين .. كيف ؟! أليس هذا تهريجا صحفيا .. أليس هذا تهريجا سياسيا (!!!) .

« إعداد المعتقليـــن »

● وسألت الوزير زكى بدر عن أعداد المعتقلين فقال دون تردد : ٢٦٦٤ معتقلا من الإرهابيين و١٠٤٠ معتقلا جنائيا و٤١١ من تجار العملة و٢٥٢ من تجار المخدرات .
- كل هؤلاء يا سيادة الوزير ؟!

لا تنسى أنهم لم يعتقلوا دفعة واحدة وإنما تم اعتقالهم على مدى ٢٣ شهرا . . (كان حديثنا فى شهر فبراير من عام ١٩٨٨ وكان قد مر على توليه مسئولية وزارة الداخلية ٢٣ شهرا) (!!!!) .

وشجعتنى صراحته وشجاعته أيضا فى ذكر عدد المعتقلين على أن أخوض فى مسألة حساسة . . فى قضية مباحث أمن الدولة فسألته إن كان صحيحا أن لكل مواطن ملفا فى جهاز أمن الدولة فقال لى : « كل مواطن يمارس نشاطا سياسيا خارج عن الشرعية والقانون له ملف . . ولكن الذى أريدك أن تتأكد منه أن مسألة فتح ملف لأى مواطن لا تأتى بصورة عشوائية وإنما بعد تحريات ومعلومات دقيقة . . وقبل أن أسأله عن أعداد المواطنين المفتوحة لهم ملفات بادرنى بقوله : ليس مهما أن تكون هناك ملفات . . أو كم يبلغ عدد هذه الملفات . . المهم هو أن تكون المعلومات الواردة فيها صحيحة وتستخدم فى مكانها الصحيح .

كانت للوزير نظرية تتعلق بهذا الجهاز بالتحديد وكان مؤمنا بأنه جهاز لا يمكن الإستغناء عنه . . وكما ذكر لى فإنه ليست هناك دولة فى العالم كله إلا ولديها جهاز يختص بأمن الدولة وإن اختلفت المسميات ، وكان من رأيه أن تحديد دائرة نشاط هذا الجهاز أمر غير مطلوب وغير مقبول . . لأن أمن الدولة قد لا يكون بالضرورة سياسيا . . فقد تدخل جريمة سرقة أو قضية تهريب مخدرات فى نطاق أمن الدول إذا كانت لها أبعاد وخلفيات تتصل بهذا الأمن . . وكان من رأيه أيضا أن تحديد دائرة النشاط على أساس سياسى أو إقتصادى هو أمر نظرى بحت الغرض منه تنظيم قواعد العمل أو إجراءاته ، وبالرغم من أن جهاز الشرطة لديه وحدات متخصصة فى كافة المجالات إلا أنه كان يركز باستمرار على إسقاط أى حساسيات بين هذه الوحدات وهذه الأجهزة . .

● وطلبت من الوزير أن يعطينى مثلا مؤكدا له أن الكثيرين يرون أن أمن الدولة هو بطبيعة الحال عمل سياسى أكثر منه أمنى فقال لى : العمل السياسى له مفهومه الخاص والمحدد المتمثل فى التصدى للقضايا العامة التى تواجه المجتمع . . ولكن الأمن السياسى له مفهوم مختلف فهو يتصل أساسا بكل جريمة تقع يكون وراءها بعد سياسى . . أو يمكن أن تعكس نتائج سياسية . . وسأضرب لك مثلا . . فلو فرضنا أن شقة سرقت فهذه قد تكون جريمة سرقة عادية . . أما إذا كانت الشقة مملوكة لسفير أو لشخصية دبلوماسية وكانت نوعية المسروقات ذات طبيعة خاصة فمن البديهى ألا نعتبرها جريمة سرقة عادية . .

* * *

● قلت للوزير . . وكيف تفسر خوف المواطنين من التعامل مع جهاز مباحث أمن الدولة . . لماذا يعتبرون أن الذى يدخله مفقود والذى يخرج منه مولود ؟! . فقال : عندما يتعامل المواطن مع أى جهاز تابع للشرطة فإن التحفظ والتردد يسيطران على هذا التعامل.وبطبيعة الحال كلما كانت طبيعة عمل جهاز الشرطة غير واضحة الإجراءات والسياسات زاد هذا التحفظ والغموض . . ولكن مع التسليم بحق المواطن فى المعرفة فإن جهاز مباحث أمن الدولة . . ليس فى مصر فقط وإنما فى أى دولة من دول العالم لا يستطيع أن يكشف أوراقه . . لا يستطيع أن يكشف للرأى العام أسلوب عمله ومع ذلك فأنا أؤكد أن جهاز مباحث أمن الدولة جزء من أجهزة الدولة . . جهاز تتسم إجراءاته بالشرعية والقانونية . . ويلتزم بحرية وكرامة المواطن التى كفلها الدستور .

قلت للوزير : فما الذى يقال إذن عن أن جهاز مباحث أمن الدولة يقوم بتلفيق القضايا للتخلص من الأفراد غير المرغوب فيهم ؟!

ويرد الوزير بحده قائلا : بداية كلمة التلفيق فى حد ذاتها كلمة مرفوضة لأن التلفيق أمر لا يمكن تصديقه ببساطة لأن القضاء سوف يسهل عليهم اكتشافه ، كما أنه يمثل حريته فى حد ذاته . . ولكن قد يحدث أن تقوم أجهزة الأمن بجمع الأدلة التى تراها ـ من وجهة نظرها ـ كافية لإدانة المتهمين ثم تأتى المحكمة فلا تقتنع بكفاية هذه الأدلة . . فتصدر حكما بالبراءة . .

فهل معنى ذلك التلفيق ؟! . معناه أن هناك خلافا فى وجهة النظر بين الجهات القضائية والجهات الأمنية . . ثم أن هذاالخلاف يكون موجودا بين الجهات القضائية ذاتها . . فبينما تقتنع محكمة من درجة ما بكفاية الأدلة . . تصبح هذه الأدلة ذاتها غير كافية أمام محكمة أخرى . .

ثم سألته ما هى الفئات التى تتعرض للإعتقال ولماذا ؟ فقال أن هناك أربع فئات محددة تتعرض للإعتقال أولها : جماعات التطرف التى تحاول أن تثير الفتنة وتضر وحدة المجتمع سواء إرتدت ثوب الدين أو رفعت شعارات أيديولوجية معينة . . والفئة الثانية : تضم كبار المجرمين الجنائيين من عتاة الإجرام الذين تصل سطوتهم إلى حد إخضاع قرى ومحافظات كاملة لنفوذهم ـ ولا يجرؤ أحد على الإبلاغ ضدهم أو حتى مجرد الشهادة . . والفئة الثالثة : التى تتعرض للاعتقال هم تجار المخدرات لما لهم من تأثير مدمر . . أما الفئة الرابعة : فهم تجار العملة ومخربو الإقتصاد .

وهذه العناصر الأربعة لا يفلح معها القانون العادى لأنها بلغت حدا من الخطورة والإجرام بحيث لا تترك وراءها أدلة كافية يمكن تتبعها لتقديمها إلى العدالة . . وعلى سبيل المثال فهناك تجار مخدرات يمولون عمليات بملايين الجنيهات وهم بعيدون تماما عن أى مساءلة قانونية .

وقبل أن أسأله عن الضمانات والضوابط إندفع يقول : ولا تتصور أن عملية الإعتقال تتم بصورة عشوائية . . بلا ضوابط أو محددات . . فقرار الإعتقال يتبلور عبر مراحل مختلفة إذ تبدأ الأجهزة فى رصد السوابق المختلفة للشخص موضع البحث بينما تقوم أجهزة أخرى بإعداد تقارير عن تورطه فى أنشطة حالية منسوبة إليه . . ولا يصدر قرار الإعتقال إلا إذا إجتمع رأى أكثر من جهة مستقلة على ضرورة الإعتقال تحقيقا لصالح المجتمع . . وليس معنى ذلك أن الإعتقال إجراء خارج على القانون وإنما هو موجود فى صلب قانون الطوارىء وأطول مدة يمكن أن يقضيها الفرد

تحت الإعتقال ٤٥ يوما يمكنه أن يتظلم خلالها من قرار الإعتقال والمعتقل يعامل معاملة المحبوس إحتياطيا ويخضع لإشراف النيابة شأنه شأن المحتجزين فى السجون العامة .

وحاولت خلال هذا اللقاء الذى إمتد أكثر من خمس ساعات كاملة فى مكتب الوزير أن أقترب من موضوع التعذيب - والذى كنت أعلم مسبقا أنه يمثل حساسية ليست للوزير زكى بدر فقط وإنما لكل قيادات الشرطة فقلت وأنا أحاول أن أنتقى الكلمات أن أجهزة الأمن تعامل المتهمين السياسيين بقوة أكثر بكثير مما تتعامل به مع المجرمين الجنائيين .

● وكما توقعت - ارتفعت درجة حرارة اللقاء . . ورد الوزير بحده قائلا : ماذا تقصد بلفظ القسوة ؟! هل تقصد أن تقول التعذيب ؟ إذا كنت تقصد ذلك فاعلم أن الاتهام بالتعذيب سلاح يستخدمه البعض لثنى ذراع الداخلية وأجهزة الأمن . . سلاح يجيد إستخدامه من يحرض المتهمين . . وليس هناك ما هو أسهل على المتهم من إدعاء التعذيب كوسيلة من وسائل الدفاع عن النفس فى مواجهة الاتهامات والقرائن ، إننى أقولها بكل صراحة ووضوح : كل مستوى من الجرائم يجب أن يقابله مستوى من الشدة والحزم فى المعاملة . . أى أن كل إنسان يجب أن يعامل بالطريقة التى يستحقها . .

هكذا كان أسلوب زكى بدر وهكذا كانت طريقته . . كانت أراؤه تختلف تماما عن آراء كل من سبقوه من وزراء الداخلية . . أو على الأقل عن طريقة تعبيرهم ومخاطبتهم للرأى العام . . كانت العبارات والألفاظ التى يستخدمها تتسلل إلى الشارع المصرى فتتزايد كل يوم دائرة الخلاف بينه وبين الجميع .

* * *

« صـــور مختلفـــة »

● وفى مرة قلت له : هل تتفق معى فى أن هناك صورة ما . صورة غريبة قد بدأت تتكون عنك فى أذهان الناس . . صورة أرجو أن تسمح لى أن يصفها بأنها « غير مريحة » . . فقال الوزير بكل هدوء وقد أطل من شفتيه شبح إبتسامه : أنى أعرف ذلك تماما . . ولم يرد (!!!) .

وعدت أقول له أن أكثر ما يأخذونه عليك هو مسألة العبارات الحادة جدا التى بسببها تتعرض للهجوم من الصحف . . فلماذا ؟! لماذا تلجأ دائما لهذا الأسلوب ؟!

وكان رده : صحيح أننى أستخدم بعض العبارات الحادة ولكن ألا يستخدمون هم عبارات أكثر حده عندما يهاجموننى ؟ وكيف تطالبنى وأنا فى موقعى أن أتلقى مثل هذه العبارات ثم لا أرد عليها بما يتناسب معها ؟!

راجع بنفسك كل ما قلته فى أى وقت وفى أى موقع وستجد أننى لا أبدأ ولكننى لا أتراجع عن الرد . . وردى يتناسب مع الأسلوب الذى يهاجموننى به . . وأنا أقول أن ذلك من حقى . . « وإذا عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » . . وأيضا « العين بالعين والسن بالسن » وإن كان صحيحا أن

العفو أفضل . . إلا أننى أعتقد أن وزير الداخلية بصفته الوظيفية ليس مجرد شخص عادى مطلوب منه التسامح والطيبة والعفو وإنما هو سلطة القانون أى أنه يد الدولة . . فإذا كانت يد الدولة متسامحة فى حقوقها وليست على درجة من الحزم بحيث تستطيع أن ترد الإعتداء الذى يقع عليها فاعتقد أن ذلك يترك تأثيره السلبى على ثقة المواطنين فى قدرة جهاز الشرطة الأمر الذى ينعكس على الأمن والإستقرار . .

ولم يعجبنى بصراحة منطق الوزير . . فليس من المقبول أن يتبادل وزير الداخلية السباب والشتائم مع الآخرين من منطلق أن العين بالعين والسن بالسن . . ووجدت نفسى مندفعا أسأله . .

● سيادة الوزير . . لماذا أنت مثير للجدل ؟ . .

فقال بكل هدوء : أنا أحب أن أكون إيجابيا . . لا أحب المستنقع الساكن وأفضل أن أكون كالنهر الهادر (. . .) .

إننى أستطيع أن أتغاضى عن كثير من المعارك ولكن ذلك سيكون على حساب أمن الوطن والمواطن . . ومن طبيعتى ألا أهرب من معركة أجدها مفروضة علىَّ . . صحيح أننى لا أسعى للمعارك ولا أريدها ولكن عندما أجدها مفروضة علىّ فلا أستطيع الهرب منها . . كذلك فإن هذه الصفة الإيجابية تدفعنى باستمرار إلى التحرك والتدخل فى أى نشاط يؤثر على أمن المواطن والوطن بشكل مباشر أو غير مباشر .

● وكما سبق أن قلت فإن وزير الداخلية زكى بدر كانت له أراؤه التى تختلف كثيرا عمن سبقوه . . ومن خلال لقاءاتى العديدة معه كنت أحس أنه لا يعبأ بالفعل بما تثيره هذه الأراء من ردود فعل .

وعلى سبيل المثال فقد كان له رأى يبدو غريبا من قضية الأسعار والتسعيرة . . فكل الذين سبقوه وحتى من جاء بعده . . كانت آراؤهم تنحصر فى الضرب بيد من حديد على أيدى المتلاعبين بأقوات الشعب . . أما هو فكان يريد أن يلقى القبض أيضا على المستهلكين (!!!) .

فقد نشرت له إحدى الصحف القومية حديثا قال فيه : هناك قانون يدين أيضا المستهلك الذى يشترى بأزيد من التسعيرة . . لكن هذا الشق لا يطبق . . رغم أننى أراه هاما ومؤثرا للغاية فى رد أصحاب القدرات الشرائية الأعلى عن تشجيعهم للتجار على البيع بأزيد من التسعيرة ولو أننى أمسكت بأحدهم فسوف يقال على الفور عليك بالتاجر أولا . . هذا فضلا عن عدم تعاون المستهلك أصلا فى القبض على التاجر إذا طلب أسعارا أكثر من المقررة . . وأذكر وأنا محافظ لأسيوط أن وجدت تاجرا يبيع البطيخ بأزيد من التسعيرة . . وحين جمعت البطيخ فى موقع وطلبت أن يتم بيعه بالتسعيرة لم يتقدم مواطن واحد لشراء بطيخة واحدة بحجة أن التاجر ابن الحى ويخشون من التصادم معه . . هذا غير معقول بالمرة . . وفى ظل هذه السلوكيات سيصعب على جهاز مباحث التموين أداء مهمته على الوجه الأكمل .

هكذا كان زكى بدر . . رجل اختلفت أراؤه عن الجميع . . واختلف مع الجميع . .

***

* هجوم على الصحفيين وانتقام من المحامين
* أسرار هذا الصراع الديمقراطى
* النائب يحاول صفع الوزير
* اتفاق الجميع على اسقاط زكى بدر

« كــل القـــوى »

لم يقتصر خلاف زكى بدر مع فئة بعينها بل امتد خلافه مع الآخرين ليشمل العديد من الفئات . . ولعل خلافه مع الصحفيين بالتحديد كان أكثر وضوحا . . ربما لأن نصف جموع الصحفيين مندرجون تحت لواء المعارضة بأشكالها المختلفة . . وربما لأن الصحفيين يملكون وسيلة الرد والدفاع عن أنفسهم من خلال الصحف والمجلات . .

وكان هذا الخلاف بالتحديد محور حديث طويل مع الوزير زكى بدر بعد أن تصاعدت الأزمة بينه وبين الصحفيين عندما قام بزيارة لنقابة الصحفيين فى محاولة منه لرأب الصدع .

وكان غريبا أن يفاجأ الجميع بقيام الوزير بتوجيه إهانات إلى الصحفيين فى عقر دارهم . . ولذلك بدأت حديثى معه بسؤاله عن أسباب تصاعد الخلاف بينه وبين الصحفيين وعن حقيقة ما قيل عنه أنه قال أن الصحفيين يحتاجون دروسا فى الأخلاق .

فقال الوزير : أن بعض ما أقوله يحدث فيه تأويل أو يعزل عن السياق الذى قيل فيه . . ونحن لا نستطيع أن نقرأ الآية الكريمة التى تقول « ولا تقربوا الصلاة » . . ثم لا نذكر بقيتها . . فلا يجب أن يأخذ أحد من حديثى جملة أو بعض جمل ثم يضعها منفصلة عن الموضوع الذى قيلت فيه . . فقد كان الموضوع عن دورة تدريبية خاصة بالصحفيين الشبان . . وكنا نتحدث عن الموضوعات التى يجب أن تدرس فيها . . وقلت فى سياق الحديث بالفعل أن هذه الدورة ينبغى أن تتضمن دروسا فى أخلاقيات المهنة لأنها جزء لا ينفصل عن الصحافة نفسها . . وهذا أمر طبيعى فنحن عندما نعقد دورات لضباط الشرطة نطالب بدور فى أخلاقيات المهنة . . فكل مهنة لها أخلاقيات لابد من الإلتزام بها . .

وكانت صحف المعارضة بالذات أكثر إهتماما بتفاصيل الخلاف بين الوزير زكى بدر والصحفيين . . وقد تحدثت هذه الصحف فى أكثر من مناسبة عن اختطاف مباحث أمن الدولة لعدد من الصحفيين واعتقالهم لبعض الوقت . . وذكرت بعض الأسماء وكان منها الصحفيون ثروت شلبى وعامر عبدالمنعم وخالد الشريف وغيرهم . .

وكان زكى بدر من ناحيته ـ وعلى طريقته ـ مصراً على إنه خلاف محدود . . .

ولذلك قال لى عندما سألته عن حجم هذا الخلاف . . وهل صحيح إنه خلاف يتجاوز كل حدود المعقول ـ كما تؤكد صحف المعارضة . . قال ليس هذا صحيحا . . فهناك عدد كبير من الصحفيين تربطنى بهم علاقة صداقة ومودة . . رغم أنهم كثيرا ما يكتبون معارضين لوجهة نظرى . . وأنا أقدر تماما حقهم فى المعارضة . . وعلى سبيل المثال كان الأخ إبراهيم سعده أول وأعنف من هاجمنى فى بداية تولى مسئولية وزارة الداخلية ولكنى كنت أقدر موضوعية الهجوم . . ولكن بعض من يكتبون فى الصحف أشعر من أسلوب كتاباتهم أنهم يقصدون الإساءة وهم يعرفون الحقيقة .

والمشكلة ـ والكلام لازال للوزير زكى بدر ـ أن بعض الصحفيين ينشرون الخطأ وهم يعلمون أنه خطأ قاصدين بذلك الإساءة ومن هنا لا جدوى من أن أصحح لهم ما كتبوه . . لأنهم يعلمون الحقيقة . . وللعلم فإن عدد الصحفيين الذين بينى وبينهم خلاف لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة (!!!) . . فخلافى ليس عاما مع الصحفيين الذين أكن لهم كل تقدير وأعتبر أن دورهم فى قيادة الرأى العام دور أساسى وأن مهمتهم فى محاولات الشرطة مهمة رئيسية . . وهى ربط المجتمع بالشرطة من ناحية وأيضا تبصير المواطنين بقضايا الأمن ومشكلاته .

وعلى أية حال فقد كان خلاف الوزير زكى بدر مع الصحفيين جزءاً من خلافه مع الآخرين . . ولكنه فى نفس الوقت كان وسيلة للإعلان عن هذا الخلاف وتعظيمه .

* * *

« هيئـات التدريـس »

فقد اتهمت صحف المعارضة وزير الداخلية بالاعتداء على المحامين . . مستغلاً حوادث اطلاق النار على وزيرى الداخلية السابقين ـ النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا ـ فقام بالانتقام من عدد من المحامين الذين حضروا مع المجنى عليهم فى قضايا التعذيب المتهم فيها بعض ضباط الشرطة . . أو هؤلاء الذين كانت لهم مواقف عند الحضور للدفاع عن المتهمين فى القضايا الخاصة بالجماعات الإسلامية .

وكان الاعتداء على الجامعات واعتقال الطلاب والتهكم على هيئات التدريس أيضا واحدا من الاتهامات التى وجهتها صحف المعارضة لوزير الداخلية زكى بدر اضافة إلى اتهامها المستمر له بالتدخل فى انتخابات اتحادات الطلاب وشطب أسماء المرشحين من الطلاب ـ واقتحام الحرم الجامعى لفض التجمعات والمؤتمرات التى يدعو إليها الطلاب . . واعتقال الطلاب ذوى الاتجاه المعارض للحكومة ، وركزت صحف المعارضة اتهامها فى هذا الاتجاه لوزير الداخلية لاعتقاله عددا من طلاب كلية الحقوق بجامعة عين شمس لتنظيمهم ندوة فى اليوم العالمى للطالب الموافق يوم ٢١ فبراير ١٩٨٩ . . حيث ألغيت الندوة على الرغم من التصريح بها من السلطات الجامعية بعد أن وجهت الدعوة لعدد من الشخصيات المعارضة للتحدث فيها .

من ناحية أخرى فقد هاجم الوزير زكى بدر بشده نوادى هيئات التدريس بالجامعات واتهمها بالنشاط المتطرف . . وطالب بحل مجالس ادارتها . . كما أنه أقدم على خطوة لم يسبقه أحد إليها حينما بعث بقوات الأمن المركزى لاحتلال الأرض المخصصة لبناء نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الواقعة بالمنيل للحيلولة دون ذهاب رئيس الحكومة لوضع حجر الأساس لها يوم الخميس الموافق ٩ فبراير ١٩٨٩ .

* * *

« ومجلس الشــعب أيضا »

شهد يوم ٢١ يونيو ١٩٨٧ جلسة عاصفة فى مجلس الشعب عندما وجه الوزير زكى بدر ألفاظا قاسية للنائب الشيخ صلاح أبو إسماعيل عندما كذب الوزير واقعة أراد بها الاساءة إليه وطعنه فى نزاهته . . يومها انسحبت المعارضة من الجلسة ، وذكرت صحف المعارضة أن الوزير أعطى أوامره لرجال الشرطة للتعرض لبعض أعضاء مجلس الشعب وتفتيش حقائبهم رغم ما يتمتعون به من حصانة خاصة عند عودتهم من الخارج . . بل وصل الأمر إلى حد أن صفع أحد ضباط الشرطة النائب الدكتور عصام العريان على وجهه عندما اعترض على منعه من مواصلة طريقه بالاتوبيس إلى مدينة السويس واعادته إلى القاهرة بالقوة من منتصف الطريق . .

اشتركت كل الصحف فى نشر تفاصيل هذه الواقعة الغريبة . . القومية والمعارضة على حد سواء .

كما وجهت صحف المعارضةفى أوقات كثيرة اتهامها لوزير الداخلية بتعطيل تنفيذ الأحكام القضائية ومنها على سبيل المثال الحكم الصادر على ابن عم أحد أعضاء مجلس الشعب من حزب الحكومة لاطلاق الرصاص على سيدة تدعى نعمات حسن حيث حكم عليه بالاشغال الشاقة ، وقد ظل طليقا دون أن يقبض عليه . . وكان يلجأ إلى اشكالات فى التنفيذ . . كما ذكرت صحف المعارضة أيضا أنه ـ أى وزير الداخلية زكى بدر ـ كان يتحايل على عدم احترام الأحكام القضائية التى تصدر بالافراج عن المعتقلين . . المرة تلو الأخرى . . وذلك باعادة اصدار أوامر اعتقال جديدة للذين قضت المحكمة بالافراج عنهم دون أن يحدث من جانبهم أى خطأ جديد يبرر هذا الاعتقال .

وأذكر أننى سألت الوزير زكى بدر مرة عن هذا الموضوع فقلت له : يقال انكم لا تفرجون عن المعتقلين الذين يتم الافراج عنهم بواسطة القضاء !!

فقال لى الوزير : نحن نلتزم بما يصدره القضاء من قرارات الافراج ولكن القانون أعطى أجهزة الأمن حق الاعتراض على الافراج . . تماما كما أعطى المتقاضين حق استئناف الحكم وحق الاستشكال فى التنفيذ ونحن لم نفعل أكثر من استخدام هذا الحق . . ليس من قبيل التحدى لأحكام القضاء كما يشيع البعض وإنما للمصلحة العامة .

وأضاف الوزير قائلا : المهم أننا فى النهاية . . وبعد الاستئناف والاستشكال ملتزمون برأى القضاء وهو صاحب الكلمة الأخيرة فى هذا الموضوع وإذا كنا نتكلم عن الاعتقال فمن الحقائق التى تفرض نفسها انه قد ثبتت سلامة تقدير أجهزة الأمن بالنسبة للعناصر التى تم اعتقالها . . وليس أدل على ذلك من أن غالبية المتهمين فى حوادث الاغتيالات والارهاب الأخيرة كانوا ممن سبق اعتقالهم وأفرج عنهم .

* * *

« ظاهـــرة صحيـــة »

وكان يجرى بالفعل تصاعد هذا الخلاف واتساع دائرته . . كان غريبا أن يختلف الوزير زكى بدر مع الجميع . . ويختلف الجميع معه . . وعندما سألته فى أحد لقاءاتى معه أن يعطينى تفسيرا لهذه الظاهرة الغريبة قال وهو يبتسم :

يا أخى انها ظاهرة صحية (!!!) . . فأنا أعتقد أن سبب ذلك هو اختلاف الظروف بعد أن أصبحت مسيرة الديمقراطية أعمق وأرسخ وأصبح الناس أكثر اطمئنانا لاستمرارها واستقرارها وانها ليست ديمقراطية عارضة أو مؤقتة . . ولكنها قائمة ودائمة وهذا مما شجع على استمرار المواجهة والتصاعد بها . .

كما أن الخلافات بين زكى بدر كوزير للداخلية وبين المعارضة ـ والكلام لازال للوزير ـ فى صراع ديمقراطى بالدرجة الأولى لأن وزارة الداخلية التى تملك القوة تواجه المخالفين والمعارضين لها بالكلمة وليس بالقوة . . وهنا علينا أن ندرك أن ظروف البلد قد اختلفت بعد أن ازدادت أنشطة المعارضة إلى حد وقوع تجاوزات كثيرة من جانبها لم تكن تحدث فى مرحلة سابقة . . بنفس القدر على الأقل . . كما أن هناك سببا آخر قد يرجع إلىَّ شخصيا . . وهو أننى لا أسكت عن خطأ ولا أقبل المساومة حول خروج على القانون ولا أعرف اللون الرمادى ! لا أعرف إلا الأبيض أو الأسود وهذا ما يضطرنى إلى الدخول فى خلافات مستمرة مع المعارضة .

* * *

« مزيد من الاتهامـات »

واستمرت دائرة الخلاف والاختلاف بين وزير الداخلية زكى بدر وبين الجميع تتسع يوما بعد يوم . . فقيل انه كان يقوم باعتقالات عشوائية وانه لجأ إلى حملات التأديب والعقوبات الجماعية . . وتحريض رجال الشرطة من الضباط والجنود على القتل والتصفية الجسدية . . وقالت صحف المعارضة انه أعطى لرجاله أوامر بالضرب فى المليان ، وانه كان يسب من يوجه منهم الرصاص إلى الأرجل دون الصدور .

كما اتهم باقتحام المساجد بنفس القدر الذى اقتحم به الحياة الشخصية للمواطنين ، وحظر المسيرات السلمية ، وتزوير الانتخابات العامة . . وهكذا كانت طبيعة مرحلة زكى بدر . . فعلى مدى السنوات الأربع التى تولى فيها المسئولية كان التوتر هو طبيعة العلاقة بينه وبين الجميع .

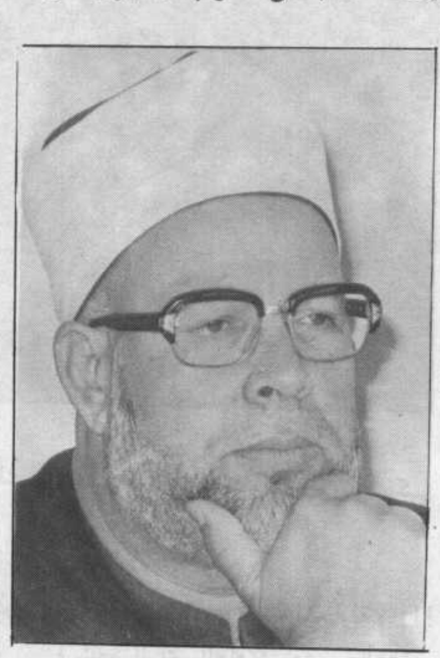
أما علاقته بالمعارضة على وجه الخصوص فقد تحولت إلى حرب . . حرب حقيقية بكل ما تحمله الكلمة من معان . . حرب لم تعرف مصر لها مثيلا من قبل . .

وكان آخر فصول هذه الحرب التى استمرت لمدة أربع سنوات كاملة بين الوزير والمعارضة أحداث جلسة مجلس الشعب مساء الاثنين ٢٠ فبراير ١٩٨٩ والتى نقل التليفزيون وقائعها المؤسفة على الهواء . .

حيث بدأت وقائع هذه الأحداث بدعوة رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب ـ لوزير الداخلية زكى بدر ـ للرد على طلبات الاحاطة والأسئلة والاستجوابات من النواب حول التجاوزات فى تطبيق قانون الطوارىء ، والتى قدمها بعض أعضاء المجلس على مدى ساعتين وثلث ساعة فى اليوم السابق على هذه الجلسة المشهودة . . والخاصة بأحداث قرية الكوم الأحمر وقرية أبو عمر .

وبدأ الوزير حديثه بكلمة حيا فيها المجلس ورحب خلالها بالرد على كل تساؤلات النواب ، وأوضح تفاصيل أحداث قرية الكوم الأحمر فاتهم النائب عصام العريان بأنه أثار أهالى القرية وحرضهم على مقاومة السلطات ، كما أوضح أن أحداث قرية أبو عمر بكفرالشيخ تتشابه فى تفاصيلها ودوافعها مع أحداث قرية الكوم الأحمر وبدأت أصوات المعارضين داخل المجلس ترتفع وتصدر عنهم تعليقات مثيرة مما أضفى على الجلسة جوا من التوتر . . وواصل الوزير كلامه عما يحدث من المتطرفين فى منطقة عين شمس وبدأ يشرح كيف سقط هناك شهداء من رجال الشرطة . . وفجأة قال الوزير : « بالمناسبة ليس هناك ما يسمى بالاخوان المسلمين » . . وهنا رد عليه أحد الأعضاء قائلا بصوت مسموع : إنهم موجودون غصب عنك . . وتزداد حدة التوتر .

ويفاجىء الوزير الجميع بأنه سيقدم تسجيلات مسموعة ومصورة بإذن من النيابة لتؤكد لأعضاء المجلس أن صور التعذيب التى تنشرها بعض صحف المعارضة ـ صور ملفقة . . كما تؤكد هذه التسجيلات أن بعض النواب يتاجرون فى العملة الصعبة فى السوق السوداء .



الشيخ صلاح أبو إسماعيل . .
لماذا وجه له زكى بدر ألفاظا قاسية ؟

ويعترض الأعضاء . . ويطلب رئيس المجلس من النواب أن يتابعوا بيان الوزير . . وبعد فترة هرج ومرج يستمع الجميع لصوت الشيخ صلاح أبو اسماعيل . . لكن الصوت غير واضح فى التسجيلات فيقرأ الوزير من الأوراق تفريغاً لهذه التسجيلات التى تتضمن صوت أحد الأشخاص يسأل الشيخ أبو اسماعيل عن آخر أسعار الدولار ويطلب منه كمية كبيرة !! ويعرض الوزير شريطا يعترف فيه الصحفى الشاب أيمن نور بأن الصور التى تنشرها الوفد كلها « ملفقة » . وهو الأمر الذى نفاه أيمن نور فيما بعد واتهم وزارةالداخلية بإجراء عملية « مونتاج » على هذه التسجيلات مما أظهرها بهذا الشكل ، بل سجل الصحفى أيمن نور تفاصيل هذه العملية فى كتاب أصدره فيما بعد هاجم فيه ممارسات وزير الداخلية زكى بدر بعنوان « العسكرى الأسود » . . نعود للجلسة الصاخبة التى شهدت موجة غليان من نواب المعارضة لتصل المأساة إلى ذروتها عندما قال الوزير : « عندى تسجيلات أخرى من داخل منازل رؤساء الأحزاب . . دعونى أريكم ما يدور فى بيوتكم . . » .



النائب طلعت رسلان يتحدث فى مجلس الشعب معترضا على أسلوب الوزير زكى بدر

وهنا يتقدم النائب طلعت رسلان من الوزير ويحاول صفعه ويرد الوزير عليه المحاولة (!!!) .
وتنقل وكالات الأنباء العالمية تفاصيل الواقعة . . ويشعر الرأى العام فى مصر بالغضب من الحرب التى بدا واضحا إصرار الطرفين على خوضها . . حرب عنيفة لم يتفوق عليها عنفا إلا حرب الوزير زكى بدر ضد التطرف والمتطرفين .

« موقــف موحـــــد »

كان غريبا أن تتخذ كل قوى المعارضة على اختلاف توجهاتها وتباينها . . موقفا ضد الوزير زكى بدر . . فمن اليسار إلى اليمين ومن الشيوعيين إلى الإخوان المسلمين إتسعت جبهة التحالف التى شكلتها كل قوى المعارضة وراح زعماء الأحزاب يجتمعون فى أكثر من مكان لكى يبدو أمام الرأى العام وكأنهم كتلة واحدة . . كتلة هدفها الوحيد إسقاط هذا الوزير الذى راح يصعد الحملات عليهم بشكل مستفز . .

ومن ناحية أخرى كان الرأى العام كله . . سواء على مستوى رجل الشارع أو على مستوى القيادة التنفيذية والسياسية . . كان الرأى العام غير راض بالقطع عن تصاعد هذه الحرب السرية والعلنية والتى بدا أنها تهدد الأمن والإستقرار . .

كانت آراء الوزير وتوجهاته بالنسبة للمعارضة ودورها غريبة بنفس القدر الذى كانت آراء المعارضة وتوجهاتها عن تجاوزاته غريبة .

وفى الحوار المفتوح بين الوزير زكى بدر وبين أعضاء المجلس المحلى لأحد أحياء القاهرة . . وفى هذا اللقاء قال زكى بدر : أن أحزاب المعارضة تلعب لعبة خطيرة جدا . . ونحن نؤمن بالديمقراطية والرأى والرأى الآخر . . ولكن بشرط أن تلتزم أحزاب المعارضة بالقانون وتسير فى الشرعية . . لأن أى إنسان يخرج عن القانون والإلتزام بالشرعية فقد ضل الطريق . . وسيطبق عليه القانون كائنا من كان . .

وأشار الوزير فى نفس اللقاء إلى الإضطرابات التى وقعت خلال شهر : أغسطس من عام ١٩٨٩ فى مصنع الحديد والصلب بمنطقة حلوان فقال بكل صراحة : إن ما حدث تم بتحريض من الشيوعيين والإخوان . . حيث قاموا بتحريض العمال ومنعوهم . . بالعصى والسلاسل وقطع الحديد . . من الخروج من داخل المصنع بحجة المطالبة بالحوافز رغم أنها تقررت لهم بأكثر مما طلبوا . . وقد كذبوا هذه القرارات دون إنتظار للتأكد من الصدق أو الكذب .

وأضاف قائلا : أنه من الغريب أن يطلب الشيوعيون والإخوان أن يأتى إليهم وزير الصناعة ووزير الداخلية ووزير القوى العاملة ليعتذروا لهم ويصدروا القرارات بصوتهم .

ثم يتساءل : منذ متى يتفق الشيوعى مع الإخوانى ؟!! هذا ما حدث وقد دخل بعضهم واحتل عنابر المحولات استعدادا لتفجيرها . . ولماذا يحرق الشيوعى والإخوانى المصنع ؟!!! لأن سيدهم يريد ذلك وما حدث فى مصنع الحديد والصلب لم يكن مسألة مطالبة بحوافز . . بل مسألة تحريض شيوعى . . وهذا لن نسمح به أبدا .

* * *

« أحـــزاب التخـــريب »

● وعندما قلت للوزير زكى بدر أن هناك من يقول أنك تهتم بالأمن السياسى أكثر من الأمن الجنائى رد قائلا :

الحقيقة أن هذا الاعتقاد خاطىء . . لأننا نملك ٤٤ جهازا أمنيا تسير جنبا إلى جنب . . ونحن

نعتقل من يخرب البلد . . وقد نعتقل شخصا ويكون مسئولا فى حزب من الأحزاب . . ولكننا لا نعتقله لأنه مسئول حزب أبدا . . ولكن لأنه مخرب أو يوزع منشورات ضد القانون . . وهذه الجرائم فى الغالب يهتم بها الناس وتنشرها الصحف والمجلات فتأخذ مظهر الإهتمام فتغطى على أحداث أخرى . . هذا هو السب الذى يجعل البعض يعتقدون أن الأمن السياسى هو الوحيد فى البلد لكن الحقيقة لا . .

وأكد الوزير أن هناك أجهزة كثيرة داخل أحزاب المعارضة ليس لها دور ألا التخريب . . والتحريض . . وعندما نواجه إعتصاما أو إضرابا تقوم ألقيامة !!

ولم يقتصر هجوم زكى بدر على نظام المعارضة وأجهزتها فقط وإنما استهدف هجومه النيل مباشرة من رؤساء هذه الأحزاب .

وفى نادى الجزيرة وأمام جمع غفير حرص على حضور اللقاء الذى نظمته اللجنة الثقافية بالنادى مع الوزير سمعته يقول عن تيار الإسلاميين الذين دخلوا مجلس الشعب تحت مظلة التحالف مع حزب العمل . . سمعته يقول عنهم : كنت أتصور أنهم سيدخلون مجلس الشعب ليطالبوا بالشريعة . . لكن الواحد منهم ليس له شغله ولا مشغلة إلا أن يقول أن فلوس الدولة حرام . . لأن الدولة تتعامل بالربا والفوائد . . وسأسلم معهم بهذا . . ولكن لماذا يتصارعون أمام خزانة ألمجلس قبل أن يهل الشهر ليأخذوا من هذه الفلوس الحرام ؟!

هؤلاء يجب أن يقف كل واحد منهم بصينية « بسبوسة » فى أحد أركان المجلس يتاجر - فالتجارة هى الحلال - وإذا أراد أن يحضر الجلسة فيمكنه أن يوقف إنسان آخر بدلا منه (!!!) .

وأضاف قائلا عن أعضاء مجلس الشعب الإسلاميين والذين انضموا للمجلس تحت اسم تحالف حزب العمل والإسلاميين : إنهم يقولون أن الغناء حرام والموسيقى حرام . . فماذا سيفعل هؤلاء بعد فترة وجيزة عندما تدخل الأقمار الصناعية وتبث إرسالها مباشرة داخل أجهزة التليفزيون ؟! أن هؤلاء الأعضاء للأسف لا يمارسون التدين بل يمارسون التشنج . . وهم يتمسحون فى الإسلام لا أكثر ولا أقل (!!!) .

ثم قال فى نفس اللقاء : هناك من يسمون أنفسهم ناصريين إذا كان هناك شىء بهذا الإسم إذن يجب أن يوجد أيضا ساداتيون وزكى بدريون (!!!) . . إننى متأكد أنهم مجموعة من المتمسحين يريدون أن يلصقوا أنفسهم بالزعيم جمال عبدالناصر وبابنه خالد يريدون تلويث الناس الشرفاء الوطنيين . . ثم يتحدثون عن تأسيس الحزب الناصرى . . فهل طلب منهم عبدالناصر تأسيس هذاالحزب ؟! وهل من مبادىء هذا الحزب أن يقوم واحد منهم وهو يحيى كمال رفاعى الذى يقول عن نفسه أنه ناصرى وأنا أعرف أنه شيوعى . . يقوم مع ثمانين شخصا بزيارة قبر عبدالناصر ويهتفون أمام القبر بألفاظ بذيئة ضد زكى بدر (!!!) .

سمعت كل هذا ولم أنشر حرفا واحدا . . فقد كنت أنتمى للغالبية العظمى من الذين كانوا يشعرون أن هذه الحرب تجاوزت كل حدودها .

* * *

● ولقد حاولت مرة أن أسأله لماذا يريد أن يستمر خلافه مع المعارضة بهذا الشكل ؟! لماذا لا يحاول أن يفتح باب الحوار معهم ولو مرة واحدة . . مرة واحدة ربما استطاعت أن تقرب وجهات النظر بينه وبينهم ؟! فقال لى : أنا لا أريد أن يستمر هذا الخلاف . . وقد حاولت بالفعل أن أتيح لهم ولنفسى هذه الفرصة لكن صدقنى كل الذى قلته لهم شوهوه وغيروه ونشروه بطريقة تسىء إلىّ وتجعل الرأى العام فى حالة استفزاز من ناحيتى . ولذلك كان قرارى واضحا وصريحا . . لن يكون هناك تعامل بينى وبينهم . . لن أتعامل معهم كصحفيين وإنما كمواطنين عاديين ومكتبى مفتوح لهم مثلهم مثل أى مواطن عادى . .

ثم أضاف الوزير مهدداً : انهم لو استمروا فى هذا الضلال فأنا على استعداد لفتح ملفات كثيرة وخطيرة . لكى يعرف الجميع حقيقة الذين يدعون الوطنية والطهارة . . وما عندنا من أسرار نخجل من قولها وكلها بالمستندات ولا داعى لأن نفتح ملفاتهم . . وننشر أوراقهم على الملأ .

وعندما سئل عن السبب فى عدم فتح هذه الملفات خاصة أن فؤاد سراج الدين ـ رئيس حزب الوفد ـ قد وجه إليه تحذيرا يتعلق بهذا الموضوع قال زكى بدر : ليس عندنا ما نخشاه . . وقد رفضنا التصدى بالملفات حتى الآن لأن المسئولية التى نتحملها تجنبنا ذلك . . فضلا عن أن إيماننا بالحوار الموضوعى جعلنا نرفض المشاركة فى التشهير والتجريح لتنافيهما مع أبسط مبادىء وقواعد الديمقراطية . . ولكننى أرجو ألا نضطر إلى فعل ذلك فى وقت قريب !!

كان خلاف الوزير زكى بدر مع الآخرين . . مع المعارضة بكل فئاتها وطوائفها ظاهرة غريبة وفريدة . . ظاهرة بدا فيها أن الطرفين يستمتعان بها أحيانا .

من الانصاف أن نقول أن زكى بدر كان أحد وسائل زيادة توزيع صحف المعارضة . . أما خلافه مع التيارات الدينية المختلفة فكان حربا بكل معانى الكلمة . . حرب حقيقية !

***



* التطرف .. قضية لا تحتمل « الهزار »
* أسباب حوار المدافع مع المتطرفين
* محاولة اغتيال زكى بدر
* أسباب اقتحام المساجد



« التطــرف والمتطــرفون »

كانت قضية التطرف بالنسبة للوزير زكى بدر قضية فى غاية الأهمية . . قضية لا تحتمل « الهزار » وقد اختار ـ ربما منذ اللحظة الأولى لتوليه المسئولية ـ أن يواجه التطرف والمتطرفين بكل العنف .

● وفى لقاء جمعنى به بعد عدة شهور من توليه المسئولية سألته ولم يكن فى ذهنى اننى اقتربت من موضوع التطرف :

ما هو أخطر ما يهدد أمن مصر الداخلى فى الوقت الحالى ؟ فاندفع يقول وكأنه كان ينتظر هذا السؤال :

فى تقديرى أن أخطر ما يهدد أمن مصر الداخلى هى جماعات التطرف . . سواء ما كان منها متطرفا إلى أقصى اليمين أو إلى أقصى اليسار وخطورة هذه الجماعات أن بعضها يتستر بالأديان السماوية التى تمثل أساس حضارة شعب مصر القديمة كما يمثل الإيمان بالله جزءا رئيسيا من كيانه وتفكيره ونشاطاته . . ومن هنا فإن مثل هذه الجماعات التى تتستر بالأديان تجد أرضا خصبة فى هذا المجتمع الذى ينجذب إلى الدين بطبيعته .

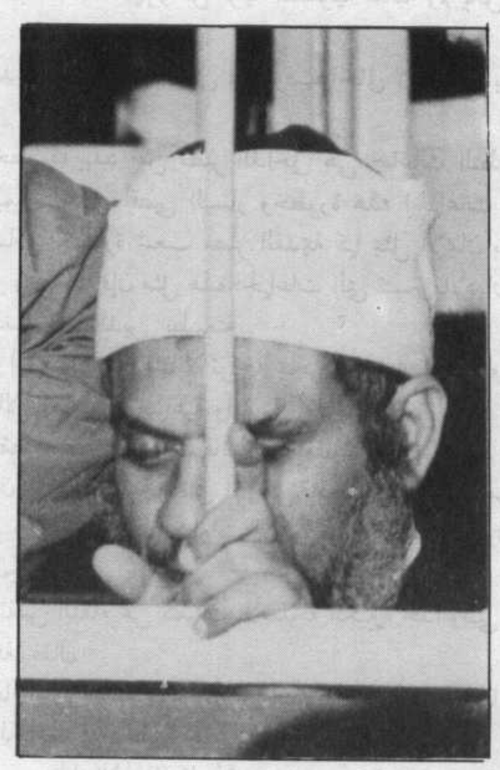
وتأتى خطورة هذه الجماعات من انها لا تواجه بمجرد اجراءات أمنية وانما تقتضى جهودا مترابطة ومتكامله لعديد من الاتجاهات الاجتماعية والدينية والاقتصادية . . كما أن خطورة هذه الجماعات أيضا انها لا تنتهى بالقضاء على مجموعات قائمة منها فقد سبق أن واجهنا مثل هذه الحالات وأمكن بترها إلا أن المشكلة أن جذورها الموجودة فى الأرض قادرة على أن تنبت من جديد . . وبالتالى فهى ظاهرة تتوالد . . ومن هنا أقول إن الاجراءات الأمنية تواجه الأعراض ولكنها لا تنفذ إلى الأسباب الكامنة فى جسم المجتمع .

● وسألت الوزير فى نفس اللقاء عن كميات الأسلحة الكبيرة جدا والتى أصبحت فى حوزة الكثير من الجماعات المتطرفة فقال :

السلاح موجود وخاصة فى صعيد مصر . . والحصول عليه ليس صعبا نظرا لوجود أسلحة كثيرة من مخلفات الحروب الكثيرة التى دخلتها مصر . . ولم تكن هناك الفرص الكافية للسيطرة على هذه الأسلحة أثناء الحرب . . هذا بالاضافة إلى أن حدود مصر مفتوحة من مختلف الجهات ومن خلالها يظل الاحتمال قائما لتهريب الأسلحة . . وأجهزة الأمن تضبط فى الحملات التفتيشية التى تقوم بها عشرات الألوف من الأسلحة غير المرخصة . . وهناك أيضا أسلحة بدائية يتم تصنيعها محليا .

كانت مسألة السلاح تمثل ظاهرة خطيرة وجديدة على المجتمع المصرى وكان من الطبيعى أن يشعر الناس جميعا بالخوف والقلق من هذه الظاهرة التى عكست حقيقة مخيفة وهى تزايد مساحة العنف المتبادل بين جهاز الأمن والجماعات الدينية المختلفة .

كان لقاؤنا فى منتصف عام ١٩٨٩ تقريبا فقال وكأنه يرد عما أثير بنفسى : ما حدث فى الفيوم مؤخرا دليل على صحة كلامى . . فالدكتور عمر عبدالرحمن سعى بنفسه ومعه أكثر من ٥٠٠ فرد من أنصاره الذين ينتمون إلى الجماعات الدينية المتطرفة . . سعى لمواجهة رجال الأمن . . للاعتداء عليهم . . وقد أرسلت من يقول له يا دكتور عمر عد إلى منزلك حقنا للدماء لاداعى لمثل هذا الأسلوب . . فلم يستمع وبدأ الذين معه فى الاعتداء على قوات الأمن التى حاولت أن تتصدى لمسيرتهم . . ألقوا عليها القنابل والمتفجرات وأصيب كثيرون . . وكان من الطبيعى أن تدافع قوات الأمن ـ على الأقل ـ عن نفسها فقامت بالرد عليهم وتم القاء القبض على حوالى ألف شخص من المتطرفين . . ووجدنا فى بيوتهم وأماكن تواجدهم أسلحة من كل لون . . أسلحة بيضاء وقنابل ومتفجرات وغيرها . . ثم تحدثنى عن الحوار معهم . . نعم أؤمن بالحوار معهم . . ولكنه ليس الحوار الذى تعرفه أنت وغيرك من أبناء مصر وانما هو حوار المدافع !!



د/ عمر عبدالرحمن
لم يستمع للرسالة التى وجهها له زكى بدر

● وقد حاولت أن أنقل للوزير هذا الاحساس بالخوف والقلق . . كمواطن أولا وكصحفى ثانيا . . يومها قلت له : سيادة الوزير . . ألا تعتبر نفسك مسئولا إلى حد كبير عن هذا العنف المضاد وردود فعل الجماعات الدينية المتطرفة ؟! الا تؤمن بالحوار ؟

يومها قال الوزير ولازالت إجابته محفوزة فى ذاكرتى حتى الآن : لم أكن وزيرا للداخلية عندما قتلوا النقراشى . . ولم أكن وزيرا للداخلية عندما قتلوا المستشار الخازندار . . ولم أكن كذلك عندما ذبحوا الشيخ الذهبى وعندما حاولوا اغتيال جمال عبدالناصر وعندما اغتالوا السادات . . هذه هى طريقتهم وهذا هو اسلوبهم من قبلى ومن بعدى . .

وإذا كان القانون يجيز للأفراد أن يستخدموا القوة ويستعملوا السلاح فى الدفاع عن أنفسهم وحياتهم وأموالهم فى حالة تعرضهم لخطر جسيم . . فلماذا ننتقد أجهزة الأمن إذا حاولت أن تفعل نفس الشيء ؟! لماذا نلومها وهى تتعرض للهجوم بالقنابل والأسلحة والمدافع ؟ وكأنه أحسَّ بالدهشة التى تملأنى وأنا استمع لهذا الكلام . . وكأنه سمع لسان حالى وأنا أقول لنفسى « إن العنف يولد العنف » .

* * *

« أخطـار وهميـة »

● وقلت للوزير وأنا أحسب أن سؤالى سيكون له رد فعل عنيف . . وماذا نقول عن الذين يؤكدون أن سياستكم منذ توليتم الوزارة هى التهديد بأخطار وهمية لتبرير إتخاذ إجراءات متشددة . . فإذا بالوزير زكى بدر يرد بكل هدوء :

أنا الذى طالبت بمد العمل بقانون الطوارىء . . وإتخذت إجراءات مشددة وأثبتت الأحداث صحة تنبؤاتى . . سلسلة من حوادث الإغتيال . . إعتداء على الممثلين الدبلوماسيين . . وغيرها وغيرها . . فأين هى الأخطار الوهمية ؟ . . وهل هناك من يجادل فى أن هذه الإجراءات ساهمت فى حماية الوطن ممن يريدون تخريبه وتدميره ؟ . . هل هناك من يجادل فى أن هذه الإجراءات كانت فى صالح رجل الشارع ؟ . . إن الوهم الذى تصوره البعض لم يكن إلا حقيقة لا يقدر أن يراها هؤلاء . . والإجراءات المشددة لم تكن إلا سياجا لحماية المجتمع .

● قلت له ـ وكان لقاؤنا قبل حادث إنفجار السيارة الملغومة أسفل كوبرى الفردوس والتى قيل أنها كانت تستهدف الوزير شخصيا . . قلت له : إذا كان هذا صحيحا فلماذا لم تحاول الجماعات المتطرفة أن تنال منكم شخصيا ؟

لماذا لم يحاولوا القيام بعملية إغتيال لوزير الداخلية فقال بحده . . ومن قال لك أنهم لم يحاولوا ؟ . . لقد سمعت إشاعات عن محاولة لاغتيالى فى مكتبى . . غير صحيح . . الصحيح - وكما تبين من إعترافات أعضاء تنظيم متطرف ألقينا القبض عليه أنهم وضعونى على رأس القائمة وحاولوا البدء فى تنظيم مخطط إغتيال إلا أنهم عندما تابعوا تحركاتى وجدوا يقظة الحراس المحيطين بى فأجلوا المحاولة واتجهوا إلى السيد نبوى إسماعيل الذى تصادف وجوده فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت فاختاروا اللواء حسن أبو باشا الذى نجحوا فى إصابته بالفعل .

وعلى أية حال فأنا أعلم أن المخططات بالنسبة لاغتيالى مستمرة ولكنى دائما أتمثل قول الله تعالى : قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا .

فليس صحيحا أنهم حاولوا اغتيالى داخل مكتبى . . ببساطة لأنهم لا يستطيعون إقتحام وزارة الداخلية والوصول للمكتب . . ولكن المحاولات يمكن أن تكون خلال توجهى إلى الوزارة أو أثناء تواجدى فى المنزل .

* * *

« أســباب العنــف »

● وكان من الطبيعى أن أسأله خلال هذا الحوار بالتحديد أن يبين لى إذن سبب هذه الطبيعة العنيفة والدموية التى تجعل تلك الجماعات الدينية تلجأ لاستخدام العنف وتبدأ به فقال لى : لأنها لا تستطيع بالحوار والعقل والمنطق أن تضم لها أتباعا . . لا تستطيع أن تتمتع بالشعبية فاستخدمت العنف وسيلة للإعلان عن نفسها . . ووسيلة تتصور من خلالها أنها تستطيع أن تصل إلى الحكم . . إلى السلطة . .

وإستطرد الوزير فقال : إن ما حدث فى منطقة عين شمس بالتحديد يؤكد بوضوح أن هؤلاء المتطرفين حاولوا بالقوة فرض منطقهم . . وهم يعلمون قبل غيرهم أنهم لم يلجأوا للقوة إلا لمعرفتهم أن منطقهم لا يمكن قبوله فأى منطق هذا الذى يمنع الرجل من أن يسير مع زوجته فى الطريق العام ؟! أى منطق هذا الذى يمنع الأسرة من أن تحتفل بزفاف إبنها أو إبنتها فتقيم حفلة تدعو إليها الأقارب والجيران والأصدقاء ؟ ولقد حاول المتطرفون أن يفرضوا هذه الأحكام وهذه الأفكار بالقوة لدرجة أنه من عنف الأساليب التى تعرض لها المواطنون على أيديهم أصبحوا يخافون حتى من الإبلاغ عنهم . .

وأضاف الوزير أنه لكل هذه الأسباب أصبح يؤمن بأن الحوار لا يجدى فالمتطرفون وصلوا إلى درجة لا يحسم معهم الحوار أمراً . . بل أن بعضهم أداروا ظهورهم لدعاة الدين الحقيقى ولم يقبلوا حوارهم أو نقاشهم . . فهؤلاء أسلوبهم العنف والسلاح . . والعنف والسلاح لا يقابل إلا بالعنف والسلاح . . أما الحوار فلا أنكر فائدته العامة ولا أتقاعس عنه لأنه يحمى الآخرين . . وإن لم يكن الحوار مع هؤلاء فهو مع غيرهم وخاصة فئة الشباب لإبعادهم عن هذه المزاعم . . ولإظهار هؤلاء أمام الشباب الجديد حتى لا ينضموا إليهم وحتى يعرفوا أخطاءهم ومخاطرهم .

* * *

« الديمقــــراطية »

● وسألت الوزير زكى بدر ذات مرة إن كانت الديمقراطية هى السبب . . وكيف يفسر تزايد التيار الدينى المتطرف رغم وجود مساحة كبيرة من الديمقراطية ، ورغم وجود أحزاب معارضة وصحف تعبر عنها وعن إتجاهاتها وتوجهاتها فقال الوزير :

الديمقراطية الحقيقة ليست فوضى . . وهناك فارق كبير جدا بين الديمقراطية والممارسة الحقيقية لها وبين الفوضى . . وهناك فاصل بين هذه وتلك . . لكن فى بداية الديمقراطية عادة لابد أن يكون هناك من يحاول أن يستغل هذا المناخ إستغلالا سيئا ويحاول أن يخرج على النظم الديمقراطية . . ونحن متفقون تماما على أن تتاح لهؤلاء فرصة التعبير بالصورة التى لا تضر بأمن الوطن أو المواطن . . أما من ينحرف منهم ويرتكب ما يجرمه القانون فلابد فى هذه الحالة من أن يطبق عليه القانون لابد من المواجهة . .

* * *

« الإخــوان المســلمون »

وعندما كان زكى بدر وزيرا للداخلية كانت له أراؤه الخاصة فيما يتعلق بتكوينات هذه الجماعات المتطرفة وكانت وجهة نظره أن كل هذه الجماعات المتطرفة تتفرع من شجرة واحدة . . الإخوان المسلمون . وفى أحد أحاديثه الصحفية قال اللواء زكى بدر وزير الداخلية :

إن الإخوان المسلمين ـ وهم ليسوا بمسلمين ـ لكنهم أطلقوا على أنفسهم هذا اللقب ظلما وعدوانا على الدين الإسلامى . . ويتفرع منهم الجماعات المتطرفة الخارجة على كل الأديان .

الإخوان المسلمون فئة ضالة . . لا تعرف الله ولا الرسول وذلك منذ إنشأها الشيخ حسن البنا وكان معه فريق سرى يعمل بالإكراه والقوة والعنف والسلاح يساند تلك الجماعات لأهداف سياسية منها الوصول إلى الحكم ، ولم تكن هذه الفئة أبدا جمعية دينية شرعية تبغى الله ورسوله .

وقد قامت هذه الجماعة بعدد من الأحداث المتتالية . . بدءا من قتل النقراشى باشا إلى قضية الفنية العسكرية إلى محاولة إغتيال جمال عبدالناصر إلى إغتيال أنور السادات وكانوا يسمون أنفسهم « الجهاد » وقت مقتل السادات . .

هؤلاء الإرهابيون سريعو التطور . . كانوا عنقودا واحدا ثم اعتنقوا مبدأ الخلايا العنقودية المأخوذ من الشيوعية . . بحيث إذا ضبطت خلية تتحمل وحدها المسئولية . . مثل خلية « الناجون من النار » التى حاولت إغتيال وزيرى الداخلية السابقين « حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل » ثم الصحفى « مكرم محمد أحمد » . .

ثم طور الإخوان المسلمون أنفسهم مؤخرا فى صورة مغلفة من الناس الطيبين الذين يبغون الخير محاولين أن يبتعدوا عن المتطرفين وأعمال العنف والإرهاب التى يرتكبونها . . وبالفعل دخلوا الإنتخابات من خلال هذه الصورة الجديدة مرددين شعارات يقبلها كل إنسان . . لا إله إلا الله والله أكبر . . ودخلوا الإنتخابات تحت ستار التحالف مع حزب العمل . . والواقع أنه لا توجد للأحزاب على أساس دينى أو عقائدى . . ووجودها يكون بشروط معينة بحيث لا تنتهى إلى فتنة طائفية أو مساس بالشعب أو بأمنه .

وفى الإخوان المسلمين هناك صحفيون وحزبيون ومعارضون وأنا هنا لا أفترى أو أدعى أو أخالف ضميرى لأن هؤلاء الذين ماتت ضمائرهم لا يؤلمهم الوخز بالأبر . .

الإخوان المسلمون فى سياستهم الجديدة يعملون « على البارد » هادئين أو متظاهرين بالهدوء . . لقد اشتركوا فى شركات توظيف الأموال وشاركوا فى عدة ميادين إستثمارية بغرض السيطرة على إقتصاد مصر . . فإذا ما توقفوا توقفت الحياة معهم .

وسيطر الإخوان المسلمون على النقابات . . نقابة الأطباء . . على سبيل المثال . . إذا إعتقل طالب من كلية الطب اجتمعت النقابة وصرفت لعائلته معاشا شهريا . . بينما خريجو الطب من الأطباء الشباب غير المنتمين إليهم لا يجدون مثل هذه الرعاية .

وبدأت باقى النقابات تحذو حذوهم مثل نقابتى المهندسين والصيادلة وغيرهما . . وسيطر الإخوان المسلمون أيضا على بعض شباب الجامعات الذين يمكن إغراؤهم بالنقود ومعهم عدد من أعضاء هيئة التدريس المنتمين إليهم .



فى أحداث عين شمس
حاول المتطرفون فرض منطقهم بالقوة

« التيـــارات الإســـلامية »

● وسألت الوزير زكى بدر أن كانت أراؤه فيما يتعلق بالمتطرفين والإخوان المسلمين جعلته يضع كل الجماعات الإسلامية والدينية فى مصر فى سلة واحدة .. فقال لى :

أنا أؤيد وأساند التيار الإسلامى الرشيد ولدينا فى مصر عشرات من الجمعيات الدينية التى تمارس نشاطها فى حرية كاملة بل وتتلقى معونات الدولة المادية والمعنوية ، فمصر دولة إسلامية كما ينص دستورها ويؤكد تاريخها .. ولكننى آخذ موقفا متشددا مع تلك العناصر التى تتستر بالدين وتنتهج أسلوبا يتعارض مع مبادىء الدين سعيا وراء أهدافها السياسية .. ونحن عندما نواجه هذه العناصر المتطرفة نفعل ذلك لحساب الدين الإسلامى أولا حتى لا يتعرض للتشوية والإساءة .

ثم أن الأمن السياسى له مفهوم يختلف عن الأمن بمفهومه الشامل .. فهو يتصل أساسا بكل جريمة تقع يكون وراءها بعد سياسى أو يمكن أن تعكس نتائج سياسية ، وهناك عناصر متطرفة تحاول التآمر على النظام والشرعية ومصالح المجتمع بأى صورة من الصور .. ولذلك أصدرت تعليماتى بتطبيق قانون الطوارىء على من يحاول أن يثير الفتنة أو يضرب وحدة المجتمع سواء إرتدى ثوب الدين أو رفع شعارات أيديولوجية معينة .

وأستطيع أن أقول أن جهاز الأمن فى مصر نجح فى وقف التنظيمات غير الشرعية وشل حركتها واستئصال عناصرها الظاهرة على السطح .. ومن أهدافى طبعا إقرار الأمن من الوجهة السياسية والحفاظ على أمن الدولة وعلى النظام وعلى الشرعية ومساندة الديمقراطية وعدم الخروج على القانون .. والحقيقة إننى أعتقد أن مناخ الديمقراطية الذى يسود مصر يعتقد البعض أنه يمكن أن يستغله لصالح سياسى غير شرعى .. وهو السبب فى وجود تنظيمات غير شرعية .. لأن الكثيرين يحاولون لوى الحقائق والتستر بعباءة الديمقراطية ليضربها ويقفز إلى السلطة بلا أى أساس شرعى .

* * *

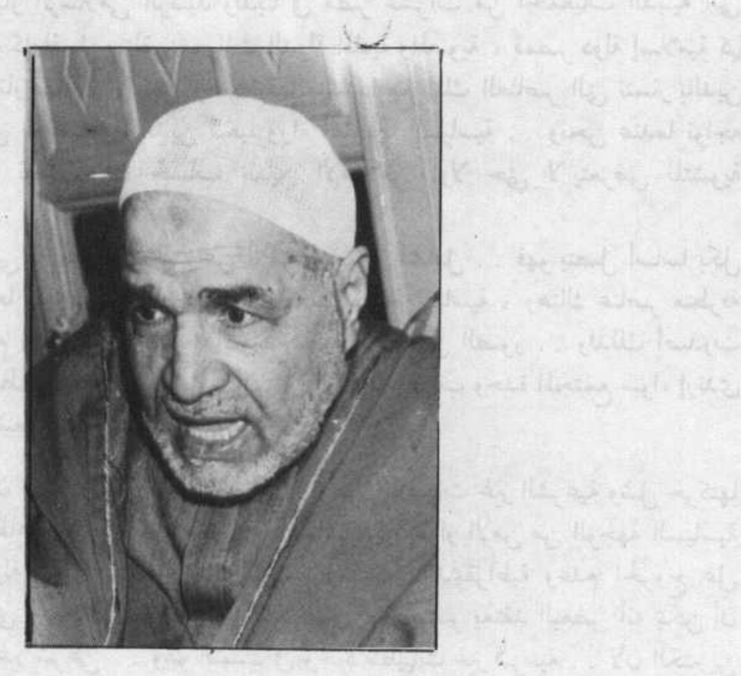
« اقتحـــام المســـاجد »

وأسأل الوزير زكى بدر فى مرة أخرى إن كانت الجماعات الدينية المتطرفة قد نجحت فى تحقيق أهدافها أو أن أجهزة الأمن استطاعت السيطرة عليها ؟..

فقال زكى بدر : الجماعات المتطرفة فشلت فيما تسعى إليه .. وفقدت كثيراً من الشباب الذى نجحت فى أن تضمه لتنظيماتها بعد أن إتضحت الصورة أمامه وأصبح يعرف أن تشددها ليس إلا إنحرافا عن تعاليم الدين الإسلامى الصحيحة .

والحقيقة أن الحوار الفكرى الذى تصدى له نخبة من علماء الدين المسلمين كان له أكبر الأثر فى الوصول إلى هذه النتيجة .. وبالفعل كان هذا الحوار سببا فى جعل الكثيرين يدركون خطأ الطريق

الذى سلكوه .. وابتعدوا به عن الإسلام .. والواقع أن هناك اختلافات جوهرية حتى بين هذه الجماعات مما يثبت إرتباطها أصلا بالمصالح الشخصية للقائمين عليها .. ويؤكد فى نفس الوقت عدم إرتباطها بالإسلام.



المستشار مأمون الهضيبى ..
نحن ضد الارهاب

أما من ناحية نجاح أجهزة الأمن فى السيطرة على الجماعات المتطرفة والتصدى لها فاعتقد أنها حققت نجاحا كبيرا قضى تماما على كل الموجودين فوق السطح .. وشل حركة الموجودين تحت السطح .. ولا شك أن ما تبذله أجهزة الأمن من مجهود يستحق التقدير.

وأسأله عن الإتهامات التى وجهت إليه بشأن إقتحام المساجد فى حربه ضد المتطرفين فيقول: المتطرفون كانوا يخبئون السلاح فى المساجد وقد حولوها بالفعل إلى أوكار للتخريب وترسانات للأسلحة .. إتخذوا من بيوت الله مراكز للعدوان وأوكار للتآمر ومواقع للتغرير بالشباب المسلم وهذا ما حدث فى مسجد الجمعية الشرعية بأسيوط وفى مسجد الرحمة .. فهل إذا دخلنا هذه الجوامع لتصفية هذه الأوكار نكون مخطئين ؟!!

* * *

« توظيـف الأمـوال »

ولأن قضية شركات توظيف الأموال فرضت نفسها على الفترة التى تولى فيها الوزير زكى بدر المسئولية . . ولأنها بطريقة أو بأخرى كانت مرتبطة بالتيارات الدينية فقد حرصت أن أسأل الوزير عن هذه القصة . . [قلت له : يقال أن هناك خصومة بينك وبين شركات توظيف الأموال . . إلى أى مدى يبدو هذا الكلام صحيحا ؟ . .

ويرد الوزير : ليس بينى وبينهم خصومة . . كل ما فى الأمر أننى أشعر بمسئوليتى عن الأمن الإقتصادى الخاص بكل مواطن . . فهناك عشرات الآلاف من المواطنين يشاركون بأموالهم فى هذه الشركات ويقلقنى ويؤرقنى إذا تصورت أن إحدى هذه الشركات هربت بهذه الأموال إلى الخارج ثم اختفت . . فماذا أفعل إذا كانت هذه الشركة لا تملك أصولا لها فى مصر تعوض المودعين . . هنا يثار القلق . . وهنا أشعر بالخطر من احتمالات وقوع جريمة لن تكون جريمة نصب على مواطن واحد ولكن على عشرات الآلاف من المواطنين . . تتهدد مدخرات حياتهم على حساب ضياع ضمير شخص واحد . . وأنا هنا لا أتدخل فى مسألة توظيف الأموال ولكن أطالب الدولة فقط وألح على كفالة الأسباب التى تؤمن المواطنين على أموالهم . . إنطلاقا من مبدأ أساسى فى الأمن هو منع الجريمة قبل وقوعها . .

ويزداد اتساع دائرة الخلاف بين الوزير وبين الجميع . . وتقترب الرواية من نهايتها !!

***



* محاولة اغتيال الوزير .. والافراج عن المتهمين
* وأخيرا نجحت المعارضة فى الحصول على الدليل
* قرار مبارك بضرورة خروج الوزير
* شهادة فى حق زكى بدر



« الخـــروج عن النص ! »

فى يوم ١٦ ديسمبر من عام ١٩٨٩ قال « شهود العيان » أنهم سمعوا حدوث إنفجار شديد وشاهدوا النيران تشتعل فى سيارة « سوزوكى » برتقالية اللون كانت تقف أسفل كوبرى الفردوس بمنطقة الجمالية . . وأنهم شاهدوا بعد ذلك شخصا يخرج من السيارة المشتعلة وقد أمسكت النيران بملابسه وراح يجرى فى إتجاه المقابر القريبة من موقع الحادث . .

كما ذكر شهود العيان أن هذا الشخص . . والذى إتضح فيما بعد أنه طالب بكلية طب أسيوط قد حاول الهرب إلا أن أحد أمناء الشرطة بمساعدة الأهالى . . تمكن من الإمساك به والقبض عليه . .

وفى صباح اليوم التالى . . ومن خلال كل الصحف الصباحية عرف كل الذين شاهدوا هذه الواقعة . . وكل الذين سمعوا عنها أيضا . . إنها كانت محاولة لإغتيال الوزير زكى بدر ! . .

وقد أكد بيان رسمى لوزارة الداخلية أن اللواء زكى بدر قد تعرض لمحاولة إغتيال حيث تم تفجير عبوة ناسفة فى سيارة نصف نقل أثناء مرور الوزير عند كوبرى الفردوس فى طريقه إلى مبنى إتحاد الشرطة فى الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ . . وأن سيارة الوزير لم تصب ولم يصب كذلك أحد من المواطنين بسوء . . .

وبعد أن تم القبض على سائق السيارة والذى أشارت المعلومات المبدئية إلى إنه طالب فى كلية طب أسيوط . . تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على مجموعة أخرى من الأشخاص الذين قيل وقتها أنهم شاركوا فى محاولة الإغتيال . .

وقد باشرت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق . . وعاينت مكان الحادث . . واستمعت لأقوال الشهود . . لكن المستشار جمال شومان ـ النائب العام وقتها أصدر قرارا بحظر النشر فى القضية وكل التحقيقات المتعلقة به . . لصالح التحقيق .

وهكذا لم يستطع أحد أن يتابع تفاصيل التحقيق والنتائج التى توصلت إليها أجهزة الأمن . . والتحقيقات التى باشرتها نيابة أمن الدولة العليا . .

وباستثناء التعليقات الكثيرة وردود الفعل المختلفة لهذا الحادث ـ والتى لم تتجاوز التكهنات ـ فإن أحدا لم يسمع عن الحادث أى تفاصيل جديدة . . إلا بعد حوالى ستة شهور (بعد أن خرج الوزير زكى بدر من الوزارة) وذلك حينما أصدرت محكمة شمال القاهرة برئاسة المستشار منصور القاضى فى ١٧ مايو عام ١٩٩٠ قرارا بإخلاء سبيل المتهمين بمحاولة الإغتيال بعد أن دفع محامى المتهمين ـ سعد حسب الله ـ بتلفيق الإتهام وسقوط أمر الحبس الإحتياطى لعدم كفاية الأدلة . . وبطلان الإعترافات لوقوعها تحت ضغط ! . . .

« تليمحـــات المعارضة »

ولاشك أن محاولة الإغتيال قد أثارت إهتمام الرأى العام الذى كان يتابع « الحرب » الدائرة بين الوزير وكل طوائف المعارضة بما تشمله من اتجاهات متطرفة . . .

وكان أول رد فعل لهذه المعارضة هو إستنكار الحادث وإدانة محاولة الإغتيال . . وإن لم يخل هذا الإستنكار من تلميحات تشير إلى أن ما حدث كان نتيجة طبيعية لسياسات الوزير القمعية ! . .

فقد قال ياسين سراج الدين - رئيس المجموعة البرلمانية لحزب « الوفد » فى ذلك الحين - إن الإرهاب يؤدى إلى العنف . . الذى يؤدى بدوره إلى مزيد من الإرهاب . . يواجه بعنف أشد . . وهكذا تدور الساعة بعكس عقاربها ونصبح لبنان آخر . .

وقال المستشار مأمون الهضيبى - عضو مجلس الشعب عن حزب العمل فى ذلك الوقت : نحن ضد الإرهاب . . ومحاولات الإغتيال بالذات تعد أشد أنواع الإرهاب . . إرهاب الأفراد أو بعض الجماعات يمكن أن تواجه الحكومة بما ينبغى أن يواجه به . . أما إرهاب الحكومة فماذا يفعل الناس به . . هنا تظهر الإنحرافات وردود الفعل (!!!) .

بعد ذلك زادت التلميحات . . سواء على مستوى المعارضة . . أو حتى على مستوى رجل الشارع إلى أن الحادث كان ملفقا . . وأنه كان مجرد لضرب المزيد من طوائف المعارضة فى مصر .

وسواء كان الحادث . . صحيحا أو ملفقا فإنه كان مؤشرا خطيرا على تصاعد الحرب الدائرة بين الوزير زكى بدر وكل طوائف المعارضة فى مصر . . إلى درجة مخيفة . . .

فكان معنى أن يكون الحادث صحيحا أن العنف وصل إلى آخر مداه وأنه أصبح بديلا عن العقل والحوار . . .

وكان معنى أن يكون الحادث ملفقا أن أجهزة الأمن بدأت تشعر بخطورة الإتجاهات المعارضة والبحث عن مبرر لضربها . . ففى كلتا الحالتين كان العنف والعنف المضاد قد أصبحا لغة للحوار بين الوزير والذين يعارضونه . . . وراحت المعارضة من ناحيتها تندد بأسلوب الوزير وممارسته الخاطئة فيما يتعلق باستخدام قانون الطوارىء فى التنكيل بكل معارضيه . . وراح الوزير من ناحيته يهاجم المعارضة فى كل مناسبة وفى كل مكان . . .

وكان الرأى العام على علم بما يتضمنه هذا الهجوم من ألفاظ جارحة وسباب وشتائم كما كانت عادة الوزير عندما يرتجل أى خطبة فى أى مكان . . . وسواء كان هذا المكان عاما أو خاصا .

وحاولت المعارضة أكثر من مرة تسجيل أى خطبة له من التى يخرج فيها عن النص ! . . لكن أجهزة الأمن كانت تمنع ذلك تماما . . . وهكذا فشلت المعارضة فى الحصول على « دليل مادى » على تجاوزات الوزير والتى لاقت بلا شك استنكارا على مستوى الشارع المصرى . . . وأخيرا نجحت المعارضة فى الحصول على هذا الدليل ! . .

* * *

فبينما كان الوزير زكى بدر يلقى كلمته فى مؤتمر عام أقيم بمدينة بنها نجح أحد الصحفيين الذين ينتمون لصحف المعارضة فى تسجيل الخطاب . . الذى تضمن هجوما لاذعا ـ بنص التسجيل ـ لكل رموز المعارضة فى مصر . . . وبنص التسجيل أيضا إستخدم الوزير ألفاظا خارجة وجارحة ـ يعاقب عليها القانون ـ فى وصف المعارضين ومنهم إبراهيم شكرى والهضيبى وحسن البنا وفتحى رضوان وحلمى مراد وميلاد حنا وخالد محيى الدين ومصطفى كامل مراد . . . كما تناول الوزير فى هجومه ـ الذى تجاوزت ألفاظه كل حد ـ المحامين والأطباء والمهندسين . . . والصحفيين أيضا ومنهم مصطفى أمين ويوسف أدريس وأحمد بهاء الدين . . كما هاجم الوزير السياسيين الذين اختلفوا مع النظام الحاكم ومنهم محمد إبراهيم كامل ومحمد فائق وهاجم رموز التيار الدينى ومنهم د. عبدالصبور شاهين ود. الشافعى بشير . . ود. يوسف القرضاوى وعصام العريان .

ولم يقتصر هجوم الوزير على إستخدام الألفاظ الخارجة والجارحة . . . ووصف كل قادة الأحزاب بأنهم ـ عيال وحرامية ـ كما جاء فى نص التسجيل ـ كما اعترف زكى بدر بأنه يتجسس على مقار الأحزاب . . . . . حيث قال : إن أجهزته تسجل ما يدور فى مقار الأحزاب وأخذ يقرأ على الحاضرين بعض ما سجلته أشرطته فى إجتماع اللجنة التنفيذية العليا لحزب العمل يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩ .

وقال الوزير أيضا ـ فى نفس الخطاب ـ إنه يريد قتل ٥٠٠ ألف مواطن مصرى ! . . حيث ذكر بالحرف الواحد أنه « يجوز للحاكم أن يقتل ثلث الناس فى سبيل أن يحيا الثلثان فى آمان . . وأنا عاوز أقتل بس ١٪ من الشعب » . . .

كما روى واقعة نسبها إلى إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل قال فيها أنه سافر للحج على حساب السفير السعودى وأنه لم يكتف بذلك وإنما إدعى أن نقوده فقدت فى قلب ديوان وزارة الأوقاف السعودية . . . . فأعطته السلطات السعودية نقودا (حوالى ٢٣٠ ألف ريال) وإنه بعد عودته إلى مصر إصطحب زوجته وستة من أبنائه لزيارة إبنته فى كندا . . . بالنقود التى أخذها من السعودية (!!!!) . .

ونشرت جريدة الشعب ـ وجريدة الأهالى ـ نص الخطاب بكل ما يحتويه من ألفاظ جارحة وخارجة فى صدر صحيفتيهما الأولى تحت عنوان « تسجيل صوتى لزكى بدر يثبت كل بذاءاته » . . وكتب عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب على نفس الصفحة مقالا بعنوان « إنزعوا السكين من يد هذا المجنون » قال فيه « أخيرا أمسكناه متلبسا ولم يعد بوسع أى مسئول أن يتنصل من إبداء رأيه فى هذه الجريمة وإعلان موقفه منها » . .

ومن ناحيتها حاولت أجهزة الأمن مصادرة نسخ جريدة الشعب التى تضمنت تسجيلا كاملا للخطاب بكل ما يحتويه من ألفاظ . . . . فبعد أن إنتهت مطبعة الأهرام من طبع نصف الكمية من نسخ الجريدة وصل إثنان من مباحث أمن الدولة وطلبوا من المسئول إيقاف الطبع والتحفظ على الكمية المطبوعة . . وتقديم بيان بالكميات التى إتجهت إلى قطار الصعيد وباعة الصحف . . . وطلب المسئول قرارا رسميا وقانونيا ولكن نيابة أمن الدولة لم تكن قد أصدرت هذا القرار . وهكذا خرجت نسخ الجريدة وعرف كل إنسان فى مصر ما دار فى المؤتمر العام ببنها ! . .

كان واضحا أن الخطاب بما تضمنه من أسلوب لا يتفق مع مكانة الوزير وبألفاظه الخارجة قد سبب جرحا بالغا على جميع مستويات القيادة السياسية وإجتمع بعض الوزراء وهم يوسف والى نائب رئيس الوزراء وصفوت الشريف وزير الإعلام ومحمد عبدالوهاب وزير الصناعة ويسرى مصطفى وزير الإقتصاد ومحمد الرزاز وزير المالية مع الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء . . بعد ٢٤ ساعة من نشر الحديث . . وطلبوا ضرورة اتخاذ قرار مناسب قبل أن يتفاقم الأمر . . واستقر رأى المجتمعين على أن تصرفات وزير الداخلية تمس هيبة الدولة أمام الرأى العام الداخلى والخارجى وأن الوزير لم يلتزم رغم لفت نظره أكثرمن مرة إلى مراعاة الآداب العامة وقواعد اللياقة . . . بل أن أحد الوزراء قال أن وضعه شخصيا لم يعد محتملا إلى جانب مثل هذاالوزير (!!!) .

وأكد د. عاطف صدقى للوزراء المجتمعين معه أنه تحدث للرئيس حسنى مبارك وأن ـ الرئيس ـ لديه تقرير مفصل عن كل هذه التصرفات وسيتخذ قرارا حاسما خلال ساعات . . . كما أكد لهم أن الرئيس ناقش معه المرشح البديل لوزارة الداخلية .

وكانت التقارير قد بدأت تتدفق على القيادة السياسية منذ نشر الخطاب . . فقد بعث أمين الحزب الوطنى بطوخ تقريرا جاء فيه أن حديث زكى بدر أدى إلى حالة من التذمر والإنقسام بين جماهير المحافظة ـ القليوبية ـ بسبب الألفاظ الفاحشة التى إستخدمها وزير الداخلية ضد المعارضة وبعض المسئولين .

وكان الرئيس مبارك ـ يوم الثلاثاء الموافق ٨ يناير ١٩٩٠ ـ وهو اليوم الذى نشرت فيه جريدة الشعب نص التسجيل الصوتى للوزير زكى بدر . . كان الرئيس قد انتهى كعادته كل صباح من قراءة موجز يومى يلخص أخبار الصحف الصادرة فى نفس اليوم . . . وكان الموجز يوحى تلخيصا لما نشرته جريدة الشعب .

وعلى الفور إتصل الرئيس ـ كما ذكر الأستاذ مكرم محمد أحمد ـ بأحد مساعديه وسأله إن كان الموجز يحتوى على تلخيص وافٍ وأمين لكل ما نشرته صحيفة الشعب وكان الرد نعم ثم راح مساعد الرئيس يقرأ على سماعة التليفون الوقائع كما نشرتها صحيفة الشعب . . وكان رد الرئيس مبارك أن الوزير بذلك يكون قد تجاوز كل الحدود ! . . . .

وكان الرئيس قد طلب من رئيس الوزراء لفت نظر وزير الداخلية لمثل هذه التجاوزات . . . ثم طلب الرئيس مبارك من ثلاث جهات محددة أن تؤكد له صحة ما جاء فى جريدة الشعب وبيان إذا ما كانت هناك بعض المبالغة أم لا . . .

وإتفقت ردود الجهات الثلاث على أن الوقائع صحيحة مائة فى المائة . . . .

وبعد ساعات قليلة إنتهى الرئيس مبارك إلى قرار واضح بضرورة خروج الوزير . . . واتصل الرئيس تليفونيا بالدكتور عاطف صدقى ليبلغه القرار كما تداول معه الرأى حول أسماء ثلاثة مرشحين لكى يخلفوا الوزير زكى بدر . . .

وطلب رئيس الوزراء إرجاء صدور القرار يومين أثنين فقط حتى تنتهى زيارة ولى عهد الكويت لمصر والتى كانت قد بدأت بالفعل . . . .

ووافق الرئيس على التأجيل وطلب من د. عاطف صدقى أن يستدعى الوزير زكى بدر ويطلب منه أن يلتزم فقط بدوره الأمنى .... وكان من المقرر أن يسافر الرئيس مبارك بعد يومين أثنين فقط إلى الصعيد .. وكان من المقرر أيضا أن يصحبه فى الزيارة مجموعة من الوزراء منهم زكى بدر ...

لكن الرئيس مبارك لم يدع زكى بدر للسفر معه ـ وفى أسيوط إلتقى الرئيس مبارك بالمحافظ اللواء عبدالحليم موسى وأثنى على أسلوبه فى العمل دون أن يشير إلى قرار اختياره وزيرا للداخلية ! ..



اللواء محمد عبدالحليم موسى ..
اختارته القيادة السياسية خلفا لزكى بدر

وفى صباح يوم الجمعة الموافق ١١ يناير ١٩٩٠ صدر قرار بإعفاء زكى بدر من منصبه وتعيين عبدالحليم موسى خلفا له ....

ساعتها كان الوزير زكى بدر داخل سيارته عائدا من الإسكندرية إلى القاهرة مع أسرته بعد أن حضر حفل خطوبة إبنه مفتش مباحث أمن الدولة بالأسكندرية ...

وعندما استمع الوزير زكى بدر لقرار تعيين اللواء عبدالحليم موسى خلفا له قام بإجراء عدة إتصالات تليفونية من سيارته مع مكتبه بالوزارة ... وعندما وصل القاهرة وبدلا من أن يذهب إلى منزله فى شارع الطيران بمدينة نصر اتجه إلى مكتبه بالوزارة وقام بجمع أوراقه ومتعلقاته الشخصية ليعود بعد ذلك إلى منزله ! ..

وخرج الوزير زكى بدر من الوزارة .. لأنه خرج عن النص فخرج من النص (!!!)

. . . . . . وبعد

فقد حاولت خلال فصول هذه الرواية ـ التى بحساب السنين لا تزيد على أربع سنوات وبحساب الأحداث والأفعال تساوى عمرا بأكمله ـ حاولت أن أشارك فى تحديد ملامح الصورة لفترة من أهم وأخطر الفترات التى عاشتها مصر . .

وإذا كنت فى سياق هذه الرواية قد حرصت على الإلتزام بكل الحقائق الموضوعية وبكل ما تتضمنه من تجاوزات وممارسات الوزير زكى بدر . . فإن ذلك لا يعنى أننى أردت أن أنال منه . . أولا لأنه لا يجوز أن نطعن رجلا بعد أن سقط . . وثانيا لأن هذا ليس هدفى ولا مقصدى .

وقد كنت أتمنى أن يتيح لى الوزير فرصة الإستماع لوجهة نظره ـ بعد خروجه ـ حتى أكون راضيا عن نشر ما على الوزير وما له . . ولكنه ـ لأسباب تتعلق به آثر الصمت أما أنا فإن الأمانة ـ أمانة الكلمة ـ تقتضى منى ألا أشاركه هذا الصمت . . تقتضى منى أن أقول : أنه تسلم المسئولية فى ظروف غاية فى الخطورة وغاية فى الصعوبة . . ظروف تردت فيها الأوضاع الأمنية إلى أقصى درجة ممكنة . . فلم يكن هناك أخطر من أن تقوم بعض فئات جهاز الأمن ـ الموكلة إليها مسئولية حماية الوطن بالإعتداء على هذا الوطن . . .

وإن الوزير زكى بدر إستطاع أن يعبر بالسفينة التى عصفت بها الإنواء إلى بر الأمان وأن يعيد الأمن والإستقرار إلى الشارع المصرى الذى روعته بشدة أحداث الأمن المركزى . .

وأنه تصدى للإرهاب ـ بكل مسمياته ـ ووقف بحزم وحسم أمام محاولات اختراق الأمن المصرى من الخارج . . ونجح فى حماية البلاد من محاولات كان يمكن أن تسبب لنا نزيفا من الخسائر .

وأنه تصدى بكل شجاعة للتيار الدينى المتطرف فى فترة زادت فيها خطورة هذا التيار إلى درجة باتت تهدد أمن وأمان كل مصرى وكل مصرية . . ولعل ما جاء فى التقرير الذى بعثت به وكالة رويتر عقب حادث السيارة الملغومة والتى قيل أنها كانت تستهدفه . . لعل ما جاء فى التقرير يوضح طبيعة هذه المعركة الشرسة التى دخلها زكى بدر ضد التطرف والمتطرفين . . فقد جاء فى التقرير أن من وصفتهم الوكالة بالأصوليين يشكلون أكبر خطر على إستقرار الأوضاع فى مصر وأن زكى بدر قام بالتصدى لهم وإعتقال الألوف منهم . . وأن كثيرين يرون أن الدور المتشدد الذى يقوم به زكى بدر يتيح للرئيس مبارك المضى فى مساعيه نحو الديمقراطية . .

وإنه بشهادة كل خبراء الأمن يعتبر رجل أمن من الدرجة الأولى يفهم واجبات،ومسئوليات منصبه وأن عيبه الوحيد أنه لم يكن رجل سياسة . .

وكان اللواء الدكتور بهاء الدين إبراهيم ـ مساعد وزير الداخلية لشئون العلاقات العامة يطلب من الوزير كثيرا خلال أى لقاءات أو إجتماعات أن يتجنب الألفاظ الخارجة وأن يلتزم بالنص المكتوب أمامه ! . .

وأنه رغم كل ممارساته وكل تجاوزاته فان المسألة فى النهاية تحسب وتحسم لصالح الديمقراطية . . والتى إذا لم تكن موجودة كان من المستحيل على المعارضة أن تبادله نفس الهجوم علنا على صفحات جرائدها . . والحقيقة أن معظم هذه المعارك بينه وبين المعارضة كانت ترجع أساسا لطبيعة الوزير الشخصية والتى لا تقبل المهادنة . .

وإنه كان أول من نبه إلى خطورة ظاهرة شركات توظيف الأموال . . وقد أثبتت الأيام صدق ظنونه وصدق شكوكه فيما يتعلق بهذه الشركات وبأصحابها . .

ثم أنه حتى الذين هاجموه فى البداية . . كانوا هم الذين شهدوا له . . ومنهم الأستاذ إبراهيم سعده الذى كتب فى مقاله الإسبوعى (الموقف السياسى) بعد حوالى أسبوع من خروج الوزير شهادة حق رأيت أن أنشر بعض فقراتها لكى أعطى الوزير حقه : فقد كتب الأستاذ إبراهيم سعده يقول : إننى لا أتباهى بأننى أول من هاجمت السيد زكى بدر فى اليوم التالى مباشرة على توليه مسئولية وزير داخلية مصر بعد قبول إستقالة السيد أحمد رشدى فى أحداث قوات الأمن المركزى . . يومها كتبت مقالا فى نفس هذه الصفحة ـ نصحت فيه السيد وزير الداخلية الجديد بضرورة الإطلاع على الملف الخاص به لدى مباحث أمن الدولة حتى يعرف هو فظاعة ما قالته تلك المباحث عنه وعن تصرفاته طوال سنوات عمله . . منذ أن تخرج ملازما وحتى شغل منصب محافظ أسيوط .

ولم يكن هدفى من ذلك استعراضا لشجاعة أو حتى ممارسة النقد العنيف الذى لولا الرئيس حسنى مبارك لما جرؤ واحد من حملة الأقلام ـ من المعارضين قبل المؤيدين ـ أن يكتب حرفا أو يهمس بكلمة .

لقد كان هدفى الوحيد ـ والذى لم يفهمه الكثيرون وقتذاك هو أن يتنبه وزير الداخلية الجديد إلى ضرورة إعادة النظر فى تقارير مباحث أمن الدولة حتى لا تظلم بريئا أو تتجنى على مظلوم أو تنسب لمواطن ـ كبيرا أو بسيطا ـ ما ليس فيه ، وإذا كنت لا أتباهى بأننى أول من هاجم زكى بدر فى اليوم التالى مباشرة على تعيينه وزيرا للداخلية فإننى لا أتنكر ـ فى نفس الوقت ـ لكل كلمة كتبتها بعد ذلك تأييدا لنجاح السيد زكى بدر فى حماية بلادنا من الأخطار التى تتربص بها . . وفى مواجهة أعداء الإستقرار الذين يخططون لإسقاط أمننا وآماننا . . وفى مطاردة تجار المخدرات الذين يمتصون دماء شبابنا وفى تعقب تجار العملة الذين يدمرون إقتصادنا القومى . .

هذه شهادة واحدة من خصوم الوزير أثرت أن أستشهد بها للدلالة على أن الرجل . . مهما قيل عن تجاوزاته . . ومهما قيل عن ممارسته . . كان يستهدف مصلحة الوطن . . .

ولعله بعد هذا كله يستحق أن نذكر له دائما ـ وكما قلت من قبل . **أنه كان يسهر لكى تنام عيون الآخرين !** . .

***

الفهـــــرس

رقم الايداع ٩٢/٤٤٦١
الترقيم الدولى I. S. B. N
977 - 08 - 0391 - X

طبع بمطابع دار اخبار اليوم